المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الطائف

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

آراء الكسائي النحويّة والصرفيّة في كتاب (خزانة الأدب) للبغدادي

عرض ودراسة

بحث مكمّل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

تخصص النحو والصرف

إعداد :

غزيل بنت مشعل بن هلال البقمي

٤٣٢٨٠٠٢٥

إشراف :

أ.د. علي بن الحسن السرحاني

١٤٣٧هـ – ١٤٣٨هـ

ملخص

تُعنى هذه الدراسة بالوقوف على آراء الكسائي النحوية والصرفية في كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) لعبد القادر بن عمر البغدادي ؛ وذلك بهدف جمع هذه الآراء وحصرها من جهة ، ثم تحليلها ودراستها من جهة أخرى ، وهو الأمر الذي يكشف لنا عن شخصية الكسائي العلمية ، ومدى استقلاله من عدمه ، كما يتيح لنا التعرف على الأصول التي اعتمد عليها الكسائي فيما ذهب إليه من آراء ، ومعرفة مدى موافقته أو مخالفته لآراء غيره من النحاة.

وتتكون هذه الدراسة من تمهيد وفصلين وخاتمة ، يشتمل التمهيد على ترجمة موجزة للكسائي ، وأخرى للبغدادي ، ويتناول الفصل الأول آراء الكسائي التي وافقه فيها الكوفيون ، ويضم ثلاث عشرة مسألة ، أما الفصل الثاني فيتناول آراء الكسائي التي خالفه فيها الكوفيون ، ويضم إحدى عشرة مسألة ، وتلخص الخاتمة أبرز ماتوصل إليه البحث من نتائج ، ومنها :

- أن الكسائي يحتج بالمسموع كثيرًا ، ويقيس عليه ، سواء كان من القرآن الكريم ، أو القراءات القرآنية ، أو الحديث الشريف ، أو الشعر أو النثر.
- أن معظم الآراء التي نُسبت للكسائي تبعه فيها الكوفيون .
- أن الكسائي لم يكن متعصبًا لمذهبه الكوفي ، فهو يتبع البصريين أحيانًا ، ويتفرد برأيه أحيانًا أخرى .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن اهتدى بهديه واقتدى بنهجه إلى يوم الدين ، وبعد:

فإن كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) للبغدادي يُعَدّ من أهم الكتب الموسوعية في العلوم اللغوية والأدبية ، جمع فيه مؤلِّفه قضايا نحوية وصرفية عديدة ، وعرض فيه كثيرًا من أقوال العلماء على اختلاف آرائهم ومذاهبهم .

وفي هذا البحث وقفت على الآراء النحوية والصرفية لعالم من أولئك الذين تناثرت آراؤهم في خزانة الأدب ، وهو الإمام علي بن حمزة الكسائي ، وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع للدراسة عدة أسباب :

- مكانة الإمام علي بن حمزة الكسائي الذي يعد مؤسس مدرسة الكوفة في النحو والصرف ، كما أنه أحد أئمة القراءات القرآنية السبع ، ومن ثم فدراسة آرائه تكتسب أهمية كبرى في البحث النحوي واللغوي بصفة عامة ، فإذا أضفنا إلى ذلك ضياع تراثه ، وأن أيًّا من كتبه لم تصل إلينا ، علمنا القيمة الحقيقية التي تمثلها هذه الدراسة.
- منزلة كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) الذي يعد – كما يقول محققه الأستاذ عبدالسلام هارون – : "أعلى موسوعة في علوم العربية وآدابها ، شحنه بالنصوص النادرة ، وحفظ لنا به بقايا من كتب قد فقدت أو اندثرت"[1].

([1]) مقدمة المحقق ١٩

- الرغبة في ملازمة كتب العلماء القدماء ، والتعرف على أساليبهم وآرائهم ، والنهل من معين علمهم .
- عدم وجود رسالة علمية ناقشت آراء الكسائي النحوية والصرفية في كتاب (خزانة الأدب) للبغدادي.

أهداف البحث:

- جمع الآراء المنسوبة للإمام الكسائي في المسائل النحوية والصرفية المختلفة ، وبيان مدى موافقته لآراء غيره من اللغويين والنحاة ، أو مخالفته لهم .
- محاولة معرفة الأصول التي اعتمد عليها الكسائي فيما ذهب إليه من آراء نحوية وصرفية ، وفيما صدر عنه من أحكام .
- التيسير على الدارسين ، وذلك بجمع آراء الكسائي النحوية والصرفية في مؤلف يسهل الرجوع إليه .

الدراسات السابقة :

بعد البحث والاطلاع على فهارس البحوث والمؤلفات والرسائل الجامعية لم أعثر على أي عمل علمي قد خص آراء الكسائي النحوية والصرفية في كتاب خزانة الأدب للبغدادي بدراسة مستقلة. غير أني قد وجدت أن ثمة رسالتين قد ناقشتا آراء الكسائي في غير كتاب الخزانة ؛ الأولى : بعنوان (آراء الكسائي النحوية في كتاب مغني اللبيب) ، للباحث عبدالعزيز بن سعدي المطرفي ، بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ، وقد استبعدت في دراستي هذه الآراء التي وردت في الخزانة وتناولها الباحث في بحثه. والثانية وُسمت بـ (آراء الكسائي والفراء في كتاب همع الهوامع لجلال الدين السيوطي) ، للباحثة خديجة حسين عبدالباري الحفظي ، ولم

أتمكن من الحصول عليها ، فقمت بتتبع كتاب همع الهوامع واستبعاد الآراء التي نسبها السيوطي للكسائي فيه .

خطة البحث:

يتكون البحث من فصلين يسبقهما تمهيد ومقدمة وتتلوهما خاتمة ، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

المقدمة : عرضت فيها دوافع اختيار الموضوع ، وأهداف البحث ، وخطته ، والمنهج المتبع فيه ، والدراسات السابقة .

التمهيد : ويتضمن ترجمة موجزة للكسائي ، وأخرى للبغدادي صاحب الخزانة ، مع بيان منهجه في هذا الكتاب .

الفصل الأول : آراء الكسائي التي وافقه فيها الكوفيون ، وفيه ثلاث عشرة مسألة:

- القول في دخول (أل) على الظرف
- القول في نداء النكرة غير المقصودة
- القول في تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام
- القول في إبدال المستثنى المنقطع
- القول في الفصل بين المتضايفين بالجملة الشرطية
- القول في الفصل بين المتضايفين بالمفعول به
- القول في حذف الفاعل
- القول في إبدال النكرة من المعرفة
- القول في حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورًا
- القول في (أفعل) التفضيل
- القول في دخول الكاف على الضمير المنفصل

- القول في دخول الكاف على الضمير المتصل
- القول في العطف بـ (ليس)

الفصل الثاني : آراء الكسائي التي خالفه فيها الكوفيون، وفيه إحدى عشرة مسألة:

- القول في (أفعل) التعجب
- القول في لفظ الجلالة
- القول في اشتقاق (ناس)
- القول في توجيه رفع الفرقدين من قول الشاعر :

وَكُلّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَان

- القول في توجيه قول الفرزدق (إلا مسحتًا أو مجلفُ)
- القول في ويكأنه
- القول في أصل (آية)
- القول في إهمال (إذن) وإعمالها
- القول في (تنفك) من بيت ذي الرمة :

حَرَاجِيجُ مَاتَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرا

- القول في أصل (لَهِنَّك)
- القول في حذف خبر (لَكِنّ)

الخاتمة : وتلخص أبرز ماتوصل إليه البحث من نتائج.

منهجي في البحث:

اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي ؛ إذ هو ما يتناسب مع طبيعة هذه المادة ، وذلك من حيث العرض والتحليل والدراسة. أما دراستي لمسائل البحث فقد سرت فيها على النحو التالي :

- جمعت آراء الكسائي النحوية والصرفية التي وردت في كتاب خزانة الأدب للبغدادي.
- وضعت عنوانًا مناسبًا لكل رأي من هذه الآراء.
- رتبت مسائل كل فصل حسب ترتيبها في كتاب خزانة الأدب .
- صدرت كل مسألة بنص البغدادي الذي تضمّن رأي الكسائي .
- مهدت للمسألة قبل الدخول في مناقشتها .
- وثقت الرأي المنسوب للكسائي من كتب النحاة الذين سبقوا البغدادي .
- ذكرت الآراء المختلفة المنسوبة للكسائي في المسألة إن وجدت .
- عرضت الآراء والمذاهب الآخرى في المسألة .
- رجحت من الآراء مارأيته راجحًا .
- وثقت الآيات القرآنية بذكر أرقامها وأسماء سورها.
- وثقت القراءات القرآنية من كتب القراءات .
- خرجت الأحاديث الشريفة من مظانها.
- خرجت أمثال العرب من مصادرها.
- خرجت الأبيات الشعرية من دواوين الشعراء واقتصرت عليها إن وجدت ، أو من مجموعة من أمهات كتب اللغة والنحو في حالة عدم العثور عليها في دواوين الشعر.

الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذه الدراسة :

- إن كتب التراجم التي ترجمت للبغدادي قد اقتصرت على اسمه ووفاته ، ولم تذكر شيئًا عن حياته وشيوخه مما دفعني – بعد التنقيب عنها في كتب التراجم – للبحث عنها في مقدمات تآليفه ومحققي تآليفه .

- صعوبة تحقيق الآراء المنسوبة للكسائي ؛ وذلك لضياع مؤلفاته وقلة الكتب التي نقلت عنه.
- قلة مصادر النحو الكوفي .
- إن كثيرًا من المؤلفات التي نقل منها البغدادي لم يكن باستطاعتي الوصول إليها مما صعّب مهمة توثيق النص المنقول .
- عدم العثور على الدراسة التي تناولت آراء الكسائي والفراء في كتاب همع الهوامع دفعني إلى تتبع هذا المؤلَف ، وحصر الآراء التي نسبها السيوطي للكسائي فيه ، ثم موازنتها مع مانسبه البغدادي للكسائي ؛ وذلك بهدف استبعاد المسائل المشتركة احترامًا للباحثة التي قامت بدراستها ، وهذا ليس بالأمر السهل .

وأخيرًا ، أتوجه بخالص الشكر والحمد والثناء لله عز وجل على عظيم النعم ، وجميل العطاء ، وأن وفقني لإتمام هذا البحث ، وأسأله المزيد من فضله وتوفيقه.

والفضل بعده لوالديّ الكريمين اللذين حرصا على رعايتي وتوجيهي والدعاء لي بالتوفيق والسداد ، فالله أسأل أن يحفظ والدتي ويطيل بقاءها ، وأن يكرمني برضاها إلى يوم الدين ، ويجزيها عني خير الجزاء ، وأن يرحم والدي رحمة واسعة ، وينزل على قبره شآبيب المغفرة والرضوان ، ويدخله فسيح الجنان ...آمين.

كما يطيب لي أن أشكر جامعة الطائف التي هيأت لي طريق العلم ، والنهل من معينها العذب ، وأخص بالثناء كلية الآداب ممثلة في قسم اللغة العربية ، فجزى الله الجميع عن العلم وأهله خيرا.

وموفور الشكر والثناء الخالص لأستاذي الكريمين: سعادة الأستاذ الدكتور/ علي بن الحسن السرحاني ، المشرف الحالي على هذه الرسالة ، وسعادة الدكتور/ حجاج

أنور عبدالكريم ، المشرف السابق عليها ؛ لمتابعتهما الجادة ، وتوجيهاتهما السديدة ، فجزاهما الله خير الجزاء ، وأجزل لهما الأجر والمثوبة .

كما أشكر الأستاذين الفاضلين اللذين تفضلا بقبول مناقشة الرسالة وتقويمها.

والحمد لله أولًا وآخرًا ، وصلى الله على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه .

التمهيـــــد

أولًا : الكســـائي

نسبه ومولده :

هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان ، من ولد بهمن بن فيروز مولى بني أسد[١]، فارسي الأصل ، يكنى بأبي الحسن ، وقيل: يكنى بأبي عبدالله[٢].

ولم تذكر كتب التراجم شيئًا عن زمن ولادته إلا أنه وُلد في حدود العشرين ومائة[٣]، وقال شوقي ضيف: ولد سنة تسع عشرة ومائة للهجرة[٤].

نشأته:

أكب الكسائي منذ نشأته على حلقات القراء ، ثم لزم حلقة حمزة الزيات حتى حذق قراءته ، وظل يُقرئ الناس قراءة حمزة حتى بعد رحيله إلى بغداد ، ثم اختار لنفسه قراءة خاصة عُرف بها وتابعه الناس عليها ، صارت فيما بعد إحدى القراءات السبع المتواترة[٥].

وقيل إن سبب اتجاهه لدراسة النحو وتعمقه فيه أنه جلس يومًا مع جماعة من الناس ، وكان قد مشى حتى تعب من المشي، فقال : قد عَيَّيْتُ ، فعابوا عليه هذه الكلمة ، وقالوا له : أتجالسنا وأنت تلحن؟ فسألهم : وكيف لحنت؟ فأجابوه: إن كنت

---

(١) يُنظر: السبعة في القراءات ٧٨ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٧ ، والفهرست ٧٢/٢ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٥٦/٢ ، ومعجم الأدباء ١٧٣٨/٤ ، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٢٩٥/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧٧٥/٢ ، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ٢٩٦/١ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١٦٢/٢ ، ومقدمة تحقيق ماتلحن فيه العامة ٥ .

(٢) يُنظر: الفهرست ٧٢/٢

(٣) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ٢٩٦/١

(٤) المدارس النحوية ١٧٢

(٥) المرجع السابق ١٧٣

أردت من التعب فقل: أَعْيَيْتُ ، وإن كنت أردت من انقطاع الحيلة ، والتحير في الأمر ، فقل: عَيِيتُ.

فأنف من هذه الكلمة، ثم قام من فوره ذلك ، فسأل عمّن يعلم النحو ، فأرشدوه إلى معاذ الهراء ، فلزمه حتى أنفد ما عنده ، ثم خرج إلى البصرة ، فلقي الخليل وجلس في حلقته ، فسأله من أين أخذت علمك هذا ؟ فأجاب: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فرحل الكسائي إلى البادية ، يسمع ويحفظ ويدوّن حتى أنفد خمس عشرة قِنِّينَة من الحبر في الكتابة عن العرب سوى ماحفظه ، ثم رجع إلى البصرة قاصدًا حلقة الخليل ، فوجده قد مات ، وجلس في موضعه يونس بن حبيب ، فجرت بينهما مناظرات ، ظهر فيها علم الكسائي ، فأقر له يونس فيها وصدره موضعه[1].

تسميته بـ(الكسائي) :

تعددت الروايات حول سبب تسميته بهذا الاسم : فمنها ما رُوي عن عبدالرحيم ابن موسى أنه قال : سألت الكسائي عن نسبته ، فقال : أحرمت في كِساء[2].

ومنها مارُوي عن محمد بن يحيى بن سليمان المروزي أنه سأل خلف بن هشام، لِم سُمّي الكسائي كسائياً؟ فقال : دخل الكسائي الكوفة ، فجاء إلى مسجد السُّبَيْع ، وكان يقرئ فيه حمزة ، فتقدم الكسائي وهو ملتف في كساء أسود، فلما صلى حمزة

([1]) يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٥٧/٢ ، ومعرفة القرّاء الكبار ١/ ٣٠٣ ، ومقدمة تحقيق ماتلحن فيه العامة ١٢ ، والمدارس النحوية لخديجة الحديثي ١٤٤ .

([2]) يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٥٨/٢ ، ومعجم الأدباء ١٧٣٩/٤ ، ووفيات الأعيان ٢٩٧/٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٧٧٥/٢ ، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٢٩٩ ، وبغية الوعاة ١٦٢/٢، ومقدمة تحقيق ماتلحن فيه العامة ٥.

قال: من الأول ؟ قيل له الكسائي – يعنون صاحب الكساء – فعرف الكسائي من ذلك اليوم[١].

ومنها ما رواه الزبيدي بإسناده عن العجوزي"أن الكسائي ارتحل إلى حمزة الزيات وعليه كساء جيد، فجلس بين يديه فقرأ ثلاثين آية – وكان حمزة أخذ أكثر من ثلاثين آية– فقال له: اقرأ ، فقرأ أربعين ، ثم قال له: اقرأ إلى أن تتم مائة آية ، فقال له : قم ، ثم افتقده فقال: ماصنع صاحب الكساء الجيد؟ فسمي الكسائي"[٢].

وقيل:"إنما سمي بالكسائي لأنه كان يحضر مجلس معاذ الهراء والناس عليهم الحلل وعليه كِساء روذباري"[٣].

مكانته وآراء العلماء فيه :

لاريب في أن الكسائي يعد واحدًا من القراء السبعة المشهورين ، وإمامًا للمدرسة النحوية الكوفية ، ففيه يقول ابن الأعرابي: "كان أعلم الناس... وكان ضابطًا قارئًا عالمًا بالعربية صدوقًا"[٤].

ويقول إسحاق الموصلي: "ما رأيت في الصنعة أحذق من أربعة : الأصمعي بالشعر ، والكسائي بالنحو ، ومنصور زلزل بضرب العود ، وبرصوما بالزمر. قيل له: وما بلغ من حذقهم؟ قال: كنت إذا رأيت كتاب إنسان منهم في صناعته لم تنازعك نفسك إلى أن تكون في الصناعة على أكثر ما سمعت "[٥].

---

(١) يُنظر: إنباه الرواة ٢٥٨/٢، ٢٥٩ ، ومعجم الأدباء ١٧٣٩/٤ ، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٣٠١، ٣٠٢ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ١٢٨، ومقدمة تحقيق ماتلحن فيه العامة ٨ .

(٣) الفهرست ٧٢/٢ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٢٧٠ ، والروذباري: نسبة إلى روذبار إحدى قرى بغداد.

(٤) بغية الوعاة ١٦٣/٢ ، مقدمة تحقيق ماتلحن فيه العامة ٥٠ .

(٥) إنباه الرواة ٢٧٢/٢، ٢٧٣، ومقدمة تحقيق ماتلحن فيه العامة ٥٠ .

وقال ابن قادم :" قلت للفراء : قد بقي في نفسك شيء من النحو؟ قال: أشياء كثيرة ، قال : فمن تحب أن تلقى فيها؟ قال : كنت أحب لو بقي الكسائي وكان قد مات رحمه الله"[١].

وقال ثعلب :"أجمعوا على أن أكثر الناس كلهم رواية وأوسعهم علمًا الكسائي"[٢].

ويقول ابن مجاهد: " كانت العربية علمه وصناعته ... وكان إمام الناس في القراءة في عصره ، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم "[٣].

وقال أبو بكر ابن الأنباري :"اجتمعت في الكسائي أمور :كان أعلم الناس بالنحو ، وواحدهم في الغريب ، وكان أوحد الناس في القرآن ، فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم ، فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره ، وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ"[٤].

وقال أبو الطيب اللغوي :"كان عالم أهل الكوفة وإمامهم ، إليه ينتهون بعلمهم وعليه يعولون في روايتهم"[٥].

---

(١) يُنظر قوله في إنباه الرواة ٢٧٢/٢ ، ومقدمة تحقيق ماتلحن فيه العامة ٥١ ، والمدارس النحوية لخديجة الحديثي ١٤٥ .

(٢) يُنظر قوله في مراتب النحويين ٨٩ ، ومقدمة تحقيق ماتلحن فيه العامة ٥٢ ، والمدارس النحوية لخديجة الحديثي ١٤٥ .

(٣) السبعة في القراءات ٧٨.

(٤) يُنظر قوله في إنباه الرواة ٢٦٤/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧٧٦/٢ ، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٢٩٩ ، ومقدمة تحقيق ماتلحن فيه العامة ٥٢ .

(٥) مراتب النحويين ٨٩.

شيوخه[1]:

أخذ الكسائي عن الكثير من علماء اللغة والنحو وعلوم القرآن وقراءاته كأبي بكر ابن عياش، وأبي جعفر الرؤاسي ، والأعمش ، وجعفر الصادق ، وحمزة بن حبيب الزيات ، والخليل بن أحمد ، وزائدة بن قدامة ، وسفيان بن عيينة بن أبي عمران الكوفي ، وسليمان بن أرقم ، وسيبويه ، وعيسى بن عمر الهمداني ، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، ومعاذ بن مسلم الهراء ، ويونس بن حبيب الضبي.

تلاميذه[2] :

أخذ عن الكسائي ثلة من العلماء الأفذاذ أمثال : أحمد بن أبي سريج النهشلي ، وأحمد بن حنبل ، وحفص بن عمر الدُّوري ، وصالح بن عاصم الناقط ، والقاسم بن سلام ، والليث بن خالد البغدادي ، وميمون بن حفص النحوي الكوفي ، وهشام بن معاوية الضرير، ويحيى بن زياد الفراء.

وفاته:

توفي الكسائي مخلفًا وراءه قراءة سبعية ، ومدرسة نحوية، وتلامذة نبهاء، وذلك بالري سنة تسع وثمانين ومائة[3]، وقيل سنة ثمانين ومائة[4]، وقيل إحدى

---

(1) يُنظر: أخبار النحويين البصريين ٢٧ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٧ ، والفهرست ٣٢/١ ، ٧٢/٢ ، وإنباه الرواة ٢٥٧/٢ ، ومعجم الأدباء ١٧٣٨/٤ ، ووفيات الأعيان ٢٩٦/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧٧٥/٢ ، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٢٩٦، ٢٩٧ ، وبغية الوعاة ١٦٢/٢ ، ومقدمة تحقيق ماتلحن فيه العامة ٢٢- ٢٦ .

(2) يُنظر: الفهرست ٣٢/١ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٥٧/٢ ، ووفيات الأعيان ٢٩٦/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧٧٦/٢ ، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٢٩٧، ٢٩٨ ، ومقدمة تحقيق ما تلحن فيه العامة ٢٧- ٣٤ .

(3) يُنظر: السبعة في القراءات ٧٩ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٣٠، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١٦٩/٢ ، ومعجم الأدباء ١٧٣٨/٤، ووفيات الأعيان ٢٩٦/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٧٧٦/٢، ومعرفة القراء الكبار ٣٠٥/١ ، وبغية الوعاة ١٦٤/٢.

(4) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٥٨/٢

وثمانين[١]، وقيل اثنتين وثمانين[٢]، وقيل ثلاث وثمانين[٣]، وقيل خمس وثمانين[٤]، وقيل اثنتين وتسعين[٥]، وقيل ثلاث وتسعين[٦]، وقيل سبع وتسعين[٧] ،وقيل تسع وتسعين ومائة[٨] والله أعلم.

مصنفاته[٩] :

للكسائي من التصانيف : " معاني القرآن" وقد جمعه د.عيسى شحاته ، وكتاب "ماتلحن فيه العامة "وهو منشور بتحقيق د. رمضان عبد التواب ، وله مصنفات أخرى ذكر العلماء أسماءها ولم تصل إلينا ، منها: "كتاب القراءات"، و"كتاب العدد"، و"كتاب النوادر الكبير "، و"النوادر الأوسط" ، و"النوادر الأصغر " ، و"مختصر في النحو" ، وكتاب "اختلافهم في العدد" ، و"كتاب الهجاء"، و"مقطوع القرآن وموصوله"، و"كتاب المصادر"، و" كتاب الحروف"، و"الحدود في النحو".

---

(١) يُنظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٠٥

(٢) يُنظر: المرجع السابق ، ومعجم الأدباء ١٧٣٨/٤ ، ووفيات الأعيان ٢٩٦/٣ ، وبغية الوعاة ١٦٤/٢ .

(٣) يُنظر: المراجع السابقة ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٥٨/٢ .

(٤) يُنظر: معرفة القراء الكبار ٣٠٥/١

(٥) يُنظر: بغية الوعاة ١٦٤/٢

(٦) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين١٣٠ ، ومعرفة القراء الكبار ٣٠٥/١ .

(٧) الفهرست ٧٢/٢

(٨) المرجع السابق ٣٢/١

(٩) يُنظر : الفهرست ٧٢/٢ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٧١/٢ ، ومعجم الأدباء١٧٥٢/٤ ، وسير أعلام النبلاء٢٧٧٦/٢ ، ومعرفة القراء الكبار ١ /٣٠٤ ، وبغية الوعاة ١٦٤/٢ .

ثانيًا : البغـدادي

نسبه ومولده:

هو عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي[١]، ولد سنة ثلاثين ثلاثين وألف في مدينة بغداد التي كانت آنذاك موضع نزاع وتطاحن بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية[٢].

رحلاته وشيوخه:

مكث البغدادي في وطنه (بغداد) حتى سنة ثمان وأربعين وألف ، ثم نزح إلى دمشق ، واتصل بنقيب أشرافها الطالبيين محمد بن كمال الدين الحسيني ، وكان أول أستاذ له في دمشق ، ثم جلس في حلقة الإمام محمد بن يحيى الفرضي فدرس عليه دراسة واسعة في علوم العربية[٣].

وفي عام خمسين وألف رحل البغدادي إلى مصر ، وعقد صلته بأكبر شيخ له وهو شهاب الدين الخفاجي ، كما جلس إلى آخرين من علماء الجامع الأزهر منهم : الشيخ ياسين الحمصي ، والنور الشبراملسي ، وسرى الدين الدروري ، والبرهان إبراهيم المأموني[٤].

---

(١) يُنظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمُحِبِّي ٤٥٤/٢ ، والأعلام للزركلي ٦٠/٢ ، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ٦٠٢/١ ، ومعجم المؤلفين ١٩٢/٢ ، ومقدمة تحقيق الحاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ٥/١ ، ومقدمة تحقيق خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣/١ .

(٢) يُنظر: خلاصة الأثر ٤٥٤/٢ ، وهدية العارفين ٦٠٢/١ ، ومقدمة تحقيق الحاشية على شرح بانت سعاد ٥/١ ، ومقدمة تحقيق خزانة الأدب ٣/١ ، ومقدمة تحقيق شرح أبيات مغني اللبيب (ص) .

(٣) يُنظر: مقدمة تحقيق حاشية شرح بانت سعاد ٦/١ ، ومقدمة تحقيق خزانة الأدب ٤/١ ، ومقدمة تحقيق شرح أبيات المغني(ص)

(٤) يُنظر: خلاصة الأثر ٤٥٢/٢ ، ومقدمة تحقيق حاشية شرح بانت سعاد ٦/١ ، ومقدمة تحقيق خزانة الأدب ٥/١ ، ومقدمة تحقيق شرح أبيات المغني (ق)

وأقام البغدادي في مصر إلى الثامن عشر من ذي القعدة سنة سبع وسبعين وألف ثم غادرها إلى القسطنطينية ، وكان إذ ذاك قد وصل من تأليفه خزانة الأدب إلى الشاهد التاسع والستين بعد الستمائة كما ذكر في خاتمة خزانته : " فإني لما وصلت إلى شرح الشاهد التاسع والستين بعد الستمائة سافرت إلى قسطنطينية في الثامن عشر من ذي القعدة من سنة سبع وسبعين..."[١].

وفي اليوم السابع من ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وألف رجع البغدادي إلى مصر ، وعقد سببه بواليها من قبل الدولة العثمانية (إبراهيم باشا)، واستمرت الصلة بينهما موثقة الأسباب نحو سبع سنوات ، إلى السنة التي عُزل فيها هذا الوالي بوالٍ آخر، فرحلا – أعني البغدادي وإبراهيم – إلى بلاد الروم ، وفيها تعرف عبدالقادر بالوزير الأعظم أحمد باشا الكوبريلي ، وكان الوزير من كبار أهل العلم ، ومن المشتغلين به أيام الشباب ، فلما اتصل به البغدادي عرف قدره ، وأحله عنده المحل الأرفع ، وأصبح من خاصته ، وباسم هذا الوزير توّج البغدادي حاشيته العظيمة على شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام ، كما توّج كتابه خزانة الأدب باسم السلطان محمد بن السلطان إبراهيم[٢].

ولم يزل البغدادي مقيمًا في بلاد الروم عاقدًا سببه بالوزير الكوبريلي حتى هجمت عليه علة قاسى منها آلامًا شديدة ، ولم يبق طبيب حتى باشر معالجته ، فذهب إلى معرة مصر وعاد مرة ثانية إلى بلاد الروم ، فابتلي برمد في عينيه حتى

---

(١) خزانة الأدب ٤٦٩/١١

(٢) مقدمة تحقيق حاشية شرح بانت سعاد ٧/١ ، ومقدمة تحقيق خزانة الأدب ٨/١ ، ومقدمة تحقيق شرح أبيات المغني ش ، ت

قارب أن يكف ، فسافر من طريق البحر إلى مصر ، فوصلها ولم تطل إقامته بها حتى توفي في أحد الربيعين من سنة ثلاث وتسعين وألف[1].

مؤلفاته:

له من المؤلفات : أنوار علوم الأجرام ، وتخريج كلام سيدنا علي المنسوب إليه في نهج البلاغة ، وتراجم العلماء والأدباء ، وحاشية على شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، ورسالة في معنى التلميذ ، وشرح أبيات مغني اللبيب لابن هشام ، وشرح التحفة الشاهدية ، وشرح شواهد الشافية للرضي والجاربردي ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية لابن الوردي ، وشرح الشاهدي الجامع بين الفارسي والتركي ، وشرح الكعبية ، وشرح مقصورة ابن دريد، ومختصر تمام المتون إلى شرح رسالة ابن زيدون ، ومقصد المرام في عجائب الأهرام .

([1]) يُنظر: خلاصة الأثر ٤٥٤/٢ ، والأعلام ٦٠/٢ ، وهدية العارفين ٦٠٢/١ ، ومعجم المؤلفين ١٩٢/٢ ، ومقدمة تحقيق حاشية شرح بانت سعاد ٨/١ ، ومقدمة تحقيق خزانة الأدب ١١/١ ، ومقدمة تحقيق شرح أبيات المغني ت .

خـزانـة الأدب ومنـهج البغدادي فيه:

يُعد كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) أعلى موسوعة في علوم العربية وآدابها ، شحنه مؤلفه بالنصوص النادرة ، وحفظ لنا به بقايا من كتب قد فقدت أو اندثرت[١].

يقول المحبي:" جمع فيه علوم الأدب واللغة و متعلقاتها بأسرها إلا القليل ، ملكْته بالروم وانتفعت به ، ونقلت منه في مجاميع لي نفائس أبحاث يعز وجودها في غيره"[٢].

والخزانة شرح لشواهد الرضي على الكافية التي بلغت تسعمائة وسبعة وخمسين شاهدًا من شواهد العربية[٣]، أهداه مؤلفه إلى السلطان محمد خان بن إبراهيم خان العثماني[٤]، وتكلم على ثلاثة أمور[٥]:

الأمر الأول : في الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف.

الأمر الثاني : ذكر المواد التي اعتمد عليها في الشرح والتحقيق .

الأمر الثالث : يتعلق بترجمة شارح الكافية الإمام الرضي.

والبغدادي في خزانته لم يكتفِ بشرح الشواهد الشعرية فحسب ، وإنما كان يعرض مناسبة القصيدة ويُعنى بضم البيت- موضع الاستشهاد- إلى مايليه أو مايسبقه من أبيات ، مرقمًا الشواهد التي تولى شرحها ، ومتخذًا رقم الشاهد دليله

---

(١) مقدمة تحقيق خزانة الأدب ١٩/١

(٢) خلاصة الأثر ٤٥٢/٢

(٣) مقدمة تحقيق خزانة الأدب ١٩/١

(٤) مقدمة مؤلف خزانة الأدب ١/ ٤

(٥) المرجع السابق ٥-٢٨

في أي إحالة تتصل به ، مع ترجمة وافية لصاحب الشاهد يوردها مرة واحدة ثم يحيل عليها في المرات الأخرى .

هذا إلى سرده لكثير من أمثال العرب ، وبيان معانيها ومضاربها وأصولها ، وحشده للغات القبائل ولهجاتها ، مستطردًا في ذلك إلى أخبار العرب ، وذكر أيامها في الجاهلية والإسلام ، وله عناية كاملة بالمقصد الأول لشرح الشواهد وهو تحقيق المسائل النحوية واستيعاب دراستها[١].

وقد عرض لهذا المنهج في أول خزانته بقوله : " اجتهدنا في تخريج أبيات الشرح، وفحصنا عن قائليها ، حتى عزونا كل بيت إلى قائله – إن أمكننا ذلك – ونسبناه إلى قبيلته أو فصيلته ، وميزنا الإسلامي عن الجاهلي ، والصحابي عن التابعي ، وهلم جرًا ، وضممنا إلى البيت مايتوقف عليه معناه ، وإن كان من قطعة نادرة أو قصيدة عزيزة أوردناها كاملة ، وشرحنا غريبها ومشكلها ، وأوردنا سببها ومنشأها ، كل ذلك بالضبط والتقييد ليعم النفع ويؤمَن التحريف والتصحيف ... والتزمنا في شرح هذه الشواهد عدّها واحدًا بعد واحد ؛ ليسهل موضع الحوالة فيه ، ويزول التعب عن متعاطيه "[٢].

والبغدادي في شرحه لا يكتفي بمجرد النقل عن العلماء ، وإنما يعرض لآرائهم بالنقد والتحليل، وكذلك الاستدراك على مافاتهم من آراء ، كما أنه يقف كثيرًا عند اختلاف الرواية للبيت الشعري وأثرها في تعدد الوجوه الإعرابية .

---

(١) مقدمة تحقيق خزانة الأدب ١٩/١

(٢) مقدمة مؤلف خزانة الأدب ١٥/١–١٨

الفصل الأول

آراء الكسائي التي وافقه فيها الكوفيون

القول في دخول أل على الظرف

يقول البغدادي :" وقول أبي علي الفارسي في المسائل العسكرية : إن دخول أل على الفعل المضارع لم يوجد إلا في اليُجَدَّع و اليُتَقَصَّع و أظن حرفًا أو حرفين آخرين ليس كذلك كما ذكرنا ، و سكت عن دخولها على الظرف نحو:

مَنْ لَايَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَةْ[١]

وقوله :

وَغَيَّرَني مَا غَالَ قَيْسًا وَ مَالِكًا وَعَمْرًا وَ حُجْرًا بالمُشَقَّرِ أَلْمَعَا[٢]

يريد اللذين معا ، وقال الكسائي : أراد معا و أل زائدة "[٣].

الشرح والتحليل:

المشهور أن (أل) في العربية ثلاثة أقسام : معرِّفة وزائدة وموصولة ، فالمعرِّفة هي التي تفيد تعريف مادخلت عليه ، كقولك : الرجل والغلام . والزائدة هي ما تدخل على معرفة أو نكرة فلا تغيّر التعريف أو التنكير ، ولو كانت غير صالحة للسقوط.

والموصولة هي التي تكون بمعنى (الذي) في المذكر، و(التي) في المؤنث ، وتدخل على الصفة المحضة كاسم الفاعل، واسم المفعول، كقولك : الضارب والمضروب[٤].

([١]) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٣/١ ، ، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٥٢/١ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢٣٠/١ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٩٤/١ .

([٢]) البيت لمتمم بن نويرة في شرح التسهيل ٢٠٣/١ ، ولسان العرب ، مادة لمع ٣٢٦/٨ ، وخزانة الأدب ٢٣/٢

([٣]) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣٢/١، ٣٣ ، ويُنظر : المسائل العسكريات ١١٢، ١١٣ .

([٤]) يُنظر: النحو الوافي ٤٢٢/١– ٤٢٩ ، و توضيح النحو ١٧٦/١، ١٧٧ .

أما دخولها على الظرف والفعل المضارع فالبصريون يمنعونه ويخصونه بالضرورة[١]، كما في قول الشاعر:

مَنْ لَايَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ

وقول الآخر :

وَعَمْرًا وَ حُجْرًا بالمُشَقَّرِ أَلْمَعَا

وقول الشاعر :

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ الْتُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[٢]

وقول الآخر:

يَقُولُ الخَنَا وَ أَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إِلى رَبِّنَا صَوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[٣]

وقول الآخر:

وَ لَيْسَ اليُرَى لِلْخِلِّ مثل الذِي يرى لَهُ الخِلُّ أَهْلًا أَنْ يُعَدَّ خَلِيلَا[٤]

و قول الآخر:

مَا كَاليَرُوحُ وَيَغْدُو لَاهِيًا مَرِحًا مُشَمِّرًا يَسْتَدِيمُ الحَزْمَ ذُو رَشَدِ[٥]

---

(١) يُنظر رأيهم في توضيح المقاصد والمسالك ٢٨٤ ، ٤٤٦ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٥٠/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٧٠/١ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٩٤/١ ، وشرح الأشموني ٧٦/١ ، وتوضيح النحو ١٦٤/١.

(٢) يُنسب للفرزدق في الإنصاف ٤٠٩ ، وشرح التصريح ١٧٠/١ ، وخزانة الأدب ٣٢/١ ولم أعثر عليه في ديوانه .

(٣) البيت لذي الخرق الطهوي في ضرائر الشعر ٢٨٨، ٢٨٩ ، وخزانة الأدب ٣٤/١.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠١/١ ، و الخزانة ٣٢/١ .

(٥) البيت بلا نسبة في المرجعين السابقين ، و همع الهوامع ٢٩٤/١

ووافقهم في ذلك الزجاجي[١]، وأبو علي الفارسي[٢]، والأنباري[٣] ، والسهيلي[٤]، وابن يعيش[٥] ، وابن عصفور[٦]، والرضي[٧]، وابن أبي الربيع[٨] ، وأبو حيان[٩] ، حيان[٩] ، وابن هشام[١٠] ، والبغدادي[١١] .

ونسب البغدادي للكسائي القول بأن (أَلْمَعَا) من بيت (وَغَيَّرَنِي مَاغَالَ قَيْسًا ...) مركبة من (مع) و(أل) الزائدة . وهذا القول نسبه له قبله الصغاني في التكملة[١٢] ، وابن مالك في شرحه للتسهيل[١٣] .

ولم ينسب أحد من النحويين للكسائي ولا للكوفيين جواز دخول (أل) على الظرف في غير الشعر ، أما دخولها على الفعل فقد نسب الأنباري[١٤] والمرادي[١٥] والأزهري[١٦] والأشموني[١٧] للكوفيين جوازه في الاختيار ، ولم أقف على خلافه ، فالظاهر أنهم يمنعون وصلها بالظرف ويجيزونه بالفعل .

---

(١) اللامات ٥٠- ٥٤

(٢) المسائل العسكريات ١١٢

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤١٢ .

(٤) أماليه في النحو واللغة والحديث والفقه ٢١ .

(٥) شرح المفصل ٣٧٨/٢

(٦) شرح جمل الزجاجي ٤٢/١ ، ١٢٣.

(٧) شرحه لكافية ابن الحاجب ٣٠/١ .

(٨) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣١١ .

(٩) تذكرة النحاة ٣٧

(١٠) مغني اللبيب ٦٠، ٦١ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١٥٣، ١٥٤ .

(١١) خزانة الأدب ٣٣/١

(١٢) التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة لمع ٣٥٥/٤ .

(١٣) شرح التسهيل ٢٠٣/١ .

(١٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٩ ،٤١٠ .

(١٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢٨٤ ، ٤٤٦ ، والجنى الداني ٢٠٣ .

(١٦) شرح التصريح على التوضيح ١٧٠/١.

(١٧) شرحه على ألفية ابن مالك ٧٦/١ .

وذهب ابن مالك في شرحه للتسهيل إلى أن دخول (أل) على المضارع غير مخصوص بالضرورة[١] لتمكن الشاعر من قول: ما أنت بالحكم المرضى حكومته.

ولتمكن الثاني من قول : إلى ربنا صوت الحمار يجدع .

ولتمكن الثالث من قول : و ما من يرى.

ولتمكن الرابع من قول : ما مَنْ يروح .

قال: فإن لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار[٢].

الاضطرار[٢].

ونسب له بعض شرّاحه موافقة الكوفيين في جواز ذلك في غير الضرورة[٣].

وهذا فيه نظر ، فقد صرح في شرحه للكافية الشافية بأنه لايقع إلا في الشعر[٤]، وتفسير ذلك يعود إلى مفهوم الضرورة . فهي عنده ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصًا[٥]، والجمهور يرون أنها ما جاء في الشعر و لم يجئ في الكلام سواء اضطر إليه الشاعر أم لا[٦].

و ما ذهب إليه ابن مالك أبطله الشاطبي من وجوه[٧] :

---

(١) شرح التسهيل ٢٠٢/١

(٢) المرجع السابق .

(٣) التذييل والتكميل ٦٦/٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٨٤ ، ٤٤٦ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٥٠/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٥٠/١ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٧٦/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٩٩/١ .

(٥) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦٩١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٧٠/١ ، وخزانة الأدب ٣١/١ ، ولغة الشعر ٩٣.

(٦) يُنظر: المراجع السابقة

(٧) المقاصد الشافية ٤٩١/١– ٤٩٧ .

- إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبرًا لنبهوا عليه .
- أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا و يمكن أن يعوض من لفظها غيره ، و لا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل . و إنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة .
- أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، و لا شك أنه في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ؛ لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ . وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال ؟
- أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زِحاف ، فنستطيب المزاحفَ دون غيره أو بالعكس ، فتركب الضرورة لذلك .

و(أل) عند جمهور النحاة اسم[1]، والدليل على اسميتها[2]:

- عود الضمير عليها في نحو : قَدْ أَفلَحَ الْمُتَّقي رَبَّهُ .

- استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو : جاء الكريم .

([1]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٢/١ ، وشرح الأشموني ٧١/١ ، ومعاني النحو ١٢٧/١ .

([2]) يُنظر: شرح المفصل ٣٧٩/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٢/١ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٥٩ ، وشرح الأشموني ٧١/١ ، ومعاني النحو ١٢٧/١ ، ١٢٨ .

– إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المُضِي ، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحَقَّ منه بدونها .

– دخولها على الفعل دليل على أنها ليست حرفًا .

وذهب الأخفش[١] والمازني[٢] إلى أنها حرف ، وتبعهم أبو علي الفارسي[٣] ، وابن يعيش[٤] ، والشلوبين[٥]، واستدلوا على حرفيتها بأن العامل يتخطاها ، نحو : (مررت بالضارب) فالمجرور (ضارب) ولا موضع لـ(أل) ، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب[٦].

يقول الشلوبين : الدليل على أن الألف و اللام حرف قولك: جاء القائم ، فلو كانت اسمًا لكانت فاعلًا و استحق قائم البناء ؛ لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة ، و الصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول[٧] .

وأجاب ابن مالك عما ذكره الشلوبين بقوله: "مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة ؛ لأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب ، لكن منع

---

(١) يُنظر رأيه في التذييل والتكميل ٥٩/٣ ، ٦٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٤٩/١ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦٨٧ ، وشرح الأشموني ٧١/١ ، ومعاني النحو ١٢٨/١ .

(٢) يُنظر رأيه في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٢/١ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٣٤ ، والتذييل والتكميل ٦٤/٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٤٩/١ ، وشفاء العليل ٢٢٨/١ ، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦٨٧ ، وشرح الأشموني ٧١/١ .

(٣) المسائل العسكريات ١١٢ .

(٤) شرح المفصل ٣٧٩/٢ .

(٥) يُنظر قوله في شرح التسهيل ٢٠٣/١ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦٨٦ ، و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٧٢/١ .

(٦) شرح المفصل ٣٧٩/٢ ، وشرح الأشموني ٧١/١ ، ومعاني النحو ١٢٨/١ .

(٧) يُنظر: شرح التسهيل ٢٠٣/١ ، و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٧٢/١ .

من ذلك كون الصلة جملة ، والجمل لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع"[١].

وأكد أن الألف واللام في مثل هذه الشواهد اسم بمعنى الذي لا حرف تعريف ؛ لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل ، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم لا يدخل حرف التعريف على فعل[٢] .

و ذهب آخرون إلى أنها مبقاة من الذي بعد حذف الذال والياء وإحدى اللامين[٣] .

وردّ ابن عصفور قولهم هذا محتجًا بأنها لو كانت كذلك لجاز أن يقع في صلتها الماضي كما جاز في صلة الذي ، فلما لم تدخل من الأفعال إلا على الفعل المشبه لاسم الفاعل وهو المضارع دل ذلك على أنها الداخلة على اسم الفاعل في الكلام[٤] .

والذي يظهر لي أن (أل) اسم موصول ، ولا يجوز دخوله على المضارع والظرف إلا في ضرورة الشعر؛ لما فيه من الثقل ، ولو كان جائزًا في سعة الكلام لسُمع وكثر استعماله.

---

(١) شرح التسهيل ٢٠٣/١

(٢) شرح التسهيل ٢٠١/١، ٢٠٢

(٣) يُنظر: ضرائر الشعر ٢٨٩، و رصف المباني ٧٦ ، وشرح شواهد المغني ١٦١ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١٥٧/١ .

(٤) ضرائر الشعر ٢٨٩ ، و الدرر اللوامع على همع الهوامع ١٥٧/١

القول في نداء النكرة غير المقصودة

يقول البغدادي: "وأنشد بعده

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لا تَلَاقِيا[1]

على أن المنادى هنا عند الكسائي والفراء إما معرفة بالقصد ، وإما أصله يا رجلًا راكبًا ؛ لأنهما لا يُجيزان نداء النكرة مفردة ، بل يُوجبان الصفة . والصحيح جواز نداء النكرة غير المقصودة"[2].

الشرح والتحليل:

المنادى خمسة أنواع : العلم المفرد ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف ، والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، واختُلِف في نداء الأخير :

فذهب البصريون إلى جواز نداء النكرة غير المقصودة مطلقًا بلا قيد أو شرط[3]، واستشهدوا على صحة مذهبهم بشواهد عديدة من كلام العرب نحو قول الواعظ : ياغَافِلًا والموت يطلبه.

وقول الأعمى : يارَجُلًا خذ بيدي.

([1]) البيت لعبد يغوث الحارثي في الكتاب ٢٠٠/٢ ، و المقتضب ٢٠٤/٤ ، و شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٤٢٣/١ ، و المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٦٣/٥ ، وخزانة الأدب ١٩٥/٢ .

([2]) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب١٩٤/٢ ، ويُنظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٤٢٣/١

([3]) الكتاب ١٩٩/٢، ٢٠٠ ، والمقتضب ٢٠٦/٤ ، ويُنظر رأيهم في الأصول ٣٦٩/١ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٤٢٣/١ ، وارتشاف الضرب ٢١٨٣/٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٩٠/٢ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٥٤٤ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ١١٥٥/٣، ١١٥٦ .

وقول الشاعر:

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا[1]

وقول ذي الرمة:

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ[2]

وقول الشاعر :

أَلَا يَانَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ [3]

وقول الآخر:

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لا تَلَاقِيا[4]

ووافقهم في ذلك ابنُ السراج[5]، والجرجاني[6]، وابن يعيش[7]، وابن عصفور[8]، عصفور[8]، وابن مالك[9]، وابن الناظم[10]، والمرادي[11]، وابن هشام[12]، وابن

---

(1) نسب لتوبة بن الحمير في الكتاب ٢/٢٠٠ ، و المقتضب ٤/٢٠٣ ، والمقاصد الشافية ٥/٢٦٥

(2) ديوان ذي الرمة ١٧٩

(3) نسب للأحوص في المقاصد الشافية ٥/٢٦٥ ، وخزانة الأدب ٢/١٩٣

(4) سبق تخريجه ص ٣٠

(5) الأصول في النحو ١/٣٣١

(6) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٧٥٤

(7) شرح المفصل ١/٣١٨

(8) شرح جمل الزجاجي ٢/١٨١

(9) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٦

(10) شرحه على ألفية ابن مالك ٤٠٣

(11) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٦١

(12) شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٢٨

القيم[١]، وابن عقيل[٢]، وناظر الجيش[٣]، والشاطبي[٤] ،والأزهري[٥]، والسيوطي[٦]،والأشموني[٧]، و البغدادي[٨].

وذكر البغدادي أن الكسائي والفراء لا يُجيزان نداء النكرة إلا أن تكون موصوفة ، أو خلفًا من موصوف(أي صفة حذف موصوفها) ، وهذا القول نسبه لهما قبله ابن الحاجب[٩] والرضي الاستراباذي[١٠]، ونسبه للكوفيين ابن السراج[١١] وأبو حيان[١٢] وناظر الجيش[١٣] والسيوطي[١٤] والظاهر أنه مذهب الكوفيين عامة.

وحجتهم في منع نداء النكرة غير المقصودة مفردة أنه لم يسمع منه شيء في كلام العرب[١٥] ، متأولين الشواهد التي ساقها البصريون على حذف موصوف ، أو على أنها نكرة مقصودة. فجعلوا قول الشاعر: لعلك يا تيسًا نزا في مريرة ... البيت من نداء النكرة المقبل عليها ؛ لأنه يريد شخصًا بعينه ، وإنما نُصب لأنه نوّن في ضرورة الشعر[١٦].

---

(١) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٦٦٤/٢

(٢) شرحه على ألفية ابن مالك ٢٣٧/٢

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٥٤٦

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٦٣/٥

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢١٣/٢

(٦) همع الهوامع ٣٧/٣

(٧) شرحه على ألفية ابن مالك ٤٤٥/٢

(٨) خزانة الأدب١٩٤/٢

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٨/١

(١٠) شرحه لكافية ابن الحاجب ٤٢٣/١

(١١) الأصول في النحو ٣٦٩/١

(١٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢١٨٤/٤

(١٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٥٤٤

(١٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣٧/٣ ، ٣٩

(١٥) يُنظر : ارتشاف الضرب ٢١٨٤/٤ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٥٤٥

(١٦) شرح جمل الزجاجي ١٧٨/٢

وكذلك جعلوا قول ذي الرمة : أَدَارًا بحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً ... البيت ؛ لأنه لا يهيج عبرتَه دارٌ لا يعرفها[1].

وكذلك قول الآخر : ألا يانَخْلَةً من ذاتِ عِرْقٍ ...البيت ؛ لأنه يريد بالنخلة محبوبته وهي معروفة عنده.

أما قول الشاعر : فيَا رَاكِبًا إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... البيت فتأولوه على حذف موصوف ، أي: يارجلًا راكبًا.

وأُجيب بأن هذا كله من نداء النكرة غير المقبَل عليها ؛ إذ لا يستحيل النداء من غير إقبال على شخص بعينه ، وإذا لم يستحل نداء النكرة فإن حمل هذه الأبيات عليها أولى من حملها على الضرورة[2].

قال ابن السراج :" ألا ترى أنه يقول من هو وراء حائط ولا يدري من وراؤه من الناس : يا رجلًا أغثني ، ويا غلامًا كلمني ، كما يقول الضرير : يا رجلًا خذ بيدي فهو ليس يقصد واحدًا بعينه ، بل من أخذ بيده فهو بغيته "[3].

وعقّب ابن يعيش على قول الشاعر : فيا راكبًا ...البيت بقوله :" الشاهد فيه نصب راكب ؛ لأنه منادى منكور ، إذ لم يقصد قصد راكب بعينه إنما أراد راكبًا من الركبان يُبلّغ خبرَه ولو أراد راكبًا بعينه لبناه على الضم "[4].

وقال ابن عصفور : فإن قلت : إنما يريد الشاعر بقوله : أدارًا بحزوى دارًا بعينها فالجواب : أنّ الأبلغ من طريق المعنى أن لا يُريد دارًا معينة من ديار حُزوى

---

(1) يُنظر : شرح جمل الزجاجي ١٧٩/٢ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ١١٦٠/٣

(2) شرح جمل الزجاجي ١٨١/٢

(3) الأصول في النحو ٣٣١/١

(4) شرح المفصل ٣١٨/١

بل مأوى من ديار حُزوى هاج عبرته ، أيَّ دارٍ كانت . وكذلك قول الآخرَينِ : (لعلك يا تيسًا) و (ألا يا نخلة) وإن كان قد كنَّى بالتيس عن معلوم عنده ، وكنَّى الآخر بالنخلة عن معلومة عنده فإن المكنى به مجهول عند المخاطب ؛ لأن الاسم إنما يكون معرفة إذا كان معلومًا عند المخاطب كما هو عند المتكلم ، وأما إذا كان معلومًا عند المتكلم مجهولًا عند المخاطب فهو نكرة [١].

ومثّل الأزهري لنداء النكرة غير المقصودة بقول الواعظ : يا غافلًا والموت يطلبه ، وقول الأعمى : يا رجلًا خذ بيدي ، وقول الشاعر : أيا راكبًا إما عرضت فبلغن ...البيت ، فقال: الواعظ والأعمى والشاعر لم يقصدوا واحدًا بعينه[٢].

وغير هـذين المذهبين – أعني البصري والكوفي– مذهب ثالث يُنكر وجود النكرة غير المقصودة في النداء ، ويُنسب للأصمعي[٣]والمازني[٤].

و الذي أميل إليه مذهب البصريين وهو جواز نداء النكرة غير المقصودة مطلقًا؛ لأن السماع يقويه ، وتأويل ما جاء منه على أنه "مُقبَل عليه" أو "خلف من موصوف" أبعد عن الفهم من ظاهره ، وفي الأخذ بغيره حصر وتضييق لأساليب النداء .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١٨١/٢ ، ١٨٢

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢١٣/٢ .

(٣) يُنظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٤٩٠/٢ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ١١٥٦/٣، همع الهوامع ٣٧/٣، ٣٩

(٤) يُنظر: المراجع السابقة ، وارتشاف الضرب ٢١٨٣/٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٦٣ ، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٦٦٥/٢ ، وشرح التصريح ٢١٣/٢ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٤٥/٢

القول في تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام

يقول البغدادي نقلًا عن الأنباري في الإنصاف :" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو: إلا طَعامَكَ ما أَكَلَ زيدٌ ، نصّ عليه الكسائي ، وإليه ذهب الزجاج في بعض المواضع "[١].

الشرح والتحليل:

المشهور في أساليب الاستثناء أن يتقدّم المستثنى منه على حرف الاستثناء نحو: قامَ القومُ إلا زيدًا ، ويجوز تقدُّم الحرف عليه كقولك: قامَ إلا زيدًا القومُ ، و أينَ إلا زيدًا قومك ، و قول الكميت :

فَمَا لِي إِلّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَ مَا لِي إِلّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ[٢]

واختلف النحويون في حكم تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ، فمنعه البصريون[٣] واحتجوا بأن قالوا:

– إنه يلزم من التقديم عمل ما بعد (إلا) فيما قبلها ، و ذلك لا يجوز؛ لأنها حرف نفي يليها الاسم و الفعل كحرف الاستفهام ، و كما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله ، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها[٤] .

---

(١) خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ٣١١/٣ ، و يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٧

(٢) ديوان الكميت ٥١٧ .

(٣) يُنظر قولهم في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٧ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٧٢٧/١ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٧٥

(٤) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٨ ، و التبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٧ ، و ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة ١٧٥

– إن الاستثناء يُضارع البدل ، ألا ترى أنك تقول : "ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، و إلا زيدًا " والمعنى واحد ، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه[١].

– إن حرف الاستثناء أُتي به وصلة للفعل ، وتقوية له ، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله كواو (مع) فإنك لو قلت : "و زيدًا قمت" لم يجز[٢] .

وتبعهم العكبري فقال :" لايجوز تقديم المستثنى على جميع الجملة كقولك : إلا زيدًا ضُرب القوم ؛ لأن إلا بمنزلة واو (مع) وهي تشبه (لا) العاطفة ، كقولك :قام القوم لازيدٌ ، وهذان لا يتقدمان على العامل ، فكذا قولك (إلا) "[٣].

واختاره الرضي بقوله: "والأَوْلَى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا – يعني التقدُّم في السعة – ويمنعه القياس أيضًا ؛ وذلك لأن المستثنى أُخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولًا ثم نُسب الحكم إلى المجموع ، و هو في الظاهر مُخرَج من الحكم أيضا ؛ لأن الظاهر أنك أخرجت زيدًا من حكم المجيء في قولك : جاءني القومُ إلا زيدًا ، و إن لم يكن في الحقيقة مُخرَجًا منه ، و مرتبة المخرَج أن يكون بعد المُخرَج منه ، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم و المستثنى منه معًا، لكنه جُوِّز لكثرة استعمال تقدُّمه على أحدهما ، نحو :جاءني إلا زيدًا القومُ ، و القومُ إلا زيدًا إخوتُك ، و لم يُجوَّز تقدمه عليهما معًا ، و في المُفرّغ الذي ليس فيه إلا الحكم لم يُجوَّز تقدمه عليه"[٤].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٩ ، و التبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٦ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٣١١/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٦٩/١ ، وهمع الهوامع ٢٦٠/٣ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٣١١/١

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٧٢٧/١، ٧٢٨

ووافقهم الشاطبي ؛ إذ يقول :" لايجوز تقدُّم المستثنى على الجملة كلها ، فلا تقول : إلا زيدًا قامَ القوم ، ولا : ما إلا زيدًا في الدار أحدٌ ، فإن جاء من ذلك شيءٌ فهو خاصٌّ بالشعر"[١].

ونسب البغدادي نقلًا عن الأنباري للكوفيين جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، وقال: "نصّ عليه الكسائي ، وإليه ذهب الزجاج".

ونَسب هذا القول للكوفيين العكبري[٢]، والرضي[٣]، والزبيدي[٤]، والسيوطي[٥]. ونسبه للكسائي ابن مالك[٦] وأبو حيان[٧] وابن عقيل[٨] والسلسيلي[٩]. والظاهر أنه قول الكوفيين عامة.

وحجتهم في جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مُقدمًا ، ومنه:

قول الشاعر:

خَلَا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا حَسَيْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ[١٠]

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣/٣٧١ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٤٠٦

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١/٧٢٧ .

(٤) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١٧٥

(٥) همع الهوامع ٣/٢٦٠

(٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٠٢ ، وشرح التسهيل ٢/٢٨٥ .

(٧) ارتشاف الضرب ١٥١٧ .

(٨) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٥٦٩

(٩) شفاء العليل ٥٠٤

(١٠) البيت لأبي زبيد الطائي في أمالي ابن الشجري ١/١٤٦ ، والإنصاف ٢٣٩ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٧ ، وائتلاف النصرة ١٧٦ ، والعتاق: جمع عتيق ، وهو الأصيل ، والشوس: جمع أشوس ، وهو الوصف من الشوس ، وهو النظر بمؤخر العين.

وقول الآخر:

وَ بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَ لَا خَلَا الجِنَّ بِهَا إِنْسِيٌّ[1]

وردّوا قولَ البصريين : (الاستثناء يضارع البدل) بأنه لو كان الأمر كما زعموا لكان ينبغي أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه، و قد جاء ذلك كثيرًا [2].

وأجاب البصريون بأن ردهم فاسد ؛ لأن للمستثنى شبهين: أحدهما كونه مفعولًا ، والآخر كونه بدلًا ، لذا جُعِلتْ له منزلة متوسطة فجاز تقديمه على المستثنى منه و لم يجز تقديمه على الفعل الذي ينصبه عملًا بكلا الشبهين[3].

كما ردّوا الشواهدَ التي أوردها الكوفيون دليلًا على جواز تقديم حرف الاستثناء بأن الاستثناء في البيت الأول لم يقع في أول الكلام ؛ لتعلق البيت بما قبله[4] و هو قول قول الشاعر :

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَ أَغَبَّ مِنْهُم قَرِيبًا مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ

خَلا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا حَسِيْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

و أما البيت الآخر فتقديره : و بلدة ليس بها طُورِيٌّ ولا إِنْسِيٌّ خلا الجن ، فحذف إنسيًا ، وأضمر المستثنى منه ، و ما أظهره تفسير لما أضمره ، و قيل تقديره :

---

(1) البيت من أرجوزة للعجاج في خزانة الأدب ٣١٢/٣ ، و معجم شواهد النحو الشعرية ٢٤٢، ٧٧٥ ، وليس بها طوري: ليس بها أحد.

(2) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٨ ، و التبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٩

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٠

(4) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٩ ، و ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة ١٧٦

ولا بها إنسي خلا الجن ،فـ(بها) مقدرة بعد (لا) وتقديم الاستثناء فيه للضرورة ، فلا يكون فيه حجة[1]

والذي يتبين لي مما وقفت عليه من مراجع أن الشواهد التي دارت عليها هذه المسألة ، والتي احتج بها نحاة الكوفة لا تتجاوز شاهدين من الشعر ، وقد تأولهما البصريون ؛ لذا ضَعُف عندي مذهب الكوفيين ولو كان تقديم حرف الاستثناء جائزًا كما زعموا لسُمعَ في سعة الكلام وكَثُر استعماله .

(1) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٢٣٩ ، وشرح الرضي ٧٢٧/١ ، وشفاء العليل ٥٠٣ .

القول في إبدال المستثنى المنقطع

وَقَفْتُ فِيها أُصَيْلالًا أُسَائِلُها عَيَّتْ جَوَابًا وَ مَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إلاّ أَوَارِيّ لأْيًا مَا أُبَيِّنُها وَالنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلومة الجَلَدِ[1]

يقول البغدادي نقلًا عن ابن السِّيد (في شرح أبيات الجمل): "يُروى عن الكسائي أنه أجاز خفض الأواري على البدل من لفظ أحد"[2].

الشرح والتحليل:

أُنشد البيت بنصب (أواري) ورفعه ، فالنصب على الاستثناء المنقطع من (أحد) ، والرفع على البدل من موضع (من أحد) . وهما لغتان أوردهما سيبويه في باب سمّاه :" هذا بابٌ يُختار فيه النصب ؛ لأن الآخِر ليس من نوع الأول " وقال فيه:

"وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك :ما فيها أحدٌ إلا حمارًا ، جاءوا به على معنى ولكنّ حمارًا ، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأول فيصير كأنّه من نوعه ، فحُمل على معنى (لكنّ) و عمل فيه ما قبله.

وأما بنو تميم فيقولون : لا أحد فيها إلا حمارٌ ، أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ ، ولكنه ذكر أحدًا توكيدًا ، لأنْ يُعلم أنْ ليس فيها آدميٌّ ، ثم أبدل فكأنّه قال: ليس فيها إلا حمارٌ "[3].

([1]) البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ٩ ، وأصيلال: تصغير أصيل على غير قياس ، والأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب ، والأوراي: جمع آريّة ، وهي التي تحبس فيها الخيل من وتد أو حبل ، والنؤي: حاجز من تراب يُعمل حول البيت أو الخيمة لئلا يصل إليها الماء ، والمظلومة: الأرض من غير عمارة ولا حجارة ، والجلد: الصلبة.

([2]) خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ١٢٤/٤ ، ويُنظر الحلل في شرح أبيات الجمل ١٦٢.

([3]) الكتاب ٣١٩/٢، ٣٢٠ .

فأهل الحجاز ينشدون بيت النابغة بنصب (أواري) على الاستثناء المنقطع ، و هو عندهم على معنى (لكنّ) المشددة ؛ لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى[١].

و بنو تميم يُجيزون البدل على موضع (من أحد) ويُنشدون (الأواري) بالرفع ؛ لأن (من أحد) في موضع رفع على الابتداء و(من) زائدة لتأكيد النفي ، فهم لا يُبدلون من موضع الجار وحده ، ولا من موضع المجرور وحده لكنهم يُبدلون من موضعهما معًا[٢].

وتفسير الرفع عندهم على ثلاثة أوجه:

الأول :أنه أراد ما بالربع إلا الأواري ، فذكر (من أحد) تأكيدًا ، وكأنه في التقدير: ما بالربع شيء أحدٌ ولا غيرُه إلاّ الأواريّ[٣] .

الثاني : أنه جعل الأواريّ من جنس (أحد) على المجاز ، كما تقول :تَحِيَّته الضرب ، وعتابه السيف ; فجعل التحيةَ الضرب والعتاب السيف[٤].

الثالث: أنه خلط من يعقل بما لا يعقل ، ثم غلَّب من يعقل فقال: و ما بالربع من أحد ، وهو يريد من يعقل و مالا يعقل ، ثم أبدل الأواري من لفظ اشتمل عليه وعلى غيره[٥]. وعلى هذا يُحمل قول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ إلاّ الْيَعافِيرُ وَ إلاّ الْعِيسُ[٦]

لأن الأنيس يقع على من يعقل فأراد به من يعقل ومالا يعقل و غلّب.

قال ابن عصفور[٧]: وذلك فاسد ؛ لأنه غير مطرد في الاستثناء المنقطع، ألا ترى أنه لايسوغ له في مثل قول الشاعر:

---

(١) الكتاب ٣١٩/٢ ، وَشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٧٣/٢ ، وَ معجم القواعد العربية في النحو و التصريف ٤٢٥/٢ .

(٢) يُنظر: الكتاب ٣١٩/٢ ، وَ اللمع في العربية ٥٦ ، وَ شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٧٣/٢ ، وَ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠١/٢ ، و خزانة الأدب ١٢٨/٤ .

(٣) يُنظر: المقتضب ٤١٣/٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٧٤/٢ ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٦٣/٣ ،٣٦٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ٥٤٨/١ ، وَ خزانة الأدب ١٢٨/٤ .

(٤) يُنظر: المراجع السابقة

(٥) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٧٣/٢ ، و خزانة الأدب ١٢٩/٤

(٦) البيت لجران العود النميري في ديوانه ٥٢ ، واليعافير: جمع يعفور، وهو الظبي ، والعيس: الإبل.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٤٠٣/٢

لَيْسَ بَينِي وَ بَيْنَ قَيْسٍ عِتَابُ غيرُ طَعْنِ الكُلَى وَ ضَرْبِ الرّقابِ[1]

قال: ألا ترى أن عتابا لا يقع على من يعقل فيسوغ فيه ما ساغ في أحد .

وشرط إتباع المنقطع في لغة تميم صحة إغنائه عن المستثنى منه نحو: ما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ ، فإن لم يصح إغناؤه نحو: ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر تعيّن نصبه عند جميع العرب ، وكذا إن تقدّم نحو : مافي الدار إلا حمارًا أحدٌ[2].

و حكى سيبويه أن هناك لغة تتبع المقدم فتقول: مالي إلا أبوك أحدٌ [3]، قال : فيجعلون (أحد) بدلًا و (أبوك) مبدلًا منه .

ونسب البغدادي للكسائي نقلًا عن ابن السيد جواز خفض (أواري) على البدل من لفظ (أحد) ، ونسبه له غيرهما أبو حيان في الارتشاف[4]، ونسبه للكوفيين الرضي[5]، وابن عقيل[6]، والأزهري[7]، والسيوطي[8]. والظاهر أنه مذهب الكوفيين الكوفيين عامة .

وهو عند البصريين خطأ ؛ لأنه يصير التقدير : و ما بالربع إلا من أوارٍ ، فتكون (من) زائدة في الواجب و(من) لا تزاد إلا في النفي[9].

---

(1) البيت لعمرو بن الأيهم في الكتاب ٣٢٣/٢ ، وَ ربيع الأبرار ونصوص الأخبار ٣٣٣/٣ ، والمقاصد الشافية ٣٦٢/٣ .

(2) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٧٤/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٥/٢ ،٢٨٧ ، و ارتشاف الضرب ١٥١١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٦٣/١ ، والمقاصد الشافية ٣٦٥/٣ ، و شرح التصريح على التوضيح ٥٤٦/١ ، وهمع الهوامع ٢٥٦/٣ .

(3) الكتاب ٣٣٧/٢

(4) ارتشاف الضرب ١٥١٠ .

(5) شرحه لكافية ابن الحاجب ٧٥٨/١ .

(6) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٦٢/١ .

(7) موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٦١٤/٢

(8) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٤٨/٣ ،٢٥٥ .

(9) الحلل في شرح أبيات الجمل ١٦٢ ، وخزانة الأدب ١٢٤/٤.

و(إلا) عند البصريين في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعًا[١]، يقول ابن السراج:" وإنما ضارعت (إلا)(لكن) ؛ لأن لكن للاستدراك بعد النفي ، فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول ، فمن هاهنا تشابها"[٢].

وفي تأويل سوى عند الكوفيين[٣]، "وكأنهم لما رأوا تخالف (إلا) و (لكن) في وقوع المفرد بعد إلا ، وأنه لايقع بعد (لكن) إلا كلام تام ، إلا أن تكون عاطفة ، ولايمكن حمل (إلا) هنا عليها ؛ لمخالفتها لها في أن مابعدها معرب بغير إعراب ماقبلها نحو : ما فيها أحدٌ إلا حمارًا . بالنصب عدلوا إلى التقدير بسوى ؛ لموافقة (إلا) لها في وقوع المفرد بعدها ، ولأنها من ألفاظ الباب ، وتفيد بدلالتها على المغايرة ما تفيده (لكن) من المخالفة ؛ لأن معناها معنى غير "[٤].

وقال ابن عقيل : " والذي يظهر أنه لايحتاج إلى تفسير (إلا) في المنقطع بلكن ولا بسوى بعد تقرير أن المستثنى هو المُخْرَجُ تحقيقًا أو تقديرًا بإلا وأخواتها ؛ لأن إلا حينئذ تفيد الإخراج المقصود بدون هذا التقدير ، فلا حاجة إليه"[٥].

والذي أميل إليه أنّه لايجوز إبدال (أواري) من لفظ (أحد) ؛ لأنه يصير التقدير : وما بالربع إلا من أوارٍ فتكون (من) زائدة في الواجب و(من) لا تزاد فيه ، لذا ترجّح عندي مذهب البصريين والله أعلم .

---

(١) يُنظر رأيهم في الأصول في النحو ٢٩٠/١ ، وارتشاف الضرب ١٥٠٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٥١/١ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢١٢٤ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ٦٠٣/٢ ، و همع الهوامع ٢٤٩/٣ .

(٢) الأصول في النحو ٢٩٠/١

(٣) يُنظر رأيهم في الأصول في النحو ٢٩٠/١ ، وارتشاف الضرب ١٥٠١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٥١/١ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢١٢٤ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ٦٠٤/٢ ، و همع الهوامع ٢٥٠/٣ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٥١/١ ،٥٥٢ ، و موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٦٠٤/٢ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٥٢/١ .

القول في الفصل بين المتضايفين بالجملة الشرطية

يقول البغدادي : "قال الجعبري : نقل ابن الأنباري (في كتاب الإنصاف) عن الكسائي عن العرب : هو غلام إن شاء الله أخيك ، ففصل بالجملة الشرطية"[١].

الشرح والتحليل:

اختلف النحويون في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بالظرف أو الجار والمجرور لضرورة الشعر[٢]، وقيل: لا يُجيزونه إلا بالظروف[٣]، ومن ذلك قول الشاعر:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لَامَهَا[٤]

فصل بين المضاف (در) والمضاف إليه (مَن) بالظرف (اليوم) للضرورة .

وقول أبي حيّة النميري:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[٥]

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٤٢٢/٤ ولم أقف عليه في الإنصاف .

(٢) الكتاب ١٧٦/١ ، ويُنظر رأيهم في التبصرة والتذكرة ٢٨٧/١، ٢٨٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٧ ، والبحر المحيط ٢٣١/٤ ، وائتلاف النصرة ٥٢ ، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٦٧٠/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٧٣٢/١ .

(٣) يُنظر: ضرورة الشعر للسيرافي ١٨٠ ، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٦٧٠/٢ .

(٤) البيت لعمرو بن قميئة في الكتاب ١٧٨/١ ، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ٩٨ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٩ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٩٠/١ ، وائتلاف النصرة ٥٣ ، والخزانة ٤١٩/٤ ، وساتيدما: اسم جبل .

(٥) البيت لأبي حية النميري في الكتاب ١٧٨/١ ، والموشح ٢٦٥ ، والإنصاف ٣٤٩ ، وائتلاف النصرة ٥٣ ، وهمع الهوامع ٢٩٥/٤ ، والخزانة ٤١٩/٤ .

فجر يهوديًا بإضافة (كف) إليه وفصل بينه وبين المضاف بالظرف وهو (يوم) ، لأجل الضرورة .

وقول ذي الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ[١]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور؛ لأن تقديره (كأن أصوات أواخر الميس).

واستدلوا بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، فإذا فُصل بينهما فكأنه فُصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، لذلك لايجوز الفصل بينهما في غير الضرورة ، وإنما جاز بالظرف والجار والمجرور؛ لأنه يُتسع فيهما ما لا يُتسع في غيرهما[٢].

وتبعهم في ذلك جماعة من النحويين كالنحاس[٣] وابن خالويه[٤] وابن جني[٥] والقيسي[٦] والفارقي[٧] والزمخشري[٨] والصيمري[٩] وابن عطية[١٠] وابن الدهان[١١]

---

(١) ديوان ذي الرمة ٤٢

(٢) يُنظر: الغرة في شرح اللمع ٣٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٨ ، وائتلاف النصرة ٥٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٧٣٢/١ .

(٣) إعراب القرآن ٢٨٦ .

(٤) الحجة في القراءات السبع ١٥٠، ١٥١ .

(٥) الخصائص ٥٧٣/٢ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٣٠٩/١ .

(٧) الإفصاح ٢٠١

(٨) الكشاف ٣٤٨/٨ .

(٩) التبصرة والتذكرة ٢٨٩/١ .

(١٠) المحرر الوجيز ٦٦٦ .

(١١) الغرة في شرح اللمع ٣٧

والأنباري[١] والعكبري[٢] وابن يعيش[٣] وابن عصفور[٤] والرضي[٥] والمالقي[٦] والشاطبي[٧] والزبيدي[٨].

قال سيبويه: " لايجوز (ياسارقَ الليلةَ أهلِ الدار) إلا في شعر ؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور "[٩].

ويقول ابن الدهان:" الظرف وحرف الجر قد اتسع فيهما غاية الاتساع ، ففُصل بهما بين المضاف والمضاف إليه وبين حرف الجر وما جر به"[١٠].

ويقول الرضي: "اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز وبغيرهما عزيز جدًا "[١١] ، ومثّل للثاني بقولهم :" هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك".

وقال: " ولاشك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه ، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف ، وكذا الفصل بالظرف في غير

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٠، ٣٥١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٣/١ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٣٥٩/١ .

(٣) شرح المفصل ١٨٨/٢- ١٩٠

(٤) شرح جمل الزجاجي ٣/ ٢٣٨- ٢٤٣

(٥) شرحه لكافية ابن الحاجب ٩٤٠/١ ، ٩٤٢ .

(٦) رصف المباني ٦٥ .

(٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٨١/٤ ، ٤٤١.

(٨) ائتلاف النصرة ٥٤ .

(٩) الكتاب ١٧٦/١، ١٧٧

(١٠) الغرة في شرح اللمع ٣٧ .

(١١) شرحه لكافية ابن الحاجب ٩٤٠/١

الشعر أقبح منه في الشعر، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل ، مفعولًا كان الفاصل أو يمينًا أو غيرهما"[١]

ويقول إبراهيم أنيس: " إن الفصل بين المتضايفين ظاهرة غريبة على أساليب اللغة ، وقد يلجأ بعض الشعراء لمثل هذا ؛ فرارًا من المألوف المعهود في نظام النثر ، وإشباعًا لرغبتهم الفنية التي تأبى عليهم في الكثير من الأحيان التقيد بقيود اللغة كلما سنحت لهم الفرص"[٢].

ونقل البغدادي عن الجعبري أن الأنباري في الإنصاف نقل عن الكسائي عن العرب :(هو غلام إن شاء الله أخيك) ففصل بجملة الشرط بين المضاف والمضاف إليه. وهذا النقل لا أصل له ، و إنما نقل الأنباري عن الكسائي عن العرب قولهم : هذا غلامُ والله زيدٍ.

ولكن عدم صحة هذا النقل عن الكسائي لاتعني أنه لا يجيز الفصل بالشرط بين المتضايفين ، فقد نسب الأنباري[٣] وأبو حيان[٤] و المرادي[٥] و الزبيدي[٦] والسيوطي[٧] للكوفيين جواز الفصل بين المتضايفين في الشعر وفي سعة الكلام ، بالشرط وبغيره .

و حجتهم في جواز ذلك السماع ، ومنه قول الشاعر:

([١]) المرجع السابق ٩٤٢/١

([٢]) من أسرار اللغة ٣٣٠ .

([٣]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٧، ٣٤٨ .

([٤]) ارتشاف الضرب ١٨٤٦ .

([٥]) شرح التسهيل ٧٦٩ .

([٦]) ائتلاف النصرة ٥١ .

([٧]) همع الهوامع ٢٩٥/٤ .

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةْ [1]

وهنا فصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي مزادة) بمعمول المضاف وهو (القلوص).

وقول الطِّرِمَّاح:

يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ[2]

ففصل بين المضاف (قرع) والمضاف إليه (الكنائن) بالمفعول به (القسي).

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: " فهل أنتم تاركو لي صاحبي"[3] .

وماحكي عن العرب كقولهم : "هذا غلامُ والله زيدٍ" و "إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ والله ربِّها" و قولهم : "هذا غلامُ إن شاء الله أخيك" و" تركُ يومًا نفسِك وهواها سعي لها في رداها" .

وحصر الأزهري مسائل الفصل عند الكوفيين بقوله: مسائل الفصل عند الكوفيين سبع : ثلاث منها جائزة في السعة ، والباقية تختص بالشعر ، والثلاث الجائزة في السعة:

- أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله أو ظرفه .

([1]) البيت بلا نسبة في الخصائص ٥٧٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٤ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١/ ٩٤١ ، والخزانة ٤/٤١٦ ، وزججتها: طعنتها ، والمزجة : الرمح القصير ، والقلوص: الناقة الشابة.

([2]) ديوان الطرماح ٢٦٩ ، والحوزي: فحل البقر الوحشي ، والقرع: الضرب ، والقسي: جمع قوس ، والكنائن: جمع كنانة ، وهي جراب توضع فيه السهام.

([3]) رواه البخاري في صحيحه ٩٠٠ .

- أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني أو ظرفه.
- أن يكون الفاصل القسم.

أما الفصل بفاعل المضاف ، ونعته ، ومعمول غيره (فاعلًا كان أو مفعولًا أو ظرفًا) ، والفصل بالنداء فهي عندهم مختصة بالشعر[١].

ورد البصريون كل ما استشهد به الكوفيون بأن الشعر مع قلته وشذوذه وندوره لا يُعرف قائله ، ولا يجوز الاحتجاج به ، أما ما جاء من الفصل باليمين فإنما جاز لأن العرب يدخلونها في كلامهم للتوكيد ، ولهذا يسمونها إذا وقعت في مثل هذا الموقع لغوًا ؛ لزيادتها في الكلام ، ووقوعها في غير موقعها[٢].

والذي يظهر لي أن مذهب الكسائي وأصحابه الكوفيين هو الراجح ؛ لأن السماع يؤيده ، وحمْل مثل ما استشهدوا به على الضرورة تكلف ، وإذا كان الفصل بالظرف وحرف الجر ضرورة كما زعم البصريون ، فما الجواب عن الفصل بهما في السعة وذلك في نحو قول أفصح العرب صلى الله عليه وسلم: "فهل أنتم تاركو لي صاحبي"!

---

(١) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح ٧٣٢/١-٧٣٨

(٢) يُنظر: الغرة في شرح اللمع ٣٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٨ ، وائتلاف النصرة ٥٣ ، والخزانة ٤١٩/٤

القول في الفصل بين المتضايفين بالمفعول به

يقول البغدادي: "قال ابن ذكوان : سألني الكسائي عن هذا الحرف ، وما بلغه من قراءتنا ، فرأيته كأنه أعجبه ونزع بهذا البيت :

نَفْيَ الدَّرَاهِيْمَ تَنْقَادِ الصَّيَارِيفِ [1]

بنصب الدراهيم وجر تنقاد"[2].

الشرح والتحليل:

اختلف النحويون في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، وذلك نحو قراءة ابن عامر[3]: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيّنَ لِكَثِيرٍ مّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَـٰدَهمْ شُرَكَآئِهُمْ﴾[4].

وقول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةْ [5]

فمنعه البصريون واحتجوا بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، فإذا

([1]) عجز بيت وصدره :

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

ويُنسب للفرزدق في الكتاب ٢٨/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢١ ، وخزانة الأدب ٤٢٦/٤ ، ولم أعثر عليه في ديوانه .

([2]) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٤٢٤/٤ ، وهو بحروفه واردٌ في كتاب إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ٤٦٥ .

([3]) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ٥٠٥ ، والنشر في القراءات العشر ٢٦٣/٢ .

([4]) الأنعام : ١٣٧

([5]) سبق تخريجه ص٤٨.

فُصل بينهما فكأنه فُصل بين أجزاء الكلمة الواحدة[١].

وتبعهم النحاس[٢] وابن خالويه[٣] والقيسي[٤] والزمخشري[٥] والصيمري[٦] وابن عطية[٧] وأبو البركات الأنباري[٨] والعكبري[٩] وابن يعيش[١٠] وابن عصفور[١١] والرضي[١٢] والزبيدي[١٣].

يقول ابن خالويه:" نصبَ (أولادهم) بعد وقوع القتل عليهم، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن ، وإنما يجوز في الشعر"[١٤].

و قال الزمخشري: "وأما قراءة ابن عامر (قتلُ أولادَهم شركائِهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجًا مردودًا ، كما سَمُج و رُدّ

---

(١) الكتاب ١٧٦/١ ، ويُنظر رأيهم في التبصرة والتذكرة ٢٨٧/١، ٢٨٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٧ ، والبحر المحيط ٢٣١/٤ ، وائتلاف النصرة ٥٢ ، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٦٧٠/٢ ، والنشر في القراءات العشر ٢٦٣/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٧٣٢/١.

(٢) إعراب القرآن ٢٨٦ .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٥٠، ١٥١ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٣٠٩/١ .

(٥) الكشاف ٣٤٨/٨ .

(٦) التبصرة والتذكرة ٢٨٩/١ .

(٧) المحرر الوجيز ٦٦٦ .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٠، ٣٥١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٣/١ .

(٩) التبيان في إعراب القرآن ٣٥٩/١ .

(١٠) شرح المفصل ١٨٨/٢- ١٩٠

(١١) شرح جمل الزجاجي ٣/ ٢٣٨- ٢٤٣

(١٢) شرحه لكافية ابن الحاجب ٩٤٠/١ ، ٩٤٢ .

(١٣) ائتلاف النصرة ٥٤ .

(١٤) الحجة في القراءات السبع ١٥٠، ١٥١

زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَة

فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟!"[١]. وزعم أن الذي حمل ابن عامر على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبًا بالياء ، وقال: "ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"[٢].

وعقب الصيمري على قول الشاعر: فزججتها بمزجة ...البيت بقوله:" ليس معروفًا عند البصريين ولا مشهورًا عن ثقة يؤخذ بلغته ، ولا يُعرف من حيث يصح"[٣].

وضعّف ابن عطية قراءة ابن عامر [٤]، وقال الرضي:" ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع"[٥]. ورأى الزبيدي أنها لا يسوغ الاحتجاج بها ؛ لأن الإجماع منعقد على أنه لا يجوز الفصل بغير الظرف في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة[٦]. ونُقل عن ابن سلام قوله : " لا أحب قراءة ابن عامر لما فيها من الاستكراه"[٧].

وروى البغدادي عن ابن ذكوان أن الكسائي أُعجب بقراءة ابن عامر، واستدل على صحتها بقول الفرزدق :

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيْمَ تَنْقَادِ الصَّيَارِيفِ

---

(١) تفسير الكشاف ٣٤٨/٨

(٢) المرجع السابق .

(٣) التبصرة والتذكرة ٢٨٩/١

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٦٦٦ .

(٥) شرحه لكافية ابن الحاجب ١/ ٩٤٢

(٦) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٥٤

(٧) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٦٤/٥ ، وخزانة الأدب ٤٢٣/٤.

وأصله : نفي تنقاد الصياريف الدراهيم ، ففصل بالمفعول (الدراهيم) بين المتضايفين.

ومانقله البغدادي عن ابن ذكوان نقله عنه قبله أبو شامة[١]والسمين الحلبي[٢] وابن عادل[٣].

وإعجاب الكسائي بالقراءة يدل على أنه يُقِرُّها ويُجيز الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه. ولم يخص أحدٌ من النحويين الكسائي بهذا ، ونسبه للكوفيين الأنباري[٤] والكيشي[٥] وأبو حيان[٦] و المرادي[٧] و الزبيدي[٨] والسيوطي[٩] والسيوطي[٩] والظاهر أن جواز الفصل بين المتضايفين مذهب الكوفيين عامة .

وحجتهم في ذلك السماع ، ومنه قراءة ابن عامر ﴿قَتْلُ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ .

ففصل بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شركائهم) بالمفعول به (أولادهم).

وقول الشاعر:

يُطِفْنَ بِحُوزِيٍّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ[١٠]

ففصل بين المضاف (قرع) والمضاف إليه (الكنائن) بالمفعول به (القسي).

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني ٤٦٥

(٢) الدر المصون ١٦٨/٥

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤٤٨/٨

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٧، ٣٤٨ .

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٣٩ .

(٦) ارتشاف الضرب ١٨٤٦ .

(٧) شرح التسهيل ٧٦٩ .

(٨) ائتلاف النصرة ٥١ .

(٩) همع الهوامع ٢٩٥/٤ .

(١٠) سبق تخريجه ص ٤٨.

وقول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةْ [1]

ففصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي مزادة) بمعمول المضاف وهو (القلوص).

وقول الشاعر :

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيْمَ تَنْقَادِ الصَّيَارِيفِ[2]

ففصل بين المضاف (نفي) والمضاف إليه (تنقاد) بالمفعول به (الدراهيم).

وتبعهم في جواز الفصل بالمفعول جماعة من المتأخرين قبلوا قراءة ابن عامر ، وأكدوا صحة تواترها ، وردوا على منكريها مثل ابن مالك[3]، وأبي حيان[4]، والمرادي[5]، والحلبي[6]، وابن عقيل[7]، وابن الجزري[8]،وابن عادل[9]،والسيوطي[10].

عادل[9]،والسيوطي[10].

---

(1) سبق تخريجه ص٤٨.

(2) سبق تخريجه ص ٥٠.

(3) شرح التسهيل ٢٧٧/٣

(4) البحر المحيط ٢٣١/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٨٤٦ .

(5) شرح التسهيل ٧٦٩

(6) الدر المصون ١٦٢/٥

(7) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٧٢/٢

(8) النشر في القراءات العشر ٢٦٣/٢

(9) اللباب في علوم الكتاب ٤٤٤/٨

(10) همع الهوامع ٢٩٤/٤

يقول ابن مالك : إن قراءة ابن عامر أقوى دليل على جواز الفصل بالمفعول ؛ لأنها ثابتة التواتر ، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة ، وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي ، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسّن ذلك ثلاثة أمور[١]:

١. كون الفاصل فضلة ، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به
٢. كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف
٣. كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقرر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية.

ورأى أبو حيان الأندلسي أن قراءة ابن عامر دليل على جواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول، وردّ على الزمخشري بقوله : " وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير مابيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم "[٢].

ونبّه الحلبي على خطأ من ردّ قراءة ابن عامر بقوله :"وهذه القراءة متواترة صحيحة ، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي ، وهو أعلى القراء السبعة سندًا ، وأقدمهم هجرة"[٣].

وردّ ابن الجزري على مازعمه الزمخشري من أن الذي حمل ابن عامر على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبًا بالياء بقوله :"والحق في غير ما قاله

---

(١) شرح التسهيل ٢٧٧/٣ .
(٢) تفسير البحر المحيط ٢٣٢/٤ .
(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٦٢/٥

الزمخشري ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهّي ، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل في الفصيح الشائع الذائع اختيارًا ، ولايختص ذلك بضرورة الشعر"[١].

أما السيوطي فأجاز الفصل بين المتضايفين بالظرف والمفعول إن كانا متعلقين بالمضاف ، واستدل بقراءة ابن عامر، وخطّأ كل من عابها مثبتًا صحتها بالأسانيد المتواترة ،أما المفعول والظرف الأجنبيان فعدَّ الفصل بهما ضرورة[٢]وذلك نحو قول الشاعر:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[٣]

ففصل بـ(يومًا) بين (كف) و (يهودي) المتضايفين وهو أجنبي .

وقول الشاعر:

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ[٤]

يريد: تسقي ندى ريقتها المسواك .

وقول الآخر:

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ إذا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا[٥]

وأصله : هما أخوا من لا أخا له في الحرب .

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢٦٣/٢

(٢) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٩٤/٤ ، والاقتراح في علم أصول النحو ٧٩، ٨٠ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٤.

(٤) البيت لجرير في ديوانه ١٧١ ، والامتياح: مصدر امتاح ، أي غرف الماء ، والمزنة: السحابة البيضاء ، والرصف: الحجارة المرصوفة.

(٥) البيت لدُرَيْدَ بنت عَبْعَبَة في الكتاب ١٨٠/١ ، وشرح المفصل ١٨٩/٢ ، وضرائر الشعر ١٩٢ .

والذي أميل إليه مذهب الكوفيين ، وهو جواز الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن قراءة ابن عامر تؤيده ، ولم يكن هناك ما يدعو لإنكارها أو ردها ، فهي صحيحة السند ، ومنسوبة لثقة ، وموافقة للمصاحف العثمانية ، والقرآن لا يُقاس على شيء بل ينبغي أن يقاس عليه ، إضافة إلى أن ما جاء منه في الشعر كافٍ لترجيح هذا الرأي . والله أعلم .

القول في حذف الفاعل

فَأَيْنَ إلى أَيْنَ النِّجاءُ ببغْلَتِي أَتاكَ أَتاكَ اللاحِقُوكَ احْبسِ احْبسِ[1]

يقول البغدادي نقلًا عن ابن الشجري في أماليه: "هذا البيت فيه تكرير ثلاث جمل ، أراد: إلى أين تذهب إلى أين تذهب ، أتاك أتاك اللاحقوك ، احبس احبس. وهذا يقوي ما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل في باب إعمال الفعلين ، ألا تراه لو أضمر الفاعل و لم يحذفه لقال: أتوك أتاك اللاحقوك ، أو أتاك أتوك"[2].

الشرح والتحليل:

اتفق النحاة على جواز حذف الفاعل مع رافعه المدلول عليه نحو قولك: زيدًا ، جوابًا لمن قال : مَنْ أُكْرِمُ ؟ والتقدير: أَكْرِمْ زيدًا ، فحُذف الفاعل مع الفعل .

أما حذفه وحده فذهب البصريون إلى منعه مطلقًا[3]، وَ وافقهم في ذلك جماعة من المتأخرين كأبي علي الفارسي[4]، وابن جني[5]، والعكبري[6]، وابن يعيش[7]، وابن عصفور[8]، وابن مالك[9]، والرضي[10]، والأشموني[11] .

([1]) البيت بلا نسبة في الخصائص ٧٠١/٣ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٠٥٩/١ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٩٨/٢ ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٥٩/٥.

([2]) خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ١٥٨/٥ ، و يُنظر :أمالي ابن الشجري ٣٧٢/١

([3]) الكتاب ٧٩/١ ، و المقتضب ١١٣/٣ ، ويُنظر رأيهم في النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٥١ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٥٥/٢

([4]) المسائل الحلبيات ١٤٦ ، و المسائل البصريات ٥٢٥ .

([5]) الخصائص ٢/ ٥٤٩

([6]) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٥٨

([7]) شرح المفصل ٢٠٧/١ .

([8]) شرح جمل الزجاجي ٩٠/٢

([9]) شرح التسهيل ١١٨/٢

([10]) شرحه لكافية ابن الحاجب ٢٣٠/١

([11]) شرحه على ألفية ابن مالك ١٦٩/١

وحججهم في منع حذفه :

– كونه عمدة لا يجوز حذفه ؛ لأن الفعل والفاعل كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر[١]

– كونه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوّه و لزوم تأخره ، و كونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوّه ، و كالمضاف إليه في أنه معتمد البيان لا معتمد الفائدة[٢] .

– لا يجوز حذفه لأنه لا يوجد فعل بلا فاعل ، وإنما يُحذف المفعول لأن الفعل قد يقع و لا مفعول فيه[٣]

– أن من الفاعل ما يستتر ، فلو حُذف لا لتبس المحذوف بالمستتر [٤].

– أن حذف الفاعل البتة و إخلاء الفعل عنه غير معروف في شيء من كلام العرب[٥].

ونقل البغدادي عن ابن الشجري أن الكسائي أجاز حذف الفاعل في نحو : أتاك أتاك اللاحقوك ، وهذا القول نسبه للكسائي أيضًا ابن مضاء[٦]، والعكبري[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن مالك[٩]، وأبو حيان[١٠]، والأزهري[١١]، والسيوطي[١٢]،

---

(١) شرح المفصل ٢٠١/١ ، وشرح شذور الذهب ١٩٦، وَ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٦٩/١ .
(٢) شرح التسهيل ١١٨/٢ ، و همع الهوامع ٢٥٥/٢
(٣) الكتاب ٧٩/١ ، والمقتضب ١١٣/٣ .
(٤) شرح التسهيل ١١٨/٢ ، و همع الهوامع ٢٥٥/٢
(٥) شرح المفصل ٢٠٧/١
(٦) الرد على النحاة ٨٥، ٨٦
(٧) التبيين عن مذاهب النحويين ٢٥٢
(٨) شرح جمل الزجاجي ٨٦/٢ ، ٨٧
(٩) شرح التسهيل ١٧٤/٢
(١٠) التذييل والتكميل ١٠٢/٧
(١١) شرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/١
(١٢) همع الهوامع ٢٥٥/٢

والأشموني[١]. ونسبه للكوفيين أبو حيان[٢]،والحلبي[٣]، وابن عادل[٤]، ولم يُنسب لهم لهم خلافه ، فالظاهر أن جواز حذف الفاعل مذهب الكسائي والكوفيين .

واختاره ابن الشجري وعدّ (أتاك أتاك) من توكيد الجمل لا توكيد المفردات[٥]، و رجّحه السهيلي[٦]، وابن مضاء[٧].

وحجة الكوفيين في ذلك السماع ، ومنه قوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[٨] يعني الروح .

و قوله تعالى :﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾[٩]
يعني الشمس.

و قول الشاعر:

و كُمْتًا مُدَمّاةً كَأَنّ مُتُونَها جَرَى فَوْقَها وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[١٠]

و قول الأعشى :

هَذَا النَّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا مَا بَالُهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالُهَا[١١]

---

(١) شرحه على ألفية ابن مالك ١٦٩/١

(٢) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٥١

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٧٤/١

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٣٩٣/١ .

(٥) أماليه ٣٧٢/١

(٦) يُنظر رأيه في التذييل والتكميل ١٠٣/٧ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ١٩٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/١ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٥٥/٢ ، ولم أقف عليه في مؤلفاته.

(٧) الرد على النحاة ٨٧

(٨) سورة القيامة: ٢٦

(٩) سورة ص :٣٢

(١٠) البيت لطفيل الغنوي في الكتاب ٧٧/١ ، ولسان العرب ٨١/٢ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٥٣ ، والكمت: جمع أكمت ، وهو الذي يخالط حمرته سواد ، والمدماة : شديدة الحمرة كأنها مغطاة بالدم ، ومتونها: ظهورها ، والمذهب: المموه بالذهب ، واستشعرت: لبست شعارًا.

(١١) ديوان الأعشى ٢٧ .

وقول الآخر :

فَإِنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتّى تَرُدَّنِي إلى قَطَرِيّ لاَ إِخَالُكَ رَاضِيَا[1]

وهذا الرأي ردّه العكبري بقوله:" أما مذهب الكسائي فبعيد؛ لأنه يلزم منه أن يكون الفعل بلا فاعل ، وهذا بعيد في الاستعمال و القياس"[2].

وقال البغدادي معقبًا على قول الشاعر: فأين إلى أين ...البيت: "الصحيح أنه من توكيد المفردات ... فإن اللاحقوك- وهو جمع مذكر سالم مضاف للكاف وحذفت نونه – فاعل لأتاك الأول ، و أتاك الثاني تأكيدًا له ، ولما كان الأول متصلًا به ضمير المفعول اتّصل بالثاني ليوافق الأول"[3].

وغير هذين المذهبين مذهب ثالث توسط بين هؤلاء و هؤلاء ، فهو يمنع الحذف إلا في مواضع معينة ، ومن أنصاره أبو حيان[4] ، والسمين الحلبي[5]، وابن هشام[6]، وابن عادل الدمشقي[7]، والأزهري[8]، والسيوطي[9]، وعباس حسن[10].

و المواضع التي جوّزوا فيها حذف الفاعل هي:

---

(1) البيت لسوّار بن المضرب في الخصائص ٢/ ٥٩٢ ، والخزانة ٤٧٩/١٠ ، ومعجم شواهد النحو ١٨٥ ، وقطري: هو قطري بن الفجاءة التميمي ، ولا إخالك: لا أظنك.

(2) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٥٨

(3) خزانة الأدب ١٥٨/٥

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٣٢٧/٣

(5) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٧٤/١

(6) شرح قطر الندى و بل الصدى ٢٠٧ .

(7) اللباب في علوم الكتاب ٣٩٣/١

(8) شرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/١

(9) همع الهوامع ٢٥٥/٢

(10) النحو الوافي ٧٠/٢

- فاعل المصدر[1]، وذلك في نحو :﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾ [2] فـ(إطعام) مصدر و فاعله محذوف والتقدير: أو إطعامه يتيمًا.

- في باب النيابة عن الفاعل[3]، كقوله تعالى : ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [4]والتقدير: وقضى الله الأمر.

- فاعل (أَفْعِلْ) في التعجب[5]، كقوله تعالى : ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [6] والتقدير: وأبصر بهم ، فحذف (بهم) من الثاني ؛ لدلالة الأول عليه.

- إذا وقع قبل (إلا) كقولك: ما قام إلا هند ؛ لأن ما بعد (إلا) ليس الفاعل في الحقيقة ، و إنما هو بدل من فاعل مقدر قبل (إلا) ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مُذَكّر ، فلذلك ذُكّر العامل ، والتقدير: ما قام أحدٌ إلا هندٌ[7].

- إذا كان الفاعل واو الجماعة أو ياء المخاطبة والفعل مؤكد بالنون[8] نحو: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾ [9]،﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[10]فإن ضمير المخاطبة والجمع حُذف لالتقاء الساكنين.

---

(1) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٣٢٧/٣ ، و الدر المصون ١٧٤/١ ، وشرح قطر الندى و بل الصدى ٢٠٧ ، و اللباب في علوم الكتاب ٣٩٣/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/١ ، و همع الهوامع ٢٥٥/٢ ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى ١٧١ ، والنحو الوافي ٧٠/٢

(2) البلد : ١٤، ١٥

(3) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٣٢٧/٣ ، و الدر المصون ١٧٤/١ ، وشرح قطر الندى و بل الصدى ٢٠٧ ،و اللباب في علوم الكتاب ٣٩٣/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/١ ، و همع الهوامع ٢٥٥/٢ ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى ١٧١ ، والنحو الوافي ٧٠/٢

(4) هود : ٤٤

(5) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٣٢٧/٣ ، و الدر المصون ١٧٤/١ ، وشرح قطر الندى و بل الصدى ٢٠٧ ، و اللباب في علوم الكتاب ٣٩٣/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/١ ، و همع الهوامع ٢٥٥/٢ ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى ١٧١.

(6) مريم : ٣٨

(7) شرح قطر الندى و بل الصدى ٢٠٧ ، وشرح التصريح ٣٩٩/١ ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى ١٧١

(8) همع الهوامع ٢٥٥/٢ ، و تعجيل الندى بشرح قطر الندى ١٧١ ، والنحو الوافي ٧٠/٢

(9) آل عمران : ١٨٦

(10) مريم : ٢٦

وإن ورد في غير هذه المواضع ما ظاهره الحذف نحو قوله تعالى :﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ [1]و قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يشرب الخمر حين يشربها و هو مؤمن)[2] تأولوه على أن الفاعل فيه ضمير مقدر راجع إلى ما دل عليه عليه الفعل[3] ، وهو البداء في الآية لدلالة (بدا) و الشارب في الحديث لدلالة يشرب.

والذي أميل إليه هو مذهب الكسائي وأصحابه ؛ لأن الشيء إذا دل عليه دليل جاز حذفه سواء أكان في باب الفاعل أو غيره ، أما المانعون لحذف الفاعل فحججهم غير مقنعة ، فالمبتدأ والخبر عُمدتان في الكلام ، ومتلازمان ، ومع ذلك جاز حذفهما لدليل ، وأما المذهب الثالث فلعل اختلاف أنصاره وتفاوتهم في عدد مواضع الحذف خير سبب لترجيح غيره عليه ، والله أعلم .

([1]) يوسف : ٣٥

([2]) رواه البخاري في صحيحه ١٤١٨ .

([3]) همع الهوامع ٢٥٦/٢

القول في إبدال النكرة من المعرفة

قال البغدادي نقلًا عن ابن عقيل:" ولم يشترط البصريون في إبدال المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة اتحاد لفظ ، ولا وجود وصف . ونقل ابن مالك عن الكوفيين أنهم لايبدلون النكرة من المعرفة إلا إن كانت من لفظ الأول ، ونسب هذا بعض النحويين لنحاة بغداد . ونقل عن الكوفيين أيضًا أنهم لايفعلون ذلك وعكسه إلا بالشرط المذكور ، وكلام الكوفيين على خلاف هذا . قال الكسائي والفراء في ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾[1] إنه على نية عن ، وصرّح بعن في قراءة عبدالله"[2].

الشرح والتحليل:

ينقسم البدل أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء وهو كله ، وبدل الشيء من الشيء وهو بعضه ، وبدل الشيء من الشيء وهو مشتمل عليه ، وبدل الغلط . والبدل والمبدل منه في الأبدال الأربعة يقعان معرفتين ونكرتين ، والأول معرفة والثاني نكرة ، وعلى العكس[3]، وفي بعضها وفاق وفي بعضها خلاف:

فالبصريون لايشترطون موافقة البدل لمتبوعه في التعريف والتنكير[4]، فهم يُجيزون إبدال المعرفة من المعرفة ومنه :

---

(1) البقرة : ٢١٧

(2) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٨٧/٥ ، ويُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٨/٢ ، ٤٢٩ ، ويعني بعبدالله : ابن مسعود.

(3) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٠٨٢/١ ، ١٠٨٣ .

(4) الكتاب ٩/٢ ، ويُنظر رأيهم في الغرة في شرح اللمع ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، والكناش في النحو والصرف ٢٣٨/١ ، وارتشاف الضرب ١٩٦٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٨/٢ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٠٧٨/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٨/٥ .

قوله تعالى : ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾[١]

وقوله :﴿ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [٢]

وقوله: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ ﴾ [٣] .

وقوله:﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾ [٤]

ومنه قول مهلهل:

ولَقد خَبَطْنَ بيوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً أَخْوالَنا وهُمُ بنو الأَعمامِ[٥]

وقول الفرزدق :

وَرِثتُ أَبي أَخْلاقَه عاجِلَ القِرَى وعَبْطَ المَهارِى كُومِها وشَبوبِهَا[٦].

والمعرفة من النكرة ، نحو : مررت برجلٍ عبدالله ، و اشترط الكوفيون فيه اتحاد اللفظ[٧] كما في قوله تعالى:﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [٨]

و رُدّ بأنه لايُشترط شيء من ذلك ؛ لورود السماع به[٩].

---

(١) الفاتحة : ٦، ٧

(٢) إبراهيم : ١، ٢

(٣) آل عمران : ٩٧

(٤) الأعراف : ٧٥

(٥) ديوان مهلهل ٧٧ .

(٦) ديوان الفرزدق ٥٩ ، و روايته : ورثت إلى أبي أخلاقه عاجل القرى وضرب عراقيب المتالي شبوبها

(٧) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٠٤٣/٣ ، و موصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٠٧٩/٣ .

(٨) الشورى : ٥٢ ، ٥٣

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٣/٣ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٠٧٩/٣ .

والنكرة من النكرة ، ومنه قوله تعالى:﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾[1]

وقوله:﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾[2]

وقوله:﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ۝٤٩ جَنَّـٰتِ عَدْنٍ﴾[3]

وقوله:﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[4]

ونُـقل عن الكوفيين اشتراط وصف المبدلة[5]كقول كثير:

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمى فِيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ[6]

وقول العجاج:

خَوَّى على مُسْتَوِياتٍ خَمْسِ كِرْكِرَةٍ وثِفِنَاتٍ مُلْسِ[7]

والنكرة من المعرفة سواء كانت النكرة من لفظ المعرفة ، أو لم تكن ، موصوفة أم غير موصوفة، ومنه قول الشاعر :

فَصَدُوا من خيارِهن لِقاحًا يتقَاذَفْنَ كالغُصون غِزَارُ[8] .

فـ(غزار) بدل من الضمير في يتقاذفن .

---

(1) يوسف :٢٠

(2) النبأ : ٣١، ٣٢

(3) ص : ٤٩ ، ٥٠

(4) النور : ٣٥

(5) يُنظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٧/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٣/٣ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٠٧٨/٣.

(6) ديوان كثير ٩٩ .

(7) ديوان العجاج ١٩٩/٢ – ٢٠١ ، وخوى : برك على الأرض وهو متجافٍ ، والكركرة والثفنات : القطعة المستديرة الناتئة في صدر البعير ، وكعباه من يديه ، وملتقى ساقيه وفخذيه.

(8) البيت بلا نسبة في همع الهوامع ٢١٨/٥ ، ولأبي دؤاد الإيادي في الدرر اللوامع على همع الهوامع ٤٠٥/٢

وقول بشر بن أبي خازم:

فإلى ابْنِ أُمّ إياسَ أُرْحِلُ نَاقَتِي عَمروٍ سَتُنْجِحُ حاجَتِي أو تُزْحِفُ

مَلِك إذا نَـزَل الوفُـودُ بِبـَابِـه غَرَفُوا غَوارِبَ مُزْبِدٍ لا يُنْـزَفُ[1]

فـ (ملك) بدل من (عمرو) .

وتبع البصريين في جواز الإبدال بلا شرط ابنُ السراج[2] وابن عصفور[3]وابن مالك[4] والرضي[5] وأبو حيان[6] والمرادي[7].

أما الكوفيون فنقل عنهم ابن الدهان[8] وابن عصفور[9] وصاحب حماة[10] وأبو وأبو حيان[11] والسمين الحلبي[12] والأزهري[13] والسيوطي[14] شرط وصف النكرة مستدلين بأن النكرة لا تفيد في البدل إلا أن تكون موصوفة .

ونقل عنهم ابن مالك اشتراط اتحاد اللفظ[15] كما في قوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾

---

(1) ديوان بشر بن أبي خازم ١١٠ .

(2) الأصول في النحو ٤٦/٢ .

(3) شرح جمل الزجاجي ٢٥٧/١

(4) شرح التسهيل ٣٣١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨١/٣ .

(5) شرحه لكافية ابن الحاجب ١٠٨٣/١ .

(6) ارتشاف الضرب ١٩٦٢ .

(7) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٢/٣ ، ١٠٤٣ .

(8) الغرة في شرح اللمع ٨٢٦ .

(9) شرح جمل الزجاجي ٢٥٧/١ .

(10) الكناش في النحو والصرف ٢٣٨/١ .

(11) ارتشاف الضرب ١٩٦٢/٤ .

(12) الدر المصون ٦٠/١١ .

(13) موصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٠٧٨/٣ .

(14) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢١٨/٥ .

(15) يُنظر: شرح التسهيل ٣٣١/٣ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٥٨١/٢ .

نَاصِيَةٍ ﴾[1] ، وقال: "العرب لا تلتزم ذلك"[2] ثم أنشد احتجاجًا عليهم :

ولَنْ يَلْبَثَ العَصْرانِ يومٌ وليلةٌ إذا طَلَبا أن يُدْرِكا ما تَيَمَّما [3]

فـ(يوم وليلة) بدل من (العصران) وليس من لفظه .

وقول الآخر:

فَلَا وأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إنّي ليُؤْذيني التَّحَمْحُم والصَّهيل[4].

فـ(خير منك) بدل من (أبيك) وليس من لفظه .

وقيل اشترطوا شرطين : اتحاد اللفظ ، و وصف النكرة [5]، وهناك من نسب هذين الشرطين لنحاة بغداد[6].

ونفى البغدادي نقلًا عن ابن عقيل مانُسب للكوفيين ، وقال: كلام الكوفيين على خلاف هذا ، مستدلًا بقول الكسائي والفراء في﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾: إنه على نية (عن) .

ومانقله البغدادي عن ابن عقيل قد يقصد به أن مذهب الكوفيين في إبدال النكرة من المعرفة خلاف مانَسب لهم ابن مالك من اشتراط اتحاد اللفظ ، وقد يقصد به خلاف مانُسب لهم من اشتراط وصف النكرة ، وموافقتهم للبصريين في جواز الإبدال بلا شرط ؛ لأن البدل عند البصريين على نية تكرار العامل ، والعامل هنا (عن).

---

(1) العلق: ١٥، ١٦

(2) شرح التسهيل ٣٣١/٣

(3) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ٢١٩ .

(4) البيت بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٣١/٣ ، ولشمير بن الحارث الضبي في الخزانة ١٧٩/٥.

(5) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٠٤٢/٣

(6) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٧/١ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٠٧٨/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٨/٥ .

ولم ينسب أحد من النحويين للكوفيين اشتراط اتحاد اللفظ في بدل النكرة من المعرفة إلا ابن مالك، ونسب لهم أبو حيان[١] والسمين الحلبي[٢] وابن عادل[٣] موافقة البصريين ، وقالوا بعد أن ذكروا رأي الكسائي والفراء في قوله تعالى:﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾: ولاينبغي أن يُعد هذا خلافًا بين البصريين والكسائي والفراء ؛ لأن البدل عند جمهور البصريين على نية تكرار العامل[٤].

والظاهر أن الكسائي والكوفيين يشترطون وصف النكرة المبدلة من المعرفة ؛ لأن ابن الدهان وابن عصفور وغيرهم ممن نسب لهم هذا أقرب عهدًا بهم وأعرف بمذهبهم من أبي حيان ومن تبعه ، ومما يؤيد هذا أن أبا حيان وغيره ممن نسب للكوفيين موافقة البصريين قد أثبتوا لهم شرط وصف النكرة في مواضع أخرى[٥] .

وتبع الكوفيين في اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة الزمخشري[٦]، والسهيلي[٧]، وابن خروف[٨]، والعكبري[٩]، وابن يعيش[١٠]، وابن الحاجب[١١]، وصاحب حماة[١٢].

---

(١) البحر المحيط ١٥٤/٢ .

(٢) الدر المصون ٣٨٩/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣/٤ .

(٤) يُنظر : البحر المحيط ١٥٤/٢ ، و الدر المصون ٣٨٩/٢ ، و اللباب في علوم الكتاب ٣/٤ .

(٥) يُنظر : ارتشاف الضرب ١٩٦٢ ، والدر المصون ٦٠/١١ .

(٦) المفصل في علم العربية ١٢٣ .

(٧) نتائج الفكر ٢٣٢ .

(٨) شرح جمل الزجاجي ٣٤٦/١ .

(٩) اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٢/١ .

(١٠) شرح المفصل ٢٦٦/٢ .

(١١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٥١ ، والكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط ٣١ .

(١٢) الكناش في النحو والصرف ٢٣٨/١ .

يقول الزمخشري: " وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا ، بل لك أن تبدل أيّ النوعين شئت من الآخر ... خلا أنه لا يحسُن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة"[١].

ويقول السهيلي:"وحكم المعرفة إذا أُبدل منها النكرة أن تكون النكرة منعوتة ، وإلا لم يقع بها فائدة ، ولا كانت بيانًا لما قبلها "[٢].

وقال العكبري: "إذا أبدلت النكرة من المعرفة فلابد من صفة النكرة ... ؛ لأن المعرفة أبين من النكرة ، فإذا لم تَصِف النكرة انتقض غرض البدل ، وإذا وصفتها حصل بالصفة بيان لم يكن في المعرفة "[٣].

ونظرًا لكثرة الشواهد التي تقوي جواز إبدال النكرة من المعرفة وعكسه بلا شرط يترجح عندي مذهب البصريين ومن وافقهم ، والله أعلم .

---

(١) المفصل في علم العربية ١٢٣

(٢) نتائج الفكر ٢٣٢

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٢/١.

القول في حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورًا

نَضَّرَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها بسجستانَ طَلْحَةَ الطلْحَاتِ[1]

يقول البغدادي نقلًا عن أبي حيان في تذكرته:"حكى الكسائي والفراء عن العرب هذا البيت بخفض طلحة على تكرير الأعظم ،أي : أعظم طلحةِ الطلحات "[2].

الشرح والتحليل:

الأغلب أن يُحذف المضاف ويُقام المضاف إليه مُقامه ويُعرب بإعرابه كقوله تعالى:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُون﴾ [3] أي : أهل القرية ، وهو أكثر من أن يُحصى ، يقول ابن جني: "وحذف المضاف في القرآن و الشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة"[4].

أما حذفه وإبقاء المضاف إليه على جره فشرْطُه عند البصريين أن يتقدم في اللفظ ذكرُ نظير المحذوف[5] ، نحو قولهم: (مَا كُلُ سَوْدَاءَ تَمْرَة وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَة)[6] أي: ولا كل بيضاء.

وكذلك قول الشاعر:

([1]) البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه ٢٠ .

([2]) خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ١٤/٨ ، ولم أقف عليه في تذكرة أبي حيان .

([3]) يوسف :٨٢

([4]) المحتسب ١٨٨/١

([5]) الكتاب ٦٥/١ ، ٦٦ ، و يُنظر رأيهم في الأصول ٧٤/٢ ، و ارتشاف الضرب ١٨٤٠ ، والبحر المحيط ٣٤٧/١ ، وشرح التسهيل للمرادي ٧٦٧ ، وهمع الهوامع ٢٩٣/٤ .

([6]) من أمثال العرب في الفاخر في الأمثال ٢٠٠ ، والوسيط في الأمثال ١٦١ ، والمستقصى في أمثال العرب ٣٢٨/٢ ، ويُضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم.

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونَارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نَارا[1]

أي: وكل نارٍ .

قال سيبويه:"فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب. وجاز كما جاز في قولك: ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، وإن شئت قلت: ولا مثل أخيه"[2].

وعلل ابن جني لذلك بقوله: ناب ذكرُه (كُلًّا) في أول الكلام عن إعادتها في الآخر ؛ هربًا من العطف على عاملين ، وهما (كل) و(تحسبين) [3].

وجاء في التصريح " إنما قدرناه مجرورًا بـ(كل) محذوفة ولم نجعله مجرورًا بالعطف على (امرئ) المجرور بإضافة (كل) إليه ؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين ؛ لأن (امرئ) المجرور معمول لـ(كل) ، و(امرأ) المنصوب معمول لـ(تحسبين) على أنه مفعول ثان له ، ومفعوله الأول (كل امرئ) مقدم عليه ، فلو عطفنا (نار) المجرورة على (امرئ) المضاف إليه (كل)، وعطفنا (نارًا) المنصوبة على (امرأ) المنصوب لزم أن نعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع ؛ لأن العاطف نائب عن العامل ، وعامل واحد لايعمل جرًا ونصبًا ولايقوى أن ينوب مناب عاملين"[4].

ونقل البغدادي عن أبي حيان في تذكرته أن الكسائي والفراء حكيا عن العرب قول الشاعر: نَضَّرَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها...البيت، بجر (طلحة) على تقدير مضاف ،

---

(1) البيت لأبي دؤاد في الكتاب ٦٥/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ٤١٢/٢ ، والدرر اللوامع ١٥٨/٢.

(2) الكتاب ٦٦/١.

(3) المحتسب ٢٨١/١.

(4) شرح التصريح على التوضيح ٧٢٩/١

أي: أعظم طلحةِ الطلحات .

ونقل ابن عصفور[١] وأبو حيان[٢] والمرادي[٣] وابن عقيل[٤] عن الكسائي حكاية أخرى ، قالوا: حكى الكسائي عن العرب : أطعمونا لحمًا سمينًا شاةٍ ذبحوها ، أي: لحم شاة.

وحكايته هذه توحي بأنه يُجيز إبقاء المضاف إليه على جرّه بعد نزع المضاف .

ولم يخص أحد من النحويين الكسائي بهذا ، ونسبه للكوفيين أبو حيان[٥] والمرادي[٦] وابن عقيل[٧] والسيوطي[٨] والظاهر أنه مذهب الكوفيين عامة .

ورأى الفارقي[٩] وابن السِّيد[١٠] أن الجر بالمضاف المحذوف شذوذ ؛ لأنه يقل في الكلام حذف الجار مع بقاء عمله.

وذهب ابن عطية[١١]، وابن عصفور[١٢] إلى أن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه ضرورة من ضرائر الشعر، وما جاء منه في الكلام يُحفظ ولا يُقاس عليه.

---

(١) ضرائر الشعر ١٦٧

(٢) ارتشاف الضرب ١٨٣٩ ، والبحر المحيط ٣٤٧/١

(٣) شرح التسهيل ٧٦٧

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٧/٢

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٨٤٠ ، والبحر المحيط ٣٤٧/١

(٦) شرح التسهيل ٧٦٧

(٧) يُنظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٧/٢

(٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٩٣/٤

(٩) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ١١٥ .

(١٠) يُنظر رأيه في خزانة الأدب ١٥/٨ .

(١١) المحرر الوجيز ٨١٥ .

(١٢) ضرائر الشعر ١٦٥ ، ١٦٦ .

و ردّه أبو حيان بقوله: "ليس بمكروه ولا ضرورة ، وقد أجازه سيبويه في الكلام"[١]

وذهب ابن مالك[٢]، والمرادي[٣]، والشاطبي[٤]، والأشموني[٥]إلى أن في هذا مقيسًا وغير مقيس، وشرط المقيس أن يكون معطوفًا على مثله لفظًا ومعنى بعاطف متصل ، أو منفصل بلا ، وإن اختل شرط منها فغير مقيس. ومن المقيس قول جرير:

لَو أَنّ عُصْمَ عَمَايَتَيْن وَ يَذْبُلٍ سَمِعا حَدِيْثَك أَنْزَلا الأَوْعَالا[٦]

يريد : عصم عمايتين وعصم يذبل .

وقول الشاعر:

وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَتْرُكُهُ الفَتَى وَلَا الشَّرِّ يَأتِيهِ الفَتَى وَهو طَائِعُ[٧]

يريد : ولا مثل الشر

وقول الآخر:

لَو أَنَّ طَبِيبَ الإِنْسِ وَالْجِنِّ دَاوَيَا الْـ (م) لَذِي بِيَ مِنْ عَفْرَاءَ مَاشَفَيَانِي[٨]

يريد: طبيب الإنس وطبيب الجن .

وقول الآخر:

أَلَمْ يَحْزُنْكِ أَنَّ جِبَالَ قَيْسٍ وَتَغْلِبَ قَدْ تَبَايَنَتَا انْقِطَاعَا[٩]

---

(١) البحر المحيط ٥١١/٤

(٢) يُنظر: شرح التسهيل ٢٧٠/٣

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٢٠/٢

(٤) يُنظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٦٠/٤، ١٦١

(٥) يُنظر: شرحه على ألفية ابن مالك ٣٢٥ .

(٦) ديوان جرير ٥٠/١ ، والعصم: الوعول ، وجُعلت عصمًا لبياض في أيديها ، وعمايتان ويذبل: جبال.

(٧) البيت بلا نسبة في ارتشاف الضرب ١٨٣٩/٤ ، و همع الهوامع ٢٩٢/٤ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١٥٨/٢ ، ونُسب لبشر القشيري في حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤١٣/٢ .

(٨) لعروة بن حزام في ديوانه ١٣٥

(٩) للقطامي في ديوانه ٢٥٨

يريد: جبال قيس وجبال تغلب.

ومن غير المقيس قراءة ابن جمّاز[1]: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾[2].

بجر الآخرة على تقدير: والله يريد عرض الآخرة .

وقول الشاعر:

الآكِلُ المَالَ اليَتِيمِ بَطِرًا

يَأكُلُ نَارًا وَسَيَصْلَى سَقَرا[3]

يريد : الآكل المال مال اليتيم .

وقول الشاعر:

المَالُ ذِي كَرَمٍ تُنْمَى مَحَامِدُهُ مَادَامَ يَبْذُلُهُ فِي السِّرِّ وَالْعَلَنِ[4]

يريد: المال مال ذي كرم .

والذي أميل إليه هو قول سيبويه وأصحابه ، وهو أن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على الجر جائز بشرط أن يتقدم ذكرُ نظير المحذوف ، أما القول بجوازه مطلقًا فضعيف ؛ لكثرة التباسه بغيره ، والقول بأنه لا يجوز إلا بعد عاطف يرده ما جاء منه في الكلام الفصيح بدون عطف ، والقول بأنه ضرورة يرده ما جاء منه في النثر والله أعلم .

---

(1) المحتسب ٢٨١/١ ، ومعجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ٤٦٤/٢

(2) الأنفال : ٦٧

(3) بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١١٣، وهمع الهوامع ٢٩٢/٤ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١٥٩/٢

(4) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١١٣ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٢٥٤.

القول في أفعل التفضيل

يقول البغدادي نقلًا عن ابن الأنباري في الزاهر : " اختلف أهل العربية في قولهم (الله أكبر) فقالوا: معناه كبير ، واحتجوا بقول الفرزدق:

بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ [1]

أراد: دعائمه عزيزة طويلة ... وقال الكسائي والفراء و هشام:الله أكبر معناه أكبر من كل شيء. فحُذفت (من) لأن (أفعل) خبر. و احتجوا بقول الشاعر :

إِذَا مَا سُتورُ البَيْتِ أُرْخِينَ لَمْ يَكُنْ سِرَاجٌ لَنَا إِلَّا وَ وَجْهُكَ أَنْوَرُ [2]

أراد: أنور من غيره"[3]

الشرح والتحليل:

أفعل التفضيل اسم مشتق على وزن (أَفْعَل) يدل على أن شيئين اشتركا في معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه[4]. ولايخلو عن أحد ثلاثة أحوال[5] :

الأول : أن يكون مضافًا كقولك: زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، أو زيدٌ أفضلُ الرجالِ .

والثاني : أن يكون بالألف واللام كقولك : زيدٌ الأفضلُ .

([1]) عجز بيت للفرزدق وصدره :*إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا *، في ديوانه ٤٨٩ .

([2]) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٨٣/٢ ، وخزانة الأدب ٢٤٤/٨ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٢٢٠/١ .

([3]) خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ٢٤٤/٨ ، والزاهر في معاني كلمات الناس ١٢٢/١ – ١٢٤

([4]) النحو الوافي ٣٩٥/٣ .

([5]) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦٥/٢ .

والثالث: أن يكون مجردًا من (أل) والإضافة ، فيكون حينئذ متبوعًا بـ(من) الجارة للمفضل عليه ، كقولك : زيدٌ أفضلُ من عمرو . وقد جاء غير متبوع بها كما في قوله تعالى :﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِۚ﴾ [1]

واختُلف فيه أهو باقٍ على معناه من الدلالة على التفضيل ، أم أنه تجرّد منه ودل على غيره ، فذهب اللغويون إلى أن معناه: هو هيّن عليه ، وتأولوا ماجاء على هذا النحو بمعنى (فاعل) أو (فعيل) [2] ، ومنه قولهم : الله أكبر ، أي كبير .

وقول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أي : عزيزة طويلة .

وقو الآخر:

تمنى رِجَالٌ أَنْ أَمُوتَ وإِنْ أَمُتْ فَتِلْكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بأَوْحَدِ[3]

أي: بواحد .

وقول الآخر :

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَمًا إِلَيكَ مع الصُّدُودِ لأَمْيَلُ[4]

أي : لمائل .

---

(1) الروم : ٢٧

(2) هكذا نقل عنهم ابن الأنباري في الزاهر ١٢٢/١ ، ١٢٣ ، ويُنظر : مجاز القرآن ١٢١/٢ ، وتهذيب اللغة ، مادة نار ٢٣٧/١٥ ، والصاحبي في فقه اللغة ٢١٦.

(3) للإمام الشافعي في ديوانه ٦٨

(4) للأحوص في ديوانه ٢٠٩

وأجاز سيبويه بقاءَه على معنى التفضيل بعد حذف (من)[1]، وعلق على قول الشاعر:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّباعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا

أَقَــلَّ بِــهِ رَكْــبٌ أَتَــوْه تَــئِـيَّــةً وَأَخْوَفَ إِلّا مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا[2]

قال: إنما أراد : أقلَّ بِهِ الركبُ تَئِيَّةً منهم به ، ولكنه حذف ذلك استخفافًا ، كما تقول : أنت أفضلُ ، ولا تقول : من أحد . وكما تقول : اللهُ أكبرُ ، ومعناه : اللهُ أكبرُ من كلِّ شيءٍ "[3].

وعقّب المبرد على بيت الفرزدق بقوله :" جائز أن يكون قال للذي يُخاطبه : من بيتك ، فاستغنى عن ذكر ذلك بما جرى من المخاطبة والمفاخرة ، وجائز أن تكون دعائمه عزيزة طويلة"[4].

وفي قوله تعالى: ﴿ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ قال : " فيه قولان : أحدهما: و هو عليه هيّن ؛ لأن الله جل وعز لا يكون شيء أهون عليه من شيء آخر ... ؛ لأنه إنما يُفاضل بين الشيئين إذا كانا من جنس واحد. فيقال: هذا أكبرُ من هذا ،إذا شاكله في باب . فأما : الله أجودُ من فلان والله أعلمُ بذلك منه فوجهه بيّن ؛ لأنه من طريق العلم والمعرفة ، و البذل والإعطاء ...والقول الثاني في الآية : وهو أهون عليه عندكم ؛ لأن إعادة الشيء عند الناس أهون من ابتدائه حتى يُجْعَلَ شيءٌ من غير شيءٍ"[5].

---

(1) يُنظر: الكتاب ٣٣/٢

(2) البيتان لسُحَيم بن وَثِيل الرياحي في الكتاب ٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٣٢٩/٨ ، والتحرير والتنوير ١٥١/٦ ، والتئية : التوقف والتثبت.

(3) الكتاب ٣٣/٢

(4) الكامل في اللغة والأدب ٣٠٩/٢ .

(5) المرجع السابق ٣٠٩/٢، ٣١٠

ونسب البغدادي نقلًا عن أبي بكر ابن الأنباري للكسائي والفراء وهشام جواز بقاء (أفعل) على معنى التفضيل بعد حذف (من) ، فقالوا: اللهُ أكبرُ ، معناه : أكبر من كل شيء ، وحذفت (من) لأن أفعل خبر.

ونقل ابن الأنباري في الزاهر هذا القول عن ثعلب ، قال : سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى يقوله[1] ، ولم أقف عليه فيما بين يديّ من مؤلفات ثعلب، فلعله قد سمعه منه مشافهة ، فهو قريب عهد به ، وهما أعرفُ بمذهب الكوفيين من غيرهما .

ويظهر مما تقدم أن بقاء (أفعل) على معنى التفضيل بعد حذف (من) ومجرورها جائز عند البصريين والكوفيين، إذ لم أقف على مانع أو معارض .

ويكثر الحذف عندهم إذا كان (أفعل التفضيل) خبرًا كما في قوله تعالى :
﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [2]

وقوله:﴿ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾ [3]

وقوله :﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ [4]

و قوله:﴿ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ [5]

وقول الشاعر:

إِذَا مَا سُتورُ البَيْتِ أُرْخِينَ لَمْ يَكُنْ سِرَاجٌ لَنَا إِلَّا وَ وَجْهُكَ أَنْوَرُ [6]

([1]) الزاهر في معاني كلمات الناس ١٢٢/١ .
([2]) البقرة :٦١
([3]) البقرة : ٢٨٢
([4]) آل عمران : ٣٦
([5]) آل عمران : ١١٨
([6]) سبق تخريجه ص ٧٦.

أراد: أنور من غيره ، وحذف (من) لأن (أنور) خبر .

وقول الشاعر:

إِذَا المَرْءُ عَلْبَى ثُمَّ أَصْبَحَ جِلْدُهُ كَرَحْضِ غَسِيلٍ فَالتَّيَمُّنُ أَرْوَحُ[1]

أراد: أروح له من غيره ، وحذف (من) لأن (أروح) خبر .

وقول الآخر:

وَلَابَلَغَ المُهْدونَ فِي القَوْلِ مِدْحَةً وَلَا صَدَقُوا إِلَّا الذي فِيْكَ أَفْضَلُ[2]

أراد: أفضل من قولهم ، وحذف (من) لأن (أفضل) خبر .

وقول الآخر :

سَقَيْنَاهُمُ كَأسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى المَوْتِ أَصْبَرَا[3]

أراد: أصبر منّا ، وحَذف (من) ؛ لأن (أصبر) خبر لكان .

أما حذف (من) وأفعل التفضيل صفة أو حال فقليل، ومنعه الرماني[4]، ومنه قول الشاعر:

تَرَوَّحِيْ أَجْدَرَ أَنْ تَقِيْلِي غَداً بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ[5]

([1]) للنابغة الجعدي في ديوانه ٥١ ، وعَلبى: تشنجت علباؤه ، وهي العصبة في العنق ، ورحض غسيل: ثوب رحض غُسل حتى خلق ، والتيمن: الموت.

([2]) للخنساء في ديوانها ٩١ .

([3]) للنابغة الجعدي في ديوانه ٨٨ .

([4]) يُنظر رأيه في المساعد على تسهيل الفوائد١٧٢/٢ ، وهمع الهوامع ١١٥/٥ .

([5]) البيت لأبي النجم العِجْلي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٢٥/١ ، ولأحيحة بن الجلاح في شرح التصريح على التوضيح ٩٨/٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١٠٠/٢ ، و شرح التسهيل ٥٧/٣ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٤٣ .

فأجدر (صفة) لمحذوف هو وعامله المعطوف على (تروحي) أي: تروحي وائتي مكانًا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه غدًا .

وقول الشاعر:

دَنَوْتِ وَ قَدْ خِلْنَاكِ كالبَدْرِ أَجْمَلَا فَظَلَّ فُؤَادِي في هَوَاكِ مُضَلَّلَا[1]

ف(أجمل) حال من تاء المخاطبة في(دنوت) ، و(كالبدر) مفعول ثان لخلناك .
أي: دنوتِ أجمل من البدر و قد خلناكِ مثله.

وعلّل ابن يعيش كثرة حذف (من) في الخبر و قلة حذفها في الصفة بقوله :"هذا الحذف يكثر في الخبر ويقل في الصفة و ذلك من قبل أن الغرض من الخبر إنما هو الفائدة ، و قد يكتفي في حصولها بقرينه. وأما الصفة فإنها في الكلام على ضربين: إما التخليص والتخصيص وإما المدح والثناء ، و كلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يَلِق الحذف بها"[2].

والذي يظهر لي أن بقاء (أفعل التفضيل) على معناه بعد حذف (من) ومجرورها جائز ، كما يجوز تجرده من ذلك ودلالته على معنى (فاعل) أو (فعيل) ، وذلك حسب مايقتضيه السياق الذي يرد فيه .

([1]) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٥٧/٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد١٧٢/٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦٦/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح٩٧/٢ .
([2]) شرح المفصل ١٣٢/٤

القول في دخول الكاف على الضمير المنفصل

يقول البغدادي نقلًا عن أبي حيان في أماليه: " أنشد الفراء وهشام عن الكسائي:

وَأَحْسِنْ وَأَجْمِلْ فِي أَسِيْرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَ لَمْ يَأْسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرُ[1]

نصب إياك في موضع الخفض لتقارب ما بين النصب و الخفض ، و النصب على (إياك) أغلب كما (أنت) بالرفع أشهر و أعرف"[2].

ونقل عنه في تذكرته :" قال الفراء : لم تقل العرب: أَنْتَ كِي ، و آثروا أَنْتَ كَأنا ، ولم يقولوا : أنا كَكَ ، و آثروا أنا كأنت ، و جعلوا أنت و أنا للخفض كما جعلوا هو للخفض فقالوا : أنا كَهُو ... و قال الكسائي : قيل لبعض العرب : من تعدُّون الصُّعلوك فيكم؟ فقال: هو الغداةَ كأنا"[3].

الشرح والتحليل:

الكاف من الحروف الجارة ، والأصل فيها أن لاتجر إلا الاسم الظاهر ، مثل : زيدٌ كالأسدِ. واختُلف في دخولها على غيره ، فنقل البغدادي عن أبي حيان أن الكسائي والفراء حكيا عن العرب دخولها على ضمير الرفع وضمير النصب المنفصلين .

والذي نقله البغدادي عن أبي حيان في أماليه جاء في شرحه للتسهيل[4]، وحكاه

([1]) البيت بلا نسبة في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٩٧/٤ ، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٦٨/٢ .

([2]) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٩٤/١٠ ، ولم أعثر على أمالي أبي حيان .

([3]) خزانة الأدب ١٩٨/١٠ ، ولم أقف عليه في تذكرة أبي حيان .

([4]) التذييل والتكميل ٢٥٦/١١

عن الكسائي قبله ابن مالك[١] وابن النحوية[٢] وابن جماعة[٣] ، وحكاه السخاوي عن الكوفيين[٤].

أما مانقله عنه في التذكرة فلم أقف عليه فيها ، وحكاه عن الكسائي قبله ابن عصفور في الضرائر[٥].

وذهب ثعلب إلى أن دخول الكاف على ضمير النصب المنفصل لايجيء إلا في شعر[٦]، وقال القيرواني: " ومما يجوز للشاعر عند الكوفيين : إذا اضطر إلى ضمير المنصوب جعله في موضع المجرور ، كما قال الشاعر:

ضَعِيفٌ وَ لَمْ يَأْسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرُ

وهذا لا يجوز عند البصريين ؛ لأن كل واحد من هذه المضمرات علمٌ لما جُعِلَ له ، فلا يجوز تغييرها"[٧].

ويُستفاد مما تقدّم أن الكسائي والكوفيين يُجيزون دخول الكاف على ضمير النصب المنفصل في ضرورة الشعر ، وعلى ضمير الرفع المنفصل في سعة الكلام. وتبعهم في ذلك ابن عصفور[٨] و الرضي[٩] والبغدادي[١٠] .

---

(١) شرح التسهيل ١٧٠/٣ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٧٠/١ .

(٢) حاشيته على كافية ابن الحاجب ٤٤١/٢

(٣) شرحه لكافية ابن الحاجب ٣٤٠

(٤) المفضل في شرح المفصل ١٣٢

(٥) ضرائر الشعر ٣٠٨

(٦) مجالسه ١٣٣/٣

(٧) مايجوز للشاعر في الضرورة ٣٣٦

(٨) ضرائر الشعر ٢٦٢ .

(٩) شرحه لكافية ابن الحاجب ١٢٢٥/٢ .

(١٠) خزانة الأدب ١٩٩/١٠

يقول ابن عصفور[١] : " و منه – أي الضرائر– وضع صيغة ضمير النصب المنفصل بدل صيغة ضمير الرفع المنفصل المجعول في موضع خفض بكاف التشبيه ، و ذلك كقوله :

وَلَمْ يَأْسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرُ

قال: " فوضع إياك موضع أنت للضرورة ، و إنما قضي على (إياك) بأنها في موضع (أنت) ؛ لأن الكاف لا تدخل في سعة الكلام على مضمر إلا أن يكون صيغته صيغة ضمير رفع منفصل نحو: ما أنا كأنت و لا أنت كأنا "[٢].

وجعل ابن مالك دخول الكاف على ضمير الرفع وضمير النصب المنفصلين مخالفة للأصل، ورأى أن دخولها عليهما أقل من دخولها على الضمير الغائب المجرور[٣]. ورُدّ بأن دخولها على المرفوع والمنصوب إن لم يكن أكثر من دخولها على المجرور فينبغي أن يكون مساويًا له[٤].

أما أبو حيان فقد سوّى بين المرفوع والمنصوب فقال:"وقد أدخلت العرب الكاف على ضمير الرفع المنفصل و على ضمير النصب المنفصل"[٥].

وردّ البغدادي قوله هذا بأنه غير جيّد ؛ لأن الثاني إنما ورد في الشعر[٦].

والذي يظهر لي أن دخول الكاف على الضمير المنفصل مخصوص بالضرورة ؛ لقلة ماجاء منه في سعة الكلام .

---

(١) ضرائر الشعر ٢٦٢

(٢) المرجع السابق

(٣) شرح التسهيل ١٦٩/٣

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل ٢٥٦/١١ ، ٢٥٧ ، وتوضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ٧٤٧/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٦/٢ ، وخزانة الأدب ١٩٩/١٠.

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٧١١/٤

(٦) خزانة الأدب ١٩٩/١٠

القول في دخول الكاف على الضمير المتصل

يقول البغدادي :" قال أبو حيان في (الارتشاف): وفي (الواضح): أجاز سيبويه و أصحابه أنت كِي وأنا كَك . وضعّفه الكسائي والفراء و هشام . وقال في (تذكرته) أيضًا : و اختلفوا في دخول الكاف على الياء و الكاف ، فأجاز سيبويه وأصحابه : أنت كِي وأنا كَك . و ضعّف هذا الكسائي و الفراء و هشام ، و احتجوا بأنه قليل في كلام العرب"[١].

الشرح والتحليل:

اختلف النحاة في حكم دخول الكاف على الضمير المتصل ، فذهب سيبويه إلى أنه ضرورة[٢]، وقال : " استغنوا بمثلي و مثله عن كِي و كه ، إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف كقول العجاج :

وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[٣]

وقوله:

فَلا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلائِلا كَهُ وَلَا كَهُنَّ إِلّا حَاظِلًا[٤]

وردّ السهيلي قول سيبويه : (استغنوا بمثل عن الكاف) بقوله : " ليس هذا بعلة ؛ لأن السائل كما له أن يقول : لِمَ لمْ تدخل على المضمر ،كذلك له أن يقول : لمَ استغنوا في المضمر بمثل ، وأيضًا فإن الكلام بمثل إذا قلت : مثله أطول و هو

---

(١) خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب١٠/١٩٧، ١٩٨ ، ويُنظر: ارتشاف الضرب ١٧١١.

(٢) الكتاب ٣٨٤/٢

(٣) عجز بيت للعجاج في ديوانه ٢٦٩/٢ ، وصدره : *خَلَّى الذَّنابابتِ شِمالًا كَثَبا*

(٤) نسب للعجاج في الكتاب ٣٨٤/٢ وصُنف في ديوانه مما ليس له ٣٦٣/٢

بالكاف أوجز ، فكيف استغنوا بالأطول عن الأوجز و إنما الأصل أن يستغنى بالأوجز عن الأطول وبالأخف عن الأثقل"[١].

وعلة ذلك عنده أن الكاف فيها ما في (كأن) من معنى التشبيه ، و الاسم المخفوض بالكاف هو المرفوع بكأن ، و خبر كأن لا يُتصور فيه أن يكون ضميرًا متصلًا ؛ لأن اسمها قد حال بينه وبين الاتصال بها ، فلما لم يكن الاسم المشبه به في باب كأن ضميرًا متصلًا ، لم يكن الاسم المشبه به في باب الكاف ضميرًا متصلًا ؛ لأنه هو هو في المعنى ، فحمل عليه[٢].

ونقل البغدادي عن أبي حيان أن سيبويه والبصريين يجيزونه في الاختيار ، وأن الكسائي والفراء وهشام يضعفونه .

وهذا القول أورده أبو حيان في الارتشاف[٣] ، ولم أقف عليه في تذكرته ، وما نسبه لسيبويه وأصحابه من جواز دخول الكاف على الضمير المتصل في السعة غير صحيح ، وهو مخالف لما جاء في الكتاب .

أما مانسبه أبو حيان للكسائي والفراء وهشام فلم أقف على من نسبه لهم غيره ، إلا أنه نُقل عن الفراء أنه عقّب على قول الشاعر :

وَإِذا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي[٤]

بقوله :" ما سمعت أنا هذا البيت من العرب "[٥].

---

(١) أمالي السهيلي ٤٠ .

(٢) المرجع السابق ٤١

(٣) ارتشاف الضرب ١٧١١

(٤) صدر بيت وعجزه : *حِينَ تَدعُو الكُمَاةُ فيها نَزَالِ* وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر ٣٠٩ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٩٦/٤ ، وخزانة الأدب ١٩٧/١٠.

(٥) يُنظر : ضرائر الشعر ٣٠٩ ، وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٨.

ونُقل عن هشام أنه قال: لم تقل العرب :أنا كَك وأنت كِي ، والبيت الذي يُنشد فيه مؤلف لا يُلتفت إليه[١].

وهذا يؤكد صحة مانسبه لهم أبو حيان ، لاسيّما أنني لم أقف على من نفى عنهم هذا القول أو نسب لهم خلافه .

وممن اختار مذهب سيبويه في جعل دخول الكاف على الضمير المتصل خاصًا بالشعر ابن السراج[٢]، والسيرافي[٣]، والعكبري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن الناظم[٧]، والرضي[٨]، والمالقي[٩] ، والأزهري[١٠] ، والسيوطي[١١] والسيوطي[١١] واحتجوا بأن قالوا :

- إن الكاف لا تجر الضمير لبعد تمكنها وضعف المضمر[١٢] .
- إن حكم الكاف في سعة الكلام أن لا تجر إلا الظاهر أو الضمير المنفصل لجريانه مجرى الظاهر[١٣].

---

(١) خزانة الأدب ١٠/ ١٩٨

(٢) الأصول في النحو ١٢٣/٢

(٣) ضرورة الشعر ١٧٠ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٣/١

(٥) شرح المفصل ٥٠٥/٤

(٦) ضرائر الشعر ٣٠٨ ، وشرحه لجمل الزجاجي ٤٨٢/١ .

(٧) شرحه على ألفية ابن مالك ٢٥٨ .

(٨) شرحه لكافية ابن الحاجب ١٢٢٥/٢ .

(٩) رصف المباني ٢٠٣، ٢٠٤

(١٠) شرح التصريح على التوضيح ٦٣٤/١ .

(١١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٩٥/٤

(١٢) شرح المفصل ٥٠٥/٤

(١٣) ضرائر الشعر ٣٠٨ ، و خزانة الأدب ١٩٦/١٠ .

- إن الكاف لو دخلت على ضمير المخاطب (الكاف) لأدى ذلك إلى اجتماع الكافين ، فاطّرد المنع في الهاء و الياء[١].

أما ابن مالك[٢] والمرادي[٣] والأشموني[٤] فالضرورة عندهم في دخول الكاف على ضمير الغائب فقط ، أما المخاطب والمتكلم فشاذ ، بينما عدّ أبو حيان[٥] وابن عقيل[٦] دخولها على الضمائر الثلاثة من الشذوذ.

والذي أميل إليه قول سيبويه ، وهو أن دخول الكاف على الضمير المتصل خاص بالشعر ؛ لأنه لم يُسمع منه شيء في سعة الكلام.

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/ ١٢٢٤

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٧٩١-٧٩٣

(٣) توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/٧٤٥ .

(٤) شرحه على ألفية ابن مالك ٢/٢٨٦

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤/١٧١٠ .

(٦) يُنظر: شرحه على ألفية ابن مالك ٢/١٦، ١٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٧٦.

القول في العطف بـ(ليس)

يقول البغدادي: " قال أبو العباس ثعلب (في أماليه) : مررت بزيدٍ ليس عمرو ، قال الكسائي : لا نجيزه إلا مع الباء ، والفراء لا يلزمه أن يقوله ، لأن الكسائي يقول الثاني محذوف مطلوب ، وإذا جاء الخفض لم يحذف الخافض والفعل ، والفراء يقول : إذا حسنت (ليس) موضع (لا) جاز "[١].

الشرح والتحليل:

المشهور أن (ليس) فعل جامد التصرف ، لايأتي منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ولا مصدر ، قال سيبويه :"فأما ليس فإنه لايكون فيها ذلك ؛ لأنها وُضعت موضعًا واحدًا ، ومن ثم لم تصرف تصرُّف الفعل الآخر "[٢].

وتكون بمنزلة (كان) ترفع اسمًا وتنصب خبرًا كقولك : ليس زيدٌ قائمًا ، وقد تكون استثناء فيُنصب الاسم بعدها كما يُنصب بعد (إلا) كقولك : جاءني القوم ليس زيدًا .

واختُلف في العطف بها نحو : قام عبدُالله ليس زيدٌ ، و ضربت عبدَالله ليس زيدًا ، ومررت بعبدِالله ليس زيدٍ ، فذهب البصريون إلى أنه لايجوز ؛ لأن (ليس) لاتشبه من حروف العطف شيئًا ، فهي يُبتدأ بها ويُضمر فيها[٣].

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٩١/١١ ، وفي مجالس ثعلب (مررت بزيد لابعمرو) وليس (مررت بزيد ليس عمرو) ٤٤٦/٩، ٤٤٧ .

(٢) الكتاب ٤٦/١ .

(٣) يُنظر رأيهم في الصاحبي في فقه اللغة ١٤١ ، وارتشاف الضرب ١١٥٧ ، ١٩٧٧ ، والجنى الداني في حروف المعاني ٤٩٨ .

وتبعهم ابن السراج[١]، وأبو علي[٢]، وابن الدهان[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، وابن الناظم[٦]، وابن أبي الربيع[٧]، والمرادي[٨]، وابن عقيل[٩].

يقول ابن السراج :" واعلم أن قومًا يُدخلون (ليس) في حروف العطف ، ويجعلونها كـ(لا) وهذا شاذ في كلامهم "[١٠].

ويقول ابن مالك :"وليس منها – أي حروف العطف – (لكن) وفاقًا ليونس ، ولا (إما) وفاقًا له ولابن كيسان وأبي علي ، ولا (إلا) خلافًا للأخفش والفراء ، ولا (ليس) ..."[١١].

ويقول المرادي:" واختُلف في تسعة ألفاظ أُخَر ، وهي: إما وإلا وليس ... والصحيح أنها ليست من حروف العطف "[١٢].

ونقل البغدادي عن أبي العباس ثعلب أن الكسائي والفراء يجيزان العطف بليس ، وشرطه عند الكسائي تكرار الباء إذا كان المعطوف مجرورًا ، والفراء يقول: إذا حسنت ليس موضع (لا) جاز.

---

(١) الأصول في النحو ٥٩/٢

(٢) المسائل الحلبيات ٢٦٤، ٢٦٥ .

(٣) الغرة في شرح اللمع ٨٥٨ ، ٨٥٩ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢٢٥/١

(٥) شرح التسهيل ٣٤٣/٣

(٦) شرحه على ألفية ابن مالك ٣٧١

(٧) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٣٩ .

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٩٩٦/٣

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٤٣/٢ .

(١٠) الأصول في النحو ٥٩/٢ .

(١١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٧٤ .

(١٢) توضيح المقاصد والمسالك ٩٩٦/٣ .

ونسب أبو منصور الأزهري[١] وابن فارس[٢] والصغاني[٣] وابن منظور[٤]جواز منظور[٤]جواز العطف بليس للكسائي ، ونسبه للكوفيين النحاس[٥]، والهروي[٦]، وابن وابن بابشاذ[٧]، وابن الدهان[٨]، وابن مالك[٩] ، وابن الناظم[١٠]، وابن أبي الربيع[١١]، الربيع[١١]، وأبو حيان[١٢]، والمرادي[١٣]، وابن عقيل[١٤]، والسلسيلي[١٥]، والسيوطي[١٦]، والبغدادي[١٧].

والظاهر أنه قول الكوفيين عامة ؛ إذ لم أقف على ما ينفي جواز العطف بليس عنهم ، أو ما يُثبت لهم خلافه .

وحجة القائلين بجواز العطف بـ(ليس) السماع ، ومنه قول لبيد:

---

(١) تهذيب اللغة ، مادة ليس ، ٧٢/١٣

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ١٤١ .

(٣) العباب الزاخر واللباب الفاخر، حرف السين ٤١٩ .

(٤) لسان العرب ، مادة ليس ، ٢١١/٦ .

(٥) يُنظر :ارتشاف الضرب ١٩٧٧ ، والجنى الداني ٤٩٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٤٣/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٥٥/٢ .

(٦) الأُزهيّة في علم الحروف ١٩٦ .

(٧) يُنظر :ارتشاف الضرب ١٩٧٧ ، والجنى الداني ٤٩٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٥٥/٢ .

(٨) الغرة في شرح اللمع ٨٥٨ .

(٩) شرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٣ ،وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٧٤ ، وشرح التسهيل ٣٤٦/٣ .

(١٠) شرحه على ألفية ابن مالك ٣٧١ .

(١١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٣٩ .

(١٢) ارتشاف الضرب ١١٥٧ .

(١٣) الجنى الداني في حروف المعاني ٤٩٨ .

(١٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٤٣/٢ .

(١٥) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٧٧٨/٢ .

(١٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٦٣/٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٠٦.

(١٧) شرح أبيات المغني ٢١١/٥ .

فَإِذَا جُوزِيتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ[1]

وقول الآخر :

أَيْنَ المَفَرُّ وَالإِلَهُ الطَّالُب وَالأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ[2]

وقول أبي بكر الصديق: "بأبي شبيه بالنبي ليس بشبيه بعلي"[3]

واختاره السيوطي، وعدّ ليس من حروف العطف ، محتجًا بما نطق به الشافعي (الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف) أي : لا ، قال : لا يصح أن يكون اسمها ضميرًا مستترًا لوجوب تأنيث الفعل حينئذ ، وقول الشافعي حجة في اللغة[4].

وهذه الشواهد التي ساقها الكوفيون دليلًا على صحة مذهبهم ردّها المانعون بأن لاحجة فيها ؛ لاحتمالها غير النسق ، فالبيت الأول يحتمل أن يكون(الجمل) اسم ليس ، وخبره محذوف لفهم المعنى ، كأنه قال: ليس الجمل جازيًا أو ليس الجمل يجزي[5].

قال ابن الدهان :"وحسّن حذف الخبر شيئان :أحدهما : مافيه من معنى النفي ، فأشبهت (لا) ، فجاز حذف الخبر معها، كما جاز في (لا). والثاني: أنه قد تقدم في الكلام ما ناب عن الخبر ، وإذا كان قد حُذف خبر (إن) فالأولى حذف خبر (ليس)"[6].

---

(1) ديوان لبيد ١٢٣ .

(2) نُسب لنفيل بن حبيب الحميري في شرح التسهيل ٣٤٦/٣ ، والجنى الداني ٤٩٨ ، و شفاء العليل ٧٧٨/٢ ، و همع الهوامع ٢٦٤/٥ .

(3) شرح التسهيل ٣٤٦/٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٤٣/٢ ، وهمع الهوامع ٢٦٤/٥.

(4) همع الهوامع ٢٦٤/٥

(5) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٥/١

(6) الغرة في شرح اللمع ٨٥٩ .

والبيت الثاني يحتمل أن يجعل (الغالب) اسم ليس ، وخبرها ضميرًا متصلًا عائدًا على (الأشرم) ، ثم حذف لاتصاله كما يحذف في نحو : (زيدٌ ضربه عمرو) إذا قلت: (زيدٌ ضرب عمرو) [1].

والذي أميل إليه هو عدم جواز العطف بـ(ليس) لسببين : أولهما أن المشهور عن (ليس) أنها فعل بدليل اتصال الضمائر المرفوعة بها ، ولم نسمع قط عن العطف بالأفعال ، وثانيهما أن كل ما احتج به الكوفيون يمكن حمله على حذف خبر ليس ، كقول : قامَ زيدٌ ليسَ عمرٌو ، أي : ليسَ عمرٌو قائمًا ، والله أعلم.

([1]) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٧١

الفصل الثاني

آراء الكسائي التي خالفه فيها الكوفيون

القول في أفعل التعجب

يقول البغدادي:"وأنشد بعده

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هُؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمَرِ[1]

أورده على أن التصغير في فعل التعجب راجع إلى المفعول المتعجب منه ، أي هن مليحات والتصغير للشفقة ، وأنشده في باب التعجب أيضًا على أن الكوفيين غير الكسائي زعموا اسميته ، واستدلوا عليها بتصغيره في نحو البيت"[2] .

الشرح والتحليل:

التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ، ولهذا قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب[3] ، وله صيغتان قياسيتان هما: (أفْعِل به) ، و(ما أفْعَله) ، نحو أحْسِن به ، وما أحْسَنه .

والنحاة مجمعون على أن (أفْعِل) فعل ؛ لأنه على وزن مختص بالأفعال ، أما (أفْعَل) فمختلفون فيه ، وهو عند البصريين فعل أيضًا[4]، وعند الكوفيين اسم[5].

---

(1) البيت للعرجي أو للمجنون أو لذي الرمة أو للحسين بن عبدالله في خزانة الأدب ٩٧/١ ، والإنصاف١٠٥ ، ولهم أو لكامل الثقفي في أسرار العربية ٧٨ ، وائتلاف النصرة ١١٩ .

(2) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٩٤/١ .

(3) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٠٨٨/٢ .

(4) الكتاب ٧٢/١، ٧٣ ، والمقتضب١٧٣/٤ ، ويُنظر رأيهم في أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٥ ، وشرح التسهيل ٣١/٣ ،وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٠٩١/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٠٦٥ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٦٣/٢ .

(5) يُنظر رأيهم في أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٥ ، وتسهيل الفوائد ١٣٠، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٠٩١/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٠٦٦ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٩٢ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٦٣/٢ .

ونسب البغدادي للكسائي مخالفته للكوفيين في قولهم باسمية (أفْعَل التعجب) ، ونسب له ابن الشجري[١] والأنباري[٢] والرضي[٣] وأبو حيان[٤] والمرادي[٥] والزبيدي[٦] والأزهري[٧] والأشموني[٨] موافقة البصريين في القول بفعليته .

ويتضح مما سبق أن (أفْعَل التعجب) عند البصريين والكسائي فعل ، وعند غيره من الكوفيين اسم.

واستدل القائلون بالفعلية على صحة مذهبهم بأمور:

أحدها: أنه إذا وُصِل بياء الضمير فإن نون الوقاية تصحبه نحو: ما أَحْسَنَنِي ، وما أَعْلَمَنِي ، وهذه النون من خواص الأفعال ، فلما دخلت على أفعل التعجب دلت على فعليته[٩].

و رُد بأن النون قد دخلت على الاسم في نحو: قَطْنِي وقَدْنِي[١٠]، وفي نحو قول الشاعر:

---

(١) يُنظر: أماليه ٣٨١/٢ .
(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٥ .
(٣) يُنظر: شرحه لكافية ابن الحاجب ١٠٩١/٢ .
(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢٠٦٥ .
(٥) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ٨٩٢ .
(٦) يُنظر: ائتلاف النصرة ١١٩ .
(٧) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح ٥٩/٢ .
(٨) يُنظر: شرحه على ألفية ابن مالك ٣٦٣/٢ .
(٩) يُنظر: المقتضب ١٨٥/٤ ، والأصول ١٠١/١ ، ، والإنصاف ١٠٧ ، وأسرار العربية ٧٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٨٦، وشرح المفصل ٤١٢/٤ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٤١/٢ ، وائتلاف النصرة ١١٩ ، وهمع الهوامع٥٥/٥ ، وشرح الأشموني٣٦٣/٢ .
(١٠) يُنظر: أمالي ابن الشجري ٣٩٤ ، والإنصاف ١٠٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٦ ، وائتلاف النصرة ١١٩ .

وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالِ [1]

وأُجيب عنه بأن (قَطْنِي) و(قَدْنِي) من الشاذ الذي لا يُعَرّج عليه ، وإنما حَسُنَ دخول هذه النون على (قط) و(قد) ؛ لأنه يُؤمر بهما كما يُؤمر بالفعل ، فيقال (قَطْكَ من كذا) و(قَدْكَ من كذا) ، فلما أشبها فعل الأمر لحقهما حكم من أحكامه[2]. وأما البيت فقيل: إنه من الشاذ الذي لا يُلتفت إليه ولا يُقاس عليه[3]، وكأن الشاعر حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع لما بينهما من الشبه ، ومثل ذلك يحتمل في الشعر[4].

وثانيها: أنّه ينصب المعارف والنكرات ، و(أَفْعَل) إذا كان اسمًا إنما يختص بالنكرات ، فلما نصب (أفعل التعجب) المعارف دل على أنه فعل[5].

ورُدّ بأن(أفْعَل) يعمل في المعارف وإن كان اسمًا[6]، وذلك في نحو قول الحارث بن ظالم:

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بن بَكْرٍ وَلَابِفَزَارَةَ الشُّعْرَ الرِّقَابَا[7]

([1]) عجز بيت وصدره: *أَلَا فَتًى مِنْ بَنِي ذبْيَان يَحْمِلُنِي*
ونسب لأبي محلم السعدي في الإنصاف ١٠٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٩٠٧/١ ، وفي شرح المفصل أن الرواية الصحيحة "وليس يحملني" ٤١٣/٤ .

([2]) أمالي ابن الشجري ٣٩٧/٢ ، والإنصاف ١٠٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٦، ٢٨٧ ، وشرح المفصل ٤١٣/٤ ، وائتلاف النصرة ١١٩ .

([3]) الإنصاف ١٠٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٦، و شرح المفصل ٤١٣/٤ .

([4]) التبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٦ .

([5]) أمالي ابن الشجري ٣٩٧/٢ ، والإنصاف ١٠٩ ، وأسرار العربية ٧٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٧ ، وشرح المفصل٤١٣/٤ .

([6]) أمالي ابن الشجري ٣٩٨/٢ ، والإنصاف ١٠٩ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٧ .

([7]) للحارث بن ظالم في الإنصاف ١٠٩ وجاء في الأغاني برواية "فما قومي بثعلبة بن سعد " ونسب له ٨٨/١١ .

وقول النابغة:

وَنَأخُذُ بَعْدَهُم بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[1]

وأُجيب بأن هذه الشواهد مخرجها على غير ما ادعى به الكوفيون ، وأن بيت الحارث قد روي "الشُّعْرَى رقابا"[2] وروي بيت النابغة "أجَبّ الظهرِ" بالجر كما روي "أجَبَّ الظهرُ" بالرفع ، وإن صحت رواية النصب في هذه الأبيات فعلى التشبيه بالمفعول به كـ(باب الحسن الوجه)[3].

وثالثها: فتح آخره يدل على أنه فعل ماضٍ، ولو كان اسمًا لما بُني ؛ إذ لاعلة توجب بناءه[4].

و رُدّ هذا من وجهين:

– أن التعجب أصله الاستفهام ، ففتحوا آخر أفعل في التعجب ، ونصبوا مابعده للتفريق بين الاستفهام والتعجب[5].

– أن أفعل إنما بُني لتضمنه معنى حرف التعجب ؛ لأن التعجب معنى والأصل في كل معنى أن يوضع له حرف كالاستفهام والنفي والشرط والنداء إلى غير ذلك، إلا أنه لما لم ينطقوا بحرف التعجب وضمنوا معناه هذا الكلام استحق البناء[6].

---

(1) ديوان النابغة ١٥٧ .

(2) يُنظر: أمالي ابن الشجري ٣٩٩/٢ ، والإنصاف ١١٠ .

(3) يُنظر: أمالي ابن الشجري ٤٠٠/٢ ، والإنصاف ١١١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٨ ، وشرح الرضي١٠٩٢/٢ .

(4) يُنظر:أمالي ابن الشجري ٣٩٨/٢ ، والإنصاف ١١١ ، وأسرار العربية ٧٧ ،والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٨، وشرح المفصل ٤١٣/٤ ، وائتلاف النصرة ١٢٠ ، وهمع الهوامع ٥٥/٥ .

(5) يُنظر:أمالي ابن الشجري ٣٩٩/٢ ، والإنصاف ١١٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٨ .

(6) المراجع السابقة ، وشرح الرضي ١٠٩١/٢

وأُجيب عن قولهم "التعجب أصله الاستفهام" بأنه دعوى لا يقوم عليها دليل ؛ لأن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب ، والاستفهام لا يحتمل الصدق والكذب فلا يصح أن يكون أصلًا له[١]، وأن الاستفهام لو كان لكانت (ما) هي المتضمنة له لا الفعل الذي بعدها[٢].

أما قولهم "بُني لتضمنه معنى حرف التعجب" فجوابه أن (ما التعجبية) هي التي تضمنت معنى التعجب فبُنيت كما تضمنت (ما الاستفهامية) معنى الهمزة وتضمنت (ما الشرطية) معنى إن[٣].

ووافق البصريين والكسائي في قولهم بفعلية (أفعَل) ابنُ السراج[٤] وابن جني[٥] جني[٥] والجرجاني[٦] و الزمخشري[٧]، وابن الشجري[٨]، والأنباري[٩]، وابن خروف[١٠]، والعكبري[١١]، وابن يعيش[١٢]، وابن عصفور[١٣] ، وابن مالك[١٤]، وابن

---

(١) أمالي ابن الشجري ٤٠١/٢، والإنصاف ١١٢ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٩.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٩.

(٣) أمالي ابن الشجري ٤٠٢/٢ ، والإنصاف ١١٣

(٤) يُنظر: الأصول في النحو ١/ ٩٨- ١٠١ .

(٥) يُنظر: اللمع في العربية ٩٦ .

(٦) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٣٧٣ .

(٧) يُنظر: المفصل في علم العربية ٢٧٦ .

(٨) يُنظر: أماليه ٤٠٢/٢

(٩) يُنظر: أسرار العربية ٧٨ .

(١٠) يُنظر: شرح جمل الزجاجي ٢٥٧/١

(١١) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٥ .

(١٢) يُنظر: شرح المفصل ٤١٢/٤

(١٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي ٤٦/٢ .

(١٤) يُنظر: تسهيل الفوائد ١٣٠ ، وشرح التسهيل ٣١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٧/٢، ١٠٧٨

الناظم[١] ، والرضي[٢]، والمرادي[٣] ، وابن هشام[٤] ، وابن القيم[٥]، وابن عقيل[٦] ، عقيل[٦] ، وناظر الجيش[٧] ، والزبيدي[٨]، والسيوطي[٩] وغيرهم.

أما الكوفيون _غير الكسائي_ فقد احتجوا على اسمية (أفعل التعجب) بأمور:

أحدها: أنّه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء[١٠]، واستشهدوا بقول الشاعر:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هُؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمَرِ

و رُدّ هذا من وجوه ثلاثة :

– أن التصغير يتناول اللفظ ، والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل[١١].

– إنما دخله التصغير حملًا على باب (أفعل التفضيل) لاشتراك الوزنين في التفضيل والمبالغة[١٢].

---

(١) يُنظر: شرحه على ألفية ابن مالك ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٢) يُنظر: شرحه لكافية ابن الحاجب ١٠٩١/٢، ١٠٩٢

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ٨٩٢ .

(٤) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ٣٥٩ .

(٥) يُنظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٥٦٠/١ .

(٦) يُنظر: شرحه على ألفية ابن مالك ١٣٩/٢ .

(٧) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦١٣ .

(٨) يُنظر: ائتلاف النصرة ١١٨ – ١٢٠ .

(٩) يُنظر: همع الهوامع ٥٥/٥

(١٠) يُنظر: الإنصاف ١٠٥ ، وأسرار العربية ٧٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٩ ، وشرح المفصل ٤١٢/٤ ، وشرح الرضي ١٠٩١/٢ ، وائتلاف النصرة ١١٨ ، وهمع الهوامع ٥٥/٥ ، وشرح الأشموني٣٦٣/٢ .

(١١) أمالي ابن الشجري ٣٨٤/٢ ، والإنصاف ١١٤، ١١٥ ، وأسرار العربية ٧٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٠.

(١٢) الأصول في النحو ١٠٠/١، و أمالي ابن الشجري ٣٨٦/٢ ، والإنصاف ١١٦ ، وأسرار العربية ٧٩ ، وشرح الرضي ١٠٩٢/٢ ، وهمع الهوامع ٥٥/٥ .

– أن التصغير إنما حَسُنَ في فعل التعجب لأنه أشبه الاسم في جموده ولزومه طريقة واحدة فأخذ بعض أحكامه[١].

وثانيها: الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ، ولو كان فعلًا لوجب أن يكون متصرفًا ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف دل على أنه ليس بفعل فلحق بالأسماء[٢].

ورُدّ بأن عدم تصرف (أفعل التعجب) لايدل على أنه اسم ؛ لأن هناك أفعالًا كثيرة غير متصرفة كنعم وبئس وعسى وليس[٣] وإنما لم يتصرف لوجهين :

– أن واضعي اللغة لما لم يصوغوا للتعجب حرفًا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوه[٤].

– أن الفعل المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال ، والتعجب إنما يكون مما هو موجود في الحال أو كان فيما مضى ، ولا يكون التعجب مما لم يقع لذا كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة تحتمل الاستقبال الذي لا يقع منه التعجب[٥].

وثالثها: الدليل على أنه اسم أن عينه تصح ، نحو: ما أقومه وما أبيعه كما يصح

---

(١) الأصول في النحو ١٠٦/١، ١٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ٣٨٧/٢ ، والإنصاف ١١٧ ، وأسرار العربية ٧٩.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢ ، والإنصاف ١٠٥، وأسرار العربية ٧٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٠ ، وائتلاف النصرة ١١٨ ، وهمع الهوامع٥٤/٥ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢ ، والإنصاف ١١٣ ، وأسرار العربية ٧٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٩١ ، وشرح المفصل ٤١٣/٤ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢ ، والإنصاف ١١٣، وأسرار العربية ٧٨ ، وائتلاف النصرة ١٢٠ ، وهمع الهوامع ٥٥/٥ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢ ، والإنصاف ١١٣ ، وأسرار العربية ٧٨ ، وشرح المفصل ٤١٤/٤ ، وائتلاف النصرة ١٢٠ ، وهمع الهوامع ٥٥/٥ .

الاسم في نحو: هذا أقوم منك ، وأبيع منك ، ولو أنه فعل لوجب أن يعتل كالفعل نحو : أقام وأباع[1].

و رُدّ هذا من وجوه ثلاثة:

– أن تصحيح عينه لا يخرجه عن أن يكون فعلًا ، فهناك أفعال متصرفة مصححة نحو: أَغْيَمَتِ السَّمَاءُ ، واسْتَـنْوَقَ الجَمَلُ ، واسْتَحْوَذَ يَسْتَحْوِذُ [2].

– أن التصحيح حصل من حيث حصل التصغير وذلك بحمله على أفعل التفضيل فغلب عليه شبه الأسماء ، والشبه إذا غلب على الشيء لا يُخرجه عن أصله[3].

– أن الإعلال نوع تصرف ، و(أفعل التعجب) غير متصرف[4].

وتبع الكوفيين في القول باسمية (أفعل التعجب) صدرُ الأفاضل الخوارزمي إذ قال: "وعندي أن (ماأفْعَل) جملة اسمية لا فعلية ، أصلها: زيدٌ أفْعَلُ ، فقُدّم على المبتدأ الخبرُ ، و(ما) هي الإبهامية ، و(أفعل) في الأصل (أفعل تفضيل) بدليل أن كل ما يُبنى منه أفعل التفضيل يُبنى منه التعجب "[5].

وتمام حسّان إذ قال: " ليس هناك دليل على فعليتها، بل إن هناك ما يدعو إلى الظن أن صيغة التعجب ليست إلا أفعل تفضيل تُنوسي فيه هذا المعنى وأُدخل في تركيب جديد، وبمعنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة ، وليس المنصوب بعده إلا المفضل الذي نراه هنا بعد صيغة التفضيل، ولكنه في تركيب جديد وبمعنى

---

(1) أمالي ابن الشجري ٣٨٩/٢ ، والإنصاف ١٠٦، وأسرار العربية ٧٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٠ ، وشرح المفصل ٤١٢/٤ ، وائتلاف النصرة ١١٩ ، وهمع الهوامع ٥٤/٥ .

(2) أمالي ابن الشجري ٣٩٢/٢ ، والإنصاف ١٢١، وأسرار العربية ٧٩ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٩١ .

(3) المراجع السابقة ، والأصول في النحو ١٠٧/١ ، وهمع الهوامع ٥٥/٥ .

(4) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٠٩٢/٢

(5) شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٣٢٥/٣ .

جديد...فلا جرم أننا نزعم أن صيغة التعجب هي صيغة التفضيل، منقولة إلى معنى جديد في تركيب جديد"[1].

والذي يظهر لي أن قول البصريين والكسائي هو الراجح ؛ لقوة حججهم ، وقلة الاعتراضات الموجهة إليهم ، كما أن فتح (أفعل التعجب) ونصب ما بعده لا يدل إلا على فعليته والله أعلم.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها ١١٤ .

القول في أصل كلمة (الله)

يقول البغدادي نقلًا عن ابن الشجري في أماليه:" و الذي ذهب إليه سيبويه من أن أصل هذا الاسم إِلَه ، قولُ يونس و الكسائي و الأخفش و الفراء و قطرب . وقال بعد وفاقه لهؤلاء : و جائز أن يكون أصله (لَاه) و أصل لَاه (لَيَه) على وزن (فَعَل) ثم أدخل عليه أل. واستدل بقول بعض العرب : لَهْى أبوك ، يريدون لَاه أبوك . قال: فتقديره على هذا القول فَعَل ، والوزن وزن باب و دار "[١].

الشرح والتحليل:

اختلف النحاة في أصل لفظ (الله) أهو مشتق أم لا ؟ وإذا كان مشتقًا فمن أي شيء اشتق؟ وكثرت في ذلك آراؤهم وتباينت أقوالهم .

فذهبت طائفة إلى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق ، لا يجوز حذف الألف و اللام منه كما يجوز نزعهما من الرحمن الرحيم . والدليل على أنه غير مشتق أنه سبق الأشياء كلها ، قالوا: لا نقول : إن اللفظ قديم ، ولكنه متقدم على كل لفظ وعبارة . ويشهد بصحة ذلك قوله عز وجل : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [٢] فهذا نص في عدم المسمى ، وتنبيه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم[٣].

وهذا القول نسبه الزجاجي[٤] وابن خروف[٥] للمازني ، و نسبه ابن يعيش

---

(١) خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ٢٦٧/٢ ، ويُنظر: أمالي ابن الشجري ١٩٥/٢، ١٩٦ ، وهو بحروفه واردٌ في كتاب اشتقاق أسماء الله للزجاجي ٢٣ .

(٢) مريم : ٦٥

(٣) يُنظر: نتائج الفكر ٤١

(٤) اشتقاق أسماء الله ٢٨

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢٤٥/١

لسيبويه[١] ، وعزاه السخاوي للخليل[٢] وقال : " تبعه جماعة من أهل العربية و جماعة من الفقهاء منهم : الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن"[٣]. وعليه ابن العربي[٤] والسهيلي[٥] والسخاوي[٦] وابن مالك[٧] والسمين الحلبي[٨] وابن عادل[٩] .

عادل[٩] .

وذهب سيبويه إلى أنه مشتق ، وأصله (إِلَه) على زنة (فِعَال) فلما أدخلوا فيه الألف و اللام ، حذفوا الألف ، و صارت الألف و اللام خلفًا منها[١٠] .

ونقل البغدادي عن ابن الشجري أن ما ذهب إليه سيبويه من أن أصله (إِلَه) قولُ يونس و الكسائي و الأخفش و الفراء و قطرب .

ومانسبه البغدادي لهؤلاء نسبه لهم قبله الزجاجي[١١]، ونسبه النحاس لسيبويه والكسائي والفراء[١٢]، وعليه الزجاجي[١٣] وابن جني[١٤] والقيسي[١٥] والجرجاني[١٦]

---

(١) شرح المفصل ٤١/١ ، ويُنظر: الكتاب ١٩٥/٢

(٢) سفر السعادة و سفير الإفادة ١/ ١٤، ١٥ .

(٣) المرجع السابق

(٤) يُنظر رأيه في نتائج الفكر ٤١

(٥) المرجع السابق

(٦) سفر السعادة ١٥/١

(٧) شرح التسهيل ١٧٧/١

(٨) الدر المصون ٢٤/١

(٩) اللباب في علوم الكتاب ١٣٨/١

(١٠) الكتاب ١٩٥/٢

(١١) اشتقاق أسماء الله ٢٣

(١٢) معاني القرآن الكريم ٥٢

(١٣) اللامات ٤٨

(١٤) اللمع في العربية ٨٢

(١٥) مشكل إعراب القرآن ١٠٥/١

(١٦) المفتاح في الصرف ١٠٠

والأنباري[١] والعكبري[٢] وابن عصفور[٣].

واعترض بعض النحويين على هذا الرأي ، فقال المبرد متعقبًا سيبويه:" لو كان كما ذكر سيبويه : أن أصله (إِلَاه) لكان قد حذف فاء الفعل و عينه ؛ لأنه يحذف همزة (إِلَه) و هي فاء الفعل ثم تذهب العين إذا دخل الألف واللام ، و لم نَرَ شيئًا يُحذف فاؤه وعينه"[٤].

وأجاب السخاوي عن اعتراض المبرد بقوله :" ليس كما قال ، فإن عينه باقية لم تُحذف"[٥].

وقال ابن مالك :" ليس أصله الإله كما زعم الأكثرون ،... ولو لم يُرد على من زعم أن أصل (الله) الإله إلا بكونه مدعيًا ما لادليل عليه لكان ذلك كافيًا "[٦].

وعلل ذلك بأن (الله) و (الإله) مختلفان في اللفظ و المعنى : أما في اللفظ فلأن أحدهما في الظاهر الذي لاعدول عنه دون دليل معتل العين ، و الثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام ، فهما من مادتين ، و ردهما إلى أصل واحد تحكم و زيغ عن سبيل التصريف . وأما اختلافهما في المعنى فلأن (الله) خاص بربنا تبارك وتعالى في الجاهلية والإسلام ، و الإله ليس كذلك[٧].

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢/١

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٧/١

(٣) المقرب ٥٥٤ .

(٤) يُنظر قوله في سفر السعادة وسفير الإفادة ١١/١ ، وخزانة الأدب ٢٦٧/٢ ، ولم أقف عليه في مؤلفاته.

(٥) سفر السعادة و سفير الإفادة ١١/١

(٦) شرح التسهيل ١٧٧/١

(٧) يُنظر: المرجع السابق

ثم فصّل القول بأن مراد الزاعمين باشتقاق (لفظ الجلالة) من (الإله) لايخلو من أحد أمرين: أحدهما : أن تكون الهمزة حُذفت ابتداء ثم أُدغمت اللام في اللام. وأبطله بأن حاصله ادّعاء حذف بلا سبب[١] ولا مشابهة ذي سبب[٢] من كلمة ثلاثية اللفظ ، فذِكْرُ الفاء تنبيه على أن حذفها أشد استبعادًا من حذف العين و اللام ؛ لأن الأواخر و ما اتصل بها أحق بالتغيير من الأوائل .

و ثانيهما : أن تكون الهمزة نُقلت حركتها إلى اللام الأولى ، وحُذفت هي على مقتضى النقل القياسي . قال : وهو أحق بالبطلان ؛ لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه :

- نقل حركة همزة في كلمتين على سبيل اللزوم ، و لا نظير لذلك .
- نقل حركة همزة إلى مثل ما بعدها ، و ذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين ، وهو أثقل من تحقيق الهمزة بعد ساكن ؛ لأن اجتنابه في اللام آكد ، إذ هو ملتزم في : أوعَدَ و بابه ، بخلاف النقل فإنه لم يلتزم إلا في أفعال الرؤية .
- مخالفة الأصل من تسكين المنقول إليه الحركة ، و ذلك يوجب كون النقل عملًا كلا عمل ؛ لأن المنقول إليه كان ساكنًا ثم حُرك بحركة الهمزة إبقاء عليها و صونًا لها من محض الحذف ، وإذا سكن فات ذلك ، و عاد الحرف إلى ما كان عليه قبل النقل ، فكأن النقل لم يكن ، و مع هذا ففاعل هذا التسكين بعد النقل بمنزلة من نقل في يَئس فقال: ييس ، ثم سكن فقال: يَيْس ، فلا يخفى ما في هذا من القبح مع كونه في كلمة واحدة ، و المدعَى في الله من كلمتين ، فهو أمكن في الاستقباح ، و أحق بالإصلاح .

---

(١) تنبيه على أن الفاء قد تحذف بسبب كحذف واو عدة

(٢) تنبيه على أن الفاء قد تحذف لا لسبب بل لشبهه وزناً و اعتلالاً كما في رِقَة بمعنى وَرِق

- إدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة ، و ذلك بمعزل عن القياس ؛ لأن الهمزة المنقولة الحركة في تقدير الثبوت فإدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغام أحد المنفصلين في الآخر.

وذهب بعض النحويين إلى أن لفظ الجلالة (الله) مشتق ، وأن أصله (لَاه) و أصل لَاه : لَيَه ، على وزن (فَعَل) ، ثم أُدخل عليه الألف و اللام فقيل: الله ، واستُدل على ذلك بقول بعض العرب : لَهْيَ أبوك ، يريدون : لَاهَ أبوك ، ويُنسب لسيبويه[١] ، والمبرد[٢].

قيل : أنشد سيبويه للأعشى:

كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَاحٍ يَسْمَعُهَا لَاهُهُ الكُبَارُ[٣]

و لذي الإصبع العدواني:

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[٤]

وأجاب البغدادي بأن هذين البيتين لَيْسا في كتاب سيبويه ، وليس في الشعر دليل على أن أصل لفظ الجلالة (لَاه) ؛ لجواز أن يكون (لَاه) مخفف (إِلَه) وحُذفت الهمزة لضرورة الشعر[٥].

---

(١) يُنظر: اللامات ٤٨ ، ومعاني القرآن الكريم للنحاس ٥٣ ، وشرح التصريف للثمانيني ٣٩٧ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٦/٢ ، وشرح المفصل ٤٢/١ ، وشرح الملوكي في التصريف ٣٦٠ ، وسفر السعادة ١٥/١ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٤٥٧/١ ، وخزانة الأدب ٢٦٦/٢ .

(٢) يُنظر: سفر السعادة ١٠/١، ١١ ، وخزانة الأدب ٢٦٦/٢ .

(٣) ديوان الأعشى ٢٨٣

(٤) ديوان ذي الإصبع العدواني ٨٩ .

(٥) خزانة الأدب ٢٦٨/٢

وذهب آخرون إلى أن الأصل فيه (الهاء) و هي الهاء التي تكون كناية عن الغائب ، قيل: و ذلك أنهم أثبتوه موجودًا في نظر عقولهم ، و أشاروا إليه بهاء الكناية ، ثم زيدت فيه لام الملك ، إذ علموا أنه خالق الأشياء و مالكها ، فصار (له) ثم زيدت فيه الألف واللام تعظيمًا.

وهذا القول ذكره السخاوي في سفر السعادة و نسبه لبعض النحويين و لم يسمهم[1].

والذي أميل إليه القول الأول وهو أن لفظ الجلالة (الله) اسم مرتجل للعلمية غير مشتق من شيء ؛ لأن الدليل يعضده ، ولأن غيره من الأقوال ظن و تخمين لا دليل عليه.

---

(1) ١٣/١

القول في اشتقاق لفظ (ناس)

يقول البغدادي :" واعلم أنهم اختلفوا في (ناس) فقال الجمهور: أصله أُنَاس ، فقيل : جمع إنسان ، وقيل: اسم جمع له. وقال الكسائي : هو اسم تام وعينه واو ، من نَاسَ يَنُوسُ إذا تحرك"[١].

الشرح والتحليل:

اختلف النحويون في اشتقاق (ناس) ، فذهب سيبويه وأصحابه إلى أن أصله همزة و نون و سين ، و الأصل أُنَاس اشتقاقًا من الأُنْسِ[٢]، يقول الشاعر:

وَمَا سُمِّيَ الإنْسَانُ إِلَّا لِأُنْسِهِ وَلَا الْقَلْبُ إِلَّا أَنّهُ يَتَقَلَّبُ[٣]

ثم حذفت الهمزة تخفيفًا فصار (نَاس) ووزنه على هذا القول (عَال) ، ووافقهم في ذلك الفراء[٤]، وتبعهم الفارسي[٥]، والثمانيني[٦]، والجرجاني[٧]، وابن الشجري[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن عصفور[١٠] ، والرضي[١١] ، وأبو حيان[١٢].

---

(١) خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ٢٨٧/٢

(٢) الكتاب ١٩٦/٢ ، ويُنظر قولهم في أمالي ابن الشجري ١٩٣/٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٧/٢ .

(٣) البيت بلا نسبة في نهاية الأرب ١٠/٢ ، والدر المصون ١١٩/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٢٨/١ .

(٤) يُنظر: المراجع السابقة ، وإعراب القرآن للنحاس٢١ ، وأمالي ابن الشجري١٩٣/٢، والبحر المحيط١٧٩/١.

(٥) المسائل الحلبيات ١٧٠

(٦) شرح التصريف ٣٩٩

(٧) المفتاح في الصرف ١٠٠

(٨) أماليه ١٩٣/٢

(٩) شرح الملوكي في التصريف ٣٦٢

(١٠) الممتع في التصريف ٣٠٩ ، والمقرب ٥٥٤ .

(١١) شرحه لكافية ابن الحاجب ٤٥٥/١

(١٢) المبدع المخلص من الممتع في علم الصرف ١٣٢ .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [1] ، وقول الشاعر:

الشاعر:

وَكُلُّ أُنَاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فهو سَارِبُ[2]

وقول الآخر:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُم دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[3]

واعترض عليه الكسائي فقال: "(نَاس وأُنَاس) لغتان ليست إحداهما أولى من الأخرى ، يدل على ذلك أن العرب تُصغِّر نَاسًا نُوَيسًا ، ولو كان ذلك الأصل لقالوا: أُنَيس"[4].

وعن قوله أجاب ابن الشجري: "إنما قالوا في تحقيره : نُوَيس ، فلم يردوا فاءه ؛ لأن رد المحذوف إنما يلزم في التحقير للحاجة إليه ، كقولك: في تحقير عِدَة و زِنَة : وُعَيدة و وُزَينة ، و في أبٍ و أخٍ : أُبيّ و أُخيّ ، ألا ترى أنك لو لم ترد المحذوف من عِدَة أوقعت ياء التحقير ثالثة بعد الدال و حركتها بالفتح ؛ لوقوع تاء التأنيث بعدها ، فصارت الكلمة إلى عُدَيَة بزنة : فُعَلَة ، و حقيقة زنتها : عُلَيَّة ، لأن وزن عِدة : عِلَة و الياء زائدة للتحقير ، فخرجت بذلك عن مثال التحقير ، ثم انقلبت الياء ألفًا ؛ لتحركها و انفتاح ما قبلها ، فصارت إلى عُداة ، و هذا إفساد مستحكم ؛ لأن ياء التحقير لا تمسها الحركة ، و لو لم ترد اللام من أبٍ و أخٍ وقعت ياء التحقير

([1]) الإسراء : ٧١

([2]) البيت للأخنس التغلبي في إصلاح المنطق ٢٠١ ، و بلا نسبة في شرح المفصل ٥٢٤/٤ ، والدر المصون ١١٩/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٢٨/١ .

([3]) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٤٥

([4]) يُنظر قوله في إعراب القرآن للنحاس ٢١ ، وشرح الملوكي في التصريف ٣٦٣ ، ومعاني القرآن للكسائي ٦٢.

طرفًا ، ولزم تحريكها بحركات الإعراب ثم قلبها ألفًا لانفتاح ما قبلها ، فصار إلى أبًا وأخًا ، و ليس في تحقير (أُنَاس) شيء يُخرج باب التحقير عن قياسه ؛ لأن قولنا : نَاس و إن كان بوزن عَال فإنه مماثل لبَاب ، وإن كان بَاب وزنه فَعْل و كذلك تحقيره مماثل لتحقيره"[١].

ومن الذين ردّوا هذا المذهب ابن مالك إذ قال :" الصحيح أن نَاسًا وأُنَاسًا لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفتين :إحداهما أنس ، و الثاني نوس"[٢].

ونسب البغدادي للكسائي القول بأن (نَاس) اسم تام وعينه واو ، وأصله نَوس فقلبت الواو ألفًا لتحركها و انفتاح ما قبلها فصار (نَاس) و وزنه على هذا القول (فَعَل) .

والذي نسبه البغدادي للكسائي نسبه له قبله ابن الشجري[٣] والنويري[٤] وأبو حيان[٥] والسمين الحلبي[٦] وابن عادل[٧]. وقيل : وافق الكسائي من الكوفيين سلمة بن عاصم[٨]، وتبعهم ابن مالك[٩]، وابن القيم[١٠].

واستدل أصحاب هذا المذهب بأن تحقير (ناس) : نُوَيس كبُوَيب ، و أنه لو كان أصله (أُنَاس) لقيل في تحقيره: أُنَيس.

---

(١) أماليه ١٩٣/٢، ١٩٤

(٢) شرح التسهيل ١٧٨/١

(٣) أمالي ابن الشجري ١٩٣/٢.

(٤) نهاية الأرب ١٠/٢.

(٥) تفسير البحر المحيط ١٧٩/١.

(٦) الدر المصون ١١٩/١

(٧) اللباب في علوم الكتاب ٣٢٩/١.

(٨) أمالي ابن الشجري١٩٤/٢ ، و نهاية الأرب ١٠/٢

(٩) شرح التسهيل ١٧٨/١

(١٠) الضوء المنير على التفسير ٥٥٥/٦ .

وذهب آخرون إلى أن أصله نون و سين و ياء ، و الأصل (نَسِي) ، ثم قلبت اللام إلى موضع العين فصار نَيسًا ، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها و انفتاح ما قبلها فصار (ناس) ووزنه على هذا القول (فَلَع) بالقلب[1]. يقال: سموا بذلك لنسيانهم لنسيانهم ، و منه الإنسان لنسيانه ، يقول الشاعر:

فَإِنْ نَسِيْتَ عُهُودًا مِنْكَ سَالِفَةً فَاغْفِرْ فَأَوَّلُ نَاسٍ أَوَّلُ النَّاسِ[2]

ومثله:

لاَ تَنْسَيَنْ تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيْتَ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسِي[3]

ونُسب هذا القول للكوفيين[4] ، وضعّفه ابن القيم[5].

والذي يظهر لي أن أقرب الأقوال إلى القبول قول سيبويه ، وهو أن أصل (نَاس) : أُنَاس ، اشتقاقًا من الأُنْسِ ؛ لأنه أسهل الأقوال وأقربها للمعنى .

---

(1) يُنظر: المسائل الحلبيات ١٧٠ ، ونهاية الأرب ١١/٢ ، وتفسير البحر المحيط ١٨٠/١ ، والدر المصون ١١٩/١، ١٢٠ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٢٩/١ ، وخزانة الأدب ٢٨٧/٢.

(2) البيت بلا نسبة في الدر المصون ١٢٠/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٢٩/١ .

(3) البيت لأبي تمام في نهاية الأرب ١١/٢ ، وبلا نسبة في الدر المصون ١٢٠/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٢٩/١ .

(4) نهاية الأرب ١١/٢

(5) الضوء المنير على التفسير ٥٥٦/٦ .

القول في توجيه رفع الفرقدين من قول الشاعر:

وَ كُلّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَان[1]

يقول البغدادي : "... وفي البيت تخاريج أخر: إحداها للكوفيين ، نقله عنهم ابن الأنباري في مسائل الخلاف : أن إلا هنا بمعنى الواو ... وثانيها ما ذهب إليه الكسائي : أن أصله إلا أن يكون الفرقدان ، و قد رَدّ سيبويه هذا القول..." [2].

الشرح والتحليل:

اختلف النحاة في توجيه رفع الفرقدين في البيت السابق ، فذهب سيبويه وأصحابه إلى أن (إلا) هنا بمعنى (غير)[3] وهي مع مابعدها صفة لموصوف مذكور قبلها أي: كل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه ، و لما كان الإعراب لا يظهر على (إلا) ظهر في الاسم الواقع بعدها.

ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾[4] أي : لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولهذا كان مابعدها مرفوعًا ، ولايجوز أن يكون الرفع على البدل ؛ لأن البدل في الإثبات غير جائز؛ لأن البدل يوجب إسقاط الأول ، ولايجوز أن تكون (آلهة) في حكم الساقط ؛ لأنك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك : لو كان

([1]) البيت لعمرو بن معدي كرب في الكتاب ٣٣٤/٢ ، ولسان العرب ٤٣٢/١٥ ، ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ٩٠، ولعمرو أو لحضرمي في الخزانة ٤٢٦/٣ ، والدرر اللوامع ٤٩٤/١ ، والفرقدان: نجمان قريبان من القطب.

([2]) خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ٤٢٣/٣

([3]) الكتاب ٣٣٥/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٣/١ ، ١٢٤ ، وينظر رأيهم في خزانة الأدب ٤٢٣/٣

([4]) الأنبياء : ٢٢

فيهما إلا الله ، وذلك لايجوز[١] .

وتبع البصريين في جعل (إلا) بمعنى (غير) الجوهري[٢] والهروي[٣] والفارقي[٤] والفارقي[٤] والصيمري[٥] وابن الدهان[٦] وصدر الأفاضل[٧] وأبو حيان[٨] والشاطبي[٩] .

ونسب البغدادي للكسائي القول بأن أصله : إلا أن يكون الفرقدان ، فَرَفَعَ الفرقدين بيكون التامة ، ونَسبَ لغيره من الكوفيين القول بأن (إلا) بمعنى الواو.

والذي نسبه البغدادي للكسائي نسبه له قبله الرضي الاستراباذي[١٠].

ورَدّ سيبويه ماذهب إليه الكسائي بقوله: "لا يجوز الرفع على (إلا أن يكون) ؛ لأنك لا تُضمِّر الاسم الذي هذا من تمامه ؛ لأن (أنْ) تكون اسمًا"[١١]. أي: أن و ما بعدها تؤول بمصدر.

وحجة الكوفيين في جعل (إلا) بمعنى (الواو) أنها تأتي بمعناه كثيرًا ، ومنه:

قوله تعالى : ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ [١٢]

---

(١) الإنصاف ٢٣٥

(٢) الصحاح ٢٥٤٥

(٣) الأزهية في علم الحروف ١٧٤

(٤) الإفصاح ٣٧٤

(٥) التبصرة والتذكرة ٣٨٣

(٦) الغرة في شرح اللمع ٥١٦

(٧) شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٤٧٠/١ ، ٤٧٣

(٨) تذكرة النحاة ٢٩٥

(٩) المقاصد الشافية ٣٤٧/٣

(١٠) شرحه لكافية ابن الحاجب ١٠٧٢/٢

(١١) يُنظر: الكتاب ٣٣٥/٢

(١٢) البقرة : ١٥٠

أي: ولا الذين ظلموا .

وقوله تعالى :﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [1]

أي: ومن ظلم لا يحب أيضًا الجهر بالسوء.

ورُدّ مذهبهم بأن (إلا) لا تكون بمعنى الواو؛ لأن (إلا) للاستثناء ، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول ، والواو للجمع ، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول ، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر[2] .

ولاحجة فيما استدلوا به ؛ لأن (إلا) في الآية الأولى استثناء منقطع ، و المعنى: لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة ، و الثانية معناها : لكن المظلوم يجهر بالسوء لما يلحقه من الظلم ، فيكون في ذلك أعذر ممن يبدأ بالظلم[3].

وذكر الأنباري في الإنصاف توجيهًا آخر للبيت وهو أن (إلا) للاستثناء المنقطع ، والمعنى: لكن الفرقدان لا يفترقان[4].

والبيت عند ابن الحاجب فيه شذوذان : أحدهما : وصف المضاف و المشهور وصف المضاف إليه ، وثانيهما: الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر[5] .

أما ابن مالك فيحمل مثل هذا البيت على المعنى إذ يقول معقبًا على قول الشاعر:

---

(1) النساء : ١٤٨

(2) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٣

(3) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٤ ، ٤٠٥

(4) الإنصاف ٢٣٥

(5) الإيضاح في شرح المفصل ٣٧١/١

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلاَّ الصَّبَا وَالْجَنُوبُ[1]

"لأن تغيب بمعنى لم يحضر"[2] وعن قول الشاعر:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهَا مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلاّ النُّؤْيُ وَ الْوَتِدُ[3]

قال: "تغير بمعنى لم يبق على حاله"[4].

ونقل البغدادي عن بعض شراح المفصل تخريجًا آخر للبيت وهو أن (إلا) بمعنى حتى ، والمعنى: كل أخ مفارقه أخوه حتى إن الفرقدين مع شدة اجتماعهما و كثرة مصاحبتهما يُفْرق كل واحدٍ منهما عن صاحبه ، فما ظنك بغيرهما![5]

وردّه بقوله : "ليس المعنى على ما زعموا و فيه تعسف"[6].

وزاد توجيهًا آخر وهو أن تكون (إلا) للاستثناء ، والفرقدان منصوب بعد تمام الكلام الموجب ، لكنه بفتحة مقدرة على الألف على لغة من يُلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة[7]. وهو أقرب الوجوه للقبول؛ لسهولته وعدم التكلف فيه، والله أعلم.

([1]) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٨١/٢ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٧٠/١ ، وهمع الهوامع ٢٧٢/٣.

([2]) شرح التسهيل ٢٨١/٢

([3]) للأخطل في ديوانه ٨٦ ، والصريمة: اسم موضع.

([4]) شرح التسهيل ٢٨١/٢

([5]) خزانة الأدب ٤٢٤/٣، ٤٢٥ ، ولم أعثر عليه في شروح المفصل التي وقفت عليها.

([6]) خزانة الأدب ٤٢٤/٣، ٤٢٥

([7]) المرجع السابق

القول في توجيه قول الفرزدق (إلا مسحتًا أو مجلفُ)

وعَضُّ زَمانٍ يا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ من المَالِ إلاّ مُسْحَتًا أو مُجلَّفُ[1]

يقول البغدادي: "... وقد تكلف له العلماء عدة توجيهات ، ذكر الشارح المحقق منها ثلاثة أوجه ... وبقي غير ماذكره توجيه الفراء ، قال: إن مجلفًا مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، كأنه قال: أو مجلف كذلك ... وبقي أيضًا توجيه الكسائي ، وهو أن مجلفًا معطوف على الضمير المستتر في مسحت"[2].

الشرح والتحليل:

أُنشد البيت أعلاه بثلاث روايات"[3] :

أحدها: فتح الياء والدال من (يَدَع) ونصب (مُسْحَت) ، وهي أشهرها.

والثانية: فتح الياء من (يَدِع) وكسر الدال ، ورفع (مُسْحَت).

والثالثة : ضم الياء وفتح الدال ، ورفع (مُسْحَت).

واختلف النحاة في تفسير رفع (مُجَلَّف) في الرواية المشهورة ، فذهب الخليل بن أحمد إلى أنه محمول على المعنى ؛ لأن معنى لَمْ يَدَع من المالِ إلا مُسْحَتًا: لم يبقَ

([1]) البيت للفرزدق في ديوانه ٣٨٦

([2]) خزانة الأدب ١٤٨/٥

([3]) الحلل في شرح أبيات الجمل ١٤٤

من المالِ إلا مُسْحَتٌ فحمل (مُجَلَّف) على ذلك[١].وتبعه أبو علي[٢] وابن يعيش[٣].

ونسب البغدادي للكسائي القول بأن (مُجَلَّف) معطوف على الضمير المستتر في (مُسْحَت) ؛ لأن (مُسْحَت) مفعول به لقوله (لمْ يَدَع) منصوب ، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل .

والذي نسبه البغدادي للكسائي نسبه له قبله ابن السِّيد[٤] وابن خروف[٥] وابن حمزة العلوي[٦] والسمين الحلبي[٧] وابن عادل[٨] .

وردّه ابن عصفور بقوله : " ضعيف من جهة اللفظ فاسد من طريق المعنى ، فأما ضعفه من طريق اللفظ فإنه لا يُعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ، ولا طول قائم مقام التأكيد إلا ضرورة . وأما فساده من طريق المعنى فإن المُسْحَت هو المُسْتأصَل والمُجَلَّف هو الذي أكثره قد ذهب ، فلا يُتصور أن يوصف المجلف بأنه مسحت"[٩].

وقال ابن عادل : "وكان من حق هذا أن يفصل بينهما بتأكيد ما ، إلا أن القائل بذلك وهو الكسائي لايشترط ، وأيضًا: فهو جائز في الضرورة عند الكل"[١٠].

---

(١) يُنظر قوله في إيضاح الشعر للفارسي ٥٧٨، ٥٧٩ ، والمسائل العضديات ٧٦ ، ٧٧ ، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٢٩٥ ، وخزانة الأدب ١٤٦/٥.

(٢) إيضاح الشعر ٣٤٧ ، ٥٧٧ ، والمسائل العضديات ٧٦ .

(٣) شرح المفصل ١٠٤/١ .

(٤) الحلل في شرح أبيات الجمل ١٤٤ ، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٧١ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ٨٤٩/٢ .

(٦) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٦٥٢/١ .

(٧) الدر المصون ٦٢/٨

(٨) اللباب في علوم الكتاب ٢٩٣/١٣

(٩) شرح جمل الزجاجي ٢٩٨/٢

(١٠) اللباب في علوم الكتاب ٢٩٣/١٣

وذهب الفراء إلى أن (مُجَلَّف) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، كأنه قال : أو مُجَلَّف كذلك ، فعطف جملة على جملة ، كقولك: رأيتُ زيدًا وعمرٌو مَرّ بي أيضًا[١] وتبعه الزجاجي[٢] والنحاس[٣] والأنباري [٤] وابن خروف [٥].

واعترض عليه ابن عصفور بقوله : "و مذهبه فاسد ؛ لأنه لا يُبتدأ بالنكرة من غير شرط"[٦].

وهناك توجيه آخر يُنسب لأبي علي الفارسي وهو أن (مُجَلَّف) معطوف على (عضّ) وهو مصدر جاء على صيغة المفعول ، كأنه قال: وعضّ زمان أو تجليف[٧]. واستحسنه الحلبي[٨] وابن عادل[٩].

وردّه ابن عصفور بقوله : " هذا فاسد من طريق المعنى ؛ لأن المُسْحَت : المُسْتأصَل ، والمُجَلَّف : الذي ذهب أكثره ، فلا يتصور أن يُقال : التجليف لم يدع من المالِ إلا مُسحتًا"[١٠].

---

(١) يُنظر رأيه في الحلل في شرح أبيات الجمل ١٤٤ ، والحلل في إصلاح الخلل ٢٧١ ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ٦٥٢/١ ، والدر المصون ٦١/٨ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٢/١٣ ، و خزانة الأدب ١٤٨/٥.

(٢) الجمل في النحو ٢٠٥ .

(٣) إعراب القرآن ٣٥٤ .

(٤) الإنصاف ١٦٠

(٥) شرح جمل الزجاجي ٨٤٨/٢

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٩٨

(٧) يُنظر رأيه في الحلل في شرح أبيات الجمل ١٤٥ ، والحلل في إصلاح الخلل ٢٧١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٨٤٩/٢ ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ٦٥٢/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٣/١٣ ، وخزانة الأدب ١٤٧/٥ .

(٨) الدر المصون ٦٢/٨

(٩) اللباب في علوم الكتاب ٢٩٣/١٣

(١٠) شرح جمل الزجاجي ٢٩٨/٢

وذهب ابن جني إلى أن (مُجَلَّف) مرفوع بفعل مقدر دل عليه (لم يَدَع) والتقدير: أو بَقِي مُجَلَّف [١]. واستحسنه ابن عصفور [٢].

وقيل: رفع (مُجَلَّف) على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: هو مُجَلَّف، أو الباقي مُجَلَّف. ويُنسب لثعلب[٣] وجماعة من البصريين[٤]، واستحسنه ابن عصفور[٥].

وكان أبو عمرو و يونس لا يعرفان للرفع وجهًا[٦] ، وقال ابن قتيبة : " رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة ، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يُرتضى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال و تمويه ، وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه فشتمه وقال: عليّ أن أقول و عليكم أن تحتجوا "[٧].

والذي أميل إليه قول ابن جني ، وهو أن (مُجَلَّف) فاعل لفعل محذوف ، والتقدير: أو بقي مُجَلَّف ؛ لأنه أقرب للمعنى ، ويجوز أن يكون التقدير : أو الباقي مُجَلَّف، فيكون (مُجَلَّف) خبرًا لمبتدأ محذوف ، أما قول الكسائي وقول الفراء وقول أبي علي فتكلفها واضح ، وكفاني بيانه ابن عصفور.

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٣٦٥/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢٩٨/٢

(٣) يُنظر : خزانة الأدب ١٤٧/٥

(٤) يُنظر: الحلل في إصلاح الخلل ٢٧٠ ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ٦٥٢/١ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢٩٨/٢

(٦) يُنظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ١٣٠ ، وخزانة الأدب ١٤٤/٥ .

(٧) الشعر والشعراء ٨٩/١ .

القول في ويـكأن

قال تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ (١)

يقول البغدادي نقلًا عن ابن جني في المحتسب:" في وَيْكَأَنَّه ثلاثة أقوال : منهم من جعلها كلمة واحدة فلم يقف على وَي ، ومنهم من يقف على وَي ، ويعقوب يقف على وَيْك ... ومن قال إنها وَيْك فكأنه قال: أعجب لأنه لايفلح الكافرون . وينبغي أن تكون الكاف هنا حرف خطاب ؛ لأن وَي ليست مما يضاف . ومن وقف على وَيْك ثم استأنف فينبغي أن يكون أراد أن يُعلم أن الكاف من جملة وَي ، وليست بالتي في صدر كأن .

ويشهد لهذا المذهب قول عنترة :

قِيْلُ الفَوَارِسِ وَيكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ(٢).

وقال الكسائي فيما أظن : أراد ويلك ثم حذف اللام "(٣).

وقال نقلًا عن ابن الشجري في أماليه :" قال المفسرون في قول الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ (٤) معناه :ألم تَرَ أن الله . ومثل ذلك: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا

---

(١) القصص :٨٢

(٢) عجز بيت لعنترة في ديوانه ٢٠ ، وصدره : *وَلَقَدْ شَفَا نَفسِي وَأَبْرَأ سُقْمَهَا*.

(٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٤٠٧/٦، ٤٠٨ ، ويُنظر: المحتسب ١٥٥/٢، ١٥٦ .

(٤) القصص:٨٢

يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [1]. واختلف فيها اللغويون فقال الخليل: إنها وَي مفصولة من كأن ، والمراد بها التشبيه . وإلى هذا ذهب يونس وسيبويه والكسائي"[2].

الشرح والتحليل:

اختلف النحاة في (وَيْكَأَنَّ) على أقوال ، فروى سيبويه عن الخليل أنها (وَي) مفصولة من (كأن) والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نُبهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا[3].

وهذا القول نسبه ابن جني[4] والزمخشري[5] وابن عطية[6] وابن يعيش[7] والرضي[8] والمرادي[9] والأشموني[10] لهما ، ونسبه ابن عاشور لهما وليونس[11]، وقيل: هو قول البصريين[12]. واختاره ابن جني[13] والبغدادي[14].

ورده الرضي بقوله :" في هذا نوع تعسف في المعنى ؛ لأن معنى التشبيه غير

---

(1) القصص: ٨٢

(2) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٤٢٢/٦ ، ويُنظر: أمالي ابن الشجري ١٨٣/٢

(3) الكتاب ١٥٤/٢

(4) الخصائص ٦٦٠/٣

(5) الكشاف ٨١١

(6) المحرر الوجيز ١٤٥٢

(7) شرح المفصل ٩٠/٣

(8) شرحه لكافية ابن الحاجب ٣٤٧/٢

(9) توضيح المقاصد والمسالك ١١٦٣

(10) شرحه على ألفية ابن مالك ٤٨٦/٢

(11) تفسير التحرير والتنوير ١٨٧

(12) الحجة في القراءات السبع ٢٧٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٥٠٧/١ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٨٦/٤ .

(13) المحتسب ١٥٥/٢

(14) خزانة الأدب ٤٢٤/٦

ظاهر"[1].

ونُسِب للكوفيين أن الأصل (ويلك) فحُذِفت اللام لكثرة الاستعمال ، وفُتِحت همزة (أنّ) على تقدير فعل مضمر كأنه قال: وَيْكَ اعلم أنّ ، وقيل : على إضمار لام ، والتقدير : وَيْك لأن[2].

ورُدّ قولهم بأنه خطأ من جهات : حذف اللام من ويلك ، وحذف (اعلم) ؛ لأن مثل هذا لا يُحذف لأنه لا يُعرف معناه ، وأيضًا فإن المعنى لايصح ؛ لأنه لا يُدرى من خاطبوا بهذا[3].

ونسب البغدادي للكسائي نقلًا عن ابن جني أن الأصل في (وَيْك) ويلك ، فحذف اللام ، ونَسَب له نقلًا عن ابن الشجري أن (وَيْكَأنَّ) مركبة من (وَي) و(كأن).

والذي عزاه ابن جني للكسائي عزاه له أيضًا ابن يعيش[4] وأبو حيان[5] والمرادي[6] والحلبي[7] وابن هشام[8] وابن عادل[9] والأزهري[10] ، أما مانسبه له ابن ابن الشجري فلم أقف على من نسبه له غيره .

---

(1) شرحه لكافية ابن الحاجب ٣٤٧/٢

(2) الحجة في القراءات السبع ٢٧٩ ، والكشاف ٨١١.

(3) إعراب القرآن للنحاس ٧٢٤ ، وخزانة الأدب ٤٢٤/٦

(4) شرح المفصل ٩٢/٣ .

(5) البحر المحيط ١٣١/٧ ، وارتشاف الضرب ٢٢٩٣.

(6) توضيح المقاصد والمسالك ١١٦٣ .

(7) الدر المصون ٦٩٨/٨ .

(8) مغني اللبيب ٤٢٥ .

(9) اللباب في علوم الكتاب ٢٩٨/١٥

(10) شرح التصريح ٢٨٤/٢

والظاهر أنه لا تناقض بين مانسبه ابن جني للكسائي وبين مانسبه له ابن الشجري ، فالأول قوله في (وَيْكَ) والثاني قوله في (وَيْكَأَنَّ) فهما عنده لفظان من أصلين مختلفين ، ومما يدل على هذا:

– أن الكسائي قد وقف على (وَي) في قراءته[١]، ولو كان أصلها عنده (وَيلك) لوقف على ويك.

– أن غيره من النحاة يرى أنهما من أصلين مختلفين ، يقول الفراء :"و أما حذف اللام من (وَيلك) حتى تصير (وَيْكَ) فقد تقوله العرب لكثرتها في الكلام كقول عنترة : ولقد شفى نفسي ...البيت"[٢].

وقال: " وقوله تعالى :﴿ وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [٣] في كلام العرب تقرير . كقول الرجل : أما ترى إلى صنع الله "[٤]. فعُلِم من كلامه أن (وَيْكَأنَّ) عنده كلمة بسيطة بمعنى ألم ترَ ، لا أنها مركبة من كلمتين[٥].

ويقول أبو بكر ابن الأنباري معقبًا على بيت عنترة :" وقوله : وَيْك معناه ويلك ، فأسقط اللام ، ومعناه في غير هذا ألم تر ، قال الله عز وجل : ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ "[٦]

وهناك من قال بأن وَيْكأنَّ مركبة من (وَي) و(كاف الخطاب) و(أنّ) ، وانفتحت

---

(١) يُنظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ٣٧٧ ، وقراءة الكسائي رواية أبي عمر الدوري عن طريق ابن مقسم ٩٤ ، والنشر في القراءات العشر ١٥١/٢.

(٢) معاني القرآن ٣١٢/٢

(٣) القصص: ٨٢

(٤) معاني القرآن ٣١٢/٢

(٥) خزانة الأدب ٤٠٦/٦

(٦) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٥٩ .

أن بتقدير اللام[١]. وعليه أبو حيان[٢] والمرادي[٣] وابن هشام[٤] والأشموني[٥]. ونُسب ونُسب للأخفش[٦]، ولم يقُل به في معانيه وإنما اكتفى بقوله :" والمفسرون يفسرونها ألم تر أن الله"[٧].

وقيل: (وَي) كلمة برأسها ، والكاف للتعليل ، و(أنّ) ومافي حيزها مجرورة بها ،أي: أعجب لأنه لايفلح الكافرون[٨]. ونسبه الأزهري للخليل وسيبويه[٩]. والذي جاء جاء في الكتاب أنها مركبة من (وي) و(كأن) كما تقدم .

والذي يظهر لي أن الأقرب إلى القبول رأي الفراء وابن الأنباري وهو أن (وَيْكأنَّ) كلمة متصلة بسيطة ومعناها: ألم تر ؛ لأنه أسهل الأقوال وأقربها للمعنى.

---

(١) يُنظر: الكشاف ٨١١ ، وشرح التصريح ٢٨٣/٢ ، وخزانة الأدب ٤٢٣/٦ ، وتفسير التحرير والتنوير ١٨٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢٢٩٢

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١١٦٢

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٢٥ .

(٥) شرحه على ألفية ابن مالك ٤٨٦/٢

(٦) يُنظر: مغني اللبيب ٤٢٥ ، وشرح التصريح ٢٨٣/٢ ، وتفسير التحرير والتنوير ١٨٧ .

(٧) معاني القرآن ٤٧٢/٢ .

(٨) الدر المصون ٦٩٧/٨ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٧/١٥ ، وشرح التصريح ٢٨٣/٢ .

(٩) شرح التصريح ٢٨٣/٢

القول في أصل آية

يقول البغدادي :" وقد اختلف في أصلها على ستة أقوال : أحدها: أن أصلها أيَيَة كقَصَبَة ... وهذا قول الخليل ، والثاني: أن أصلها أيْيَة بسكون العين كحَيّة ، فأعلت بقلب الياء الأولى اكتفاء بشطر العلة ، وهو فتح ماقبلها فقط دون تحركها . قاله الفراء ، وعُزي لسيبويه ... والثالث: أن أصلها آيِيَة كضَارِبَة ، حذفت العين استثقالًا لتوالي ياءين أولاهما مكسورة ، ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية ، قاله الكسائي ، ورُدّ بأنه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم : آي ..." [1].

الشرح والتحليل:

اختلف النحاة في أصل (آية) فتعددت أقوالهم ، وتباينت مذاهبهم ، فقال الخليل : أصلها (أيَيَة) على وزن (فَعَلة) ، والقياس في إعلالها (أياة) فتصح العين وتعل اللام ؛ لأنه إذا اجتمع حرفا علة أُعل الأخير، و لكن عكسوا شذوذًا ، فأعلوا الياء الأولى لتحركها و انفتاح ما قبلها دون الثانية[2].

ونسبَ بعض النحويين هذا القول لسيبويه[3]، ونسبه آخرون له وللخليل[4]،

([1]) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٥١٧/٦، ٥١٨ ، وهو وارد في كتاب شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٧٣٢/٢.

([2]) يُنظر رأيه في الكتاب ٣٩٨/٤ ، والزاهر في معاني كلمات الناس ٣٤٢/١ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ٣٠٠ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ١١٠٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ٧٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٥١٧/٦.

([3]) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣٢ ، والبرهان في علوم القرآن ١٨٨.

([4]) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣٠٨/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٨٧/١.

وقيل: قول الخليل وأصحابه[١]، وعليه ابن يعيش[٢].

ونسب البغدادي للكسائي القول بأن أصل آية : آيِيَة على وزن (فَاعِلَة) ، فحذفت العين استثقالًا لتوالي ياءين أولاهما مكسورة ، ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية.

وهذا ماعزاه له أبو بكر ابن الأنباري[٣] وابن عطية[٤] والعكبري[٥] والرضي[٦] وأبو حيان[٧] والسمين الحلبي[٨] والسلسيلي[٩] والزركشي[١٠] وابن عادل[١١] والأزهري[١٢].

ورُدّ بأنه يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم : آي[١٣].

وقيل: أصلها (أيْيَة) على وزن (فَعْلَة) فأعلت بقلب الياء الأولى ألفًا اكتفاء بشطر العلة ، و هو فتح ماقبلها فقط دون تحريكها . ونُسب للفراء[١٤]، وقيل : هو

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٤٢/١

(٢) شرح المفصل ٤٨٠/٥

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٤٢/١

(٤) المحرر الوجيز ٣٢

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٢٣/٢

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ١١٨/٣

(٧) ارتشاف الضرب ٣٠٠

(٨) الدر المصون ٣٠٨/١

(٩) شفاء العليل ١١٠٠

(١٠) البرهان في علوم القرآن ١٨٨

(١١) اللباب في علوم الكتاب ٥٨٧/١

(١٢) شرح التصريح ٧٣٢/٢

(١٣) يُنظر: المرجع السابق ، و خزانة الأدب ٥١٨/٦ .

(١٤) يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٤٢/١ ، والمحرر الوجيز ٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٠/٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١١٨/٣ ، و ارتشاف الضرب ٣٠١ ، والدر المصون ٣٠٨/١ ، وشفاء العليل ١١٠٠ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٨٧/١ ، وشرح التصريح ٧٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٥١٧/٦ .

قول سيبويه[1].

وعليه أبو البقاء إذ يقول: "لأنها من تأيا القوم إذا اجتمعوا ، وقالوا في الجمع: آيَاء ، فظهرت الياء الأولى ، والهمزة الأخيرة بدل من ياء ، ووزنه أَفْعَال ، والألف الثانية بدل من همزة هي فاء الكلمة ، ولو كانت عينها واوًا لقالوا في الجمع آواء ، ثم إنهم قلبوا الياء الساكنة ألفًا على غير قياس"[2].

واختاره ابن مالك و عدّه أسهل الوجوه[3]؛ لكونه ليس فيه إلا الاجتزاء بشطر العلة ، و إذا كانوا قد عوّلوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياءان نحو: طائي ، وسُمع (اللهمَّ تَـقَبَّلْ تَابَتِي و صَامَتِي)، ففيما اجتمع فيه ياءان أولى لأنه أثقل[4].

وتبعهم السلسيلي فقال معللًا كونه أسهل الوجوه : "لأنه ليس فيه إلا إبدال ألف من حرف علة ساكن ، وليس فيه حذف ، ولا دعوى عكس قاعدة "[5].

وردّ الرضي الأقوال الثلاثة السابقة بأنها لاتخلو من شذوذ في الحذف والقلب[6]، والقلب[6]، وقال الأزهري : "يلزم على كل قول من هذه الثلاثة محذور:

أما القول الأول بأن أصلها (أيَيَة) فإنه يلزم إعلال الحرف الأول دون الثاني وهو شاذ .

وأما على القول بأن أصلها (آيِيَة) فإنه يلزم حذف العين و هي الياء الأولى لغير موجب لحذفها.

---

(1) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٢٢/٢ ، وارتشاف الضرب ٣٠١ ، وشرح التصريح ٧٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٥١٧/٦ .

(2) التبيان في إعراب القرآن ٤٨

(3) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٣١٠ .

(4) يُنظر: شرح التصريح ٧٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٥١٧/٦ .

(5) شفاء العليل ١١٠٠

(6) شرح شافية ابن الحاجب ١١٨/٣

وأما على القول الثالث فإنه يلزم إعلال الحرف الساكن و هو الياء الأولى بقلبها ألفًا ، والقاعدة أن علة القلب مركبة من شيئين: تحركها وانفتاح ماقبلها ، ولم يوجد إلا أحدهما"[١].

وقيل : أصل آية (أَيِيَة) على وزن (فَعِلَة) فقلبت الياء الأولى ألفًا لثقل الكسر عليها وانفتاح ما قبلها . وعُزي لبعض الكوفيين[٢] .

ورُدّ بأن ما كان كذلك يجوز فيه الفك والإدغام كـ" حَيِيَ، و حَيَّ "[٣].

وقال آخرون: أصلها (أَيُيَة) على وزن (فَعُلَة) تحركت العين و انفتح ما قبلها فقلبت ألفًا و صحت الياء بعدها[٤].

ورُدّ بأنه إنما كان يجب قلب الضمة كسرة[٥].

وقيل: أصلها (أَيَيَة) كالقول الأول إلا أنه أُعلت الثانية على القياس فصار (أيَاة) ، ثم قُدمت اللام إلى موطن العين فوزنها: فَلَعَة[٦]. وضعّفه السمين الحلبي[٧] الحلبي[٧] وابن عادل[٨].

والذي يظهر لي أن أصل آية : (أيْيَة) على وزن (فَعْلَة) ؛ لأنه ليس فيه إلا

---

(١) شرح التصريح ٧٣٣/٢

(٢) يُنظر: المحرر الوجيز ٣٢ ، والدر المصون ٣٠٩/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٨٧/١

(٣) يُنظر: شرح التصريح ٧٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٥١٨/٦ .

(٤) يُنظر : ارتشاف الضرب ٣٠١ ، و الدر المصون ٣٠٩/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٨٧/١ ، وشرح التصريح ٧٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٥١٨/٦ .

(٥) يُنظر: شرح التصريح ٧٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٥١٨/٦ .

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب ٣٠١ ، والدر المصون ٣٠٩/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٨٧/١ ، وشرح التصريح ٧٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٥١٨/٦ .

(٧) الدر المصون ٣٠٩/١

(٨) اللباب في علوم الكتاب ٥٨٧/١

الإعلال بقلب الياء الأولى ألفًا اكتفاء بشطر العلة ، وهو فتح ماقبلها فقط دون تحركها ، وهذا مسموع في كلام العرب كقولهم : تَابَتِي ، وصَامَتِي.

القول في إهمال إذن و إعمالها

أُزْجُرْ حِمَارَكَ لاَيَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وَ قَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ[1]

يقول البغدادي: " أنشده على أنه يجوز على مذهب الكسائي أن يكون (لَايَرْتَعْ) مجزومًا بكون (لا) فيه للنهي ، لا أنه جواب الأمر ، و (يُرَدّ) مجزومًا لا منصوبًا بكونه جوابًا للنهي كما هو مذهبه في نحو : لا تكفرْ تدخلْ النار ، أي إنْ تكفرْ تدخلْ النار . فيكون المعنى : لَا يَرْتَع إنْ يَرتعْ يُرَد"[2].

الشرح والتحليل :

اشترط النحاة لإعمال إذن ثلاثة شروط[3]:

- أن تكون مصدرة "والمراد بالمصدرة مالم يكن مابعدها من تمام ماقبلها ، إما لأنها لم يتقدمها شيء ، وإما لأنه تقدمها كلام تام فيجوز أن يُستأنف بها كما لو لم يتقدمها شيء"[4].
- أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا كقولك لمن قال لك : أَزُورُكَ غَدًا : إذن أُكْرِمَك.
- أن تتصل بمنصوبها أو يفصل بينهما بقسم نحو قول الشاعر:

---

(1) للبيت ثلاث روايات : ازجر حمارك لايرتع بروضتنا ، و ارْدُدْ حمارك لا تُنزع سَوِيَّتُه ، واردد حمارك لايرتع بروضتنا ، ونسب لعبدالله بن عَنَمة الضبي في الكتاب ١٤/٣ ، و الأصول في النحو ١٤٨/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٣٩٦ ، وشرح المفصل ٢٢٦/٤ ، وشرح التسهيل ٢١/٤ ، وخزانة الأدب ٤٦٥/٨.

(2) خزانة الأدب ٤٦٢/٨

(3) يُنظر: الكتاب ١٢/٣-١٥ ، والأصول في النحو ١٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠/٤ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٨٤٧/٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣١٧/٢ .

(4) شرح التسهيل ٢٠/٤

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ[1]

فإن لم تكن مصدرة فإما أن تكون واقعة بين واو العطف أو فائه وبين الفعل المستقبل نحو : وإذن آتيك ، أو فإذن آتيك . وهنا يجوز إهمالها وإعمالها[2]. وقال ابن مالك: "إهمالها أكثر"[3]. أو تكون واقعة بين شرط وجزائه ، أو بين مبتدأ وخبره ، أو قسم وجوابه نحو : إن تكرمني إذن أكرمُك ، و أنا إذن آتيك ، وقول كثير:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا[4]

فإن كانت كذاك أُلغيت[5]، وإن كان الفعل بعدها حالًا ألغيت أيضًا[6]كقولك لمن يحدثك: إذن أظنُّك صادقًا. يقول الشلوبين: " فإذا أدخلناها– يعني إذن – على فعل حال لم تعمل وإن كانت متقدمة ؛ لأنه ليس في الدنيا ناصب يدخل على فعل حال ، فوجب هنالك الإلغاء "[7].

وكذلك إذا فصل بينها وبين منصوبها بغير قسم كقولك : إذن زيدٌ يكرمُك ، و إذن طعامَك يأكلُ ، فليس فيه إلا الرفع لوجود الفاصل[8].

---

(1) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٣ .

(2) يُنظر: الكتاب ١٣/٣ ، والأصول في النحو ١٤٩/٢ ، وشرح المفصل ٢٢٧/٤ ، وشرح التسهيل ٢١/٤ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٨٤٧/٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣١٧/٢ .

(3) شرح التسهيل ٢١/٤

(4) ديوان كثير ٣٠٥

(5) الكتاب ١٤/٣ ، والأصول في النحو ١٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٢٢٧/٤ ، وشرح التسهيل ٢١/٤ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣١٧/٢ .

(6) الأصول في النحو ١٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٢٢٧/٤ ، وشرح التسهيل ٢٢/٤ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣١٧/٢ .

(7) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٧٧/٢ .

(8) الأصول في النحو ١٤٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢/٤ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣١٧/٢ .

ونسب البغدادي للكسائي القول بأن (إِذَنْ) من قول الشاعر: (ازجر حمارك ... البيت) ملغاة ؛ لتضمنها معنى الشرط ، و (يُرَدّ) مجزوم بكونه جوابًا للنهي ، والمعنى : لايَرْتَعْ إنْ يَرْتَعْ يُرَد. والذي نسبه البغدادي للكسائي نسبه له قبله الرضي الاستراباذي[١].

وأما النحاة – غير الكسائي – فيجعلون (إِذَنْ) مصدرة ، و(يُرَدّ) منصوبًا بها[٢] ، يقول سيبويه: "هذا منقطع من الكلام الأول وليس معتمدًا على ماقبله ؛ لأن ماقبله مستغن"[٣].

وقال ابن السراج : "هذا نصب ؛ لأن ماقبله من الكلام قد استغنى وتم ، ألا ترى أن قوله: (ارْدُدْ حمارك لا تُنزع سَوِيَّتُه) كلام قد تم ، ثم استأنف كأنه أجاب من قال: لا أفعل ذاك ، فقال: إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيرِ مَكروبُ"[٤].

وأجاز الأعلم في (يُرَدّ) وجهين : النصب باعتبار (إِذَنْ) مصدرة ، والرفع على إلغائها ، وتقدير الفعل واقعًا للحال ؛ لأن حروف النصب لا تعمل إلا فيما خلص للاستقبال[٥].

والذي أميل إليه هو قول سيبويه ومن تبعه ؛ لأن الكلام قبل (إِذَنْ) قد تم ، لذا جاز أن يُستأنف بها وتَنصب كما لو لم يتقدمها شيء .

---

(١) شرحه لكافية ابن الحاجب ٨٥١/٢ .

(٢) يُنظر: الكتاب ١٤/٣ ، والأصول في النحو ١٤٨/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٣٩٦ ، وشرح التسهيل ٢١/٤ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٨٥٢/٢ ، و رصف المباني ٦٣ ، وخزانة الأدب ٤٦٣/٨.

(٣) الكتاب ١٤/٣

(٤) الأصول في النحو ١٤٨/٢ .

(٥) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ٣٨٨ .

القول في (تَـنْفَكّ) من قول ذي الرمة

حَرَاجِيجُ مَاتَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرا[1]

يقول البغدادي: " أول من ذهب إلى أن (تَنْفَكّ) في بيت ذي الرمة تامة هو الفراء (في تفسيره)عند قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [2] فلم يدخل فيها (إلا) إلا و هو ينوي بها التمام ؛ لأنك لاتقول : مازلت إلا قائمًا. ونسبه ابن الأنباري (في الإنصاف) إلى الكسائي ، قال: وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي"[3].

الشرح والتحليل:

اتفق النحاة على أن (تَنْفَكّ) فعل ناسخ ، يدخل على الجملة الاسمية ، فيرفع المبتدأ ويُسمى اسمًا له ، وينصب الخبر ويُسمى خبرًا له ، ولايعمل إلا أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء. وتُستعمل (تنفك) تامة[4] وناقصة[5]، واختُلف في بيت ذي الرمة ، فنَسب البغدادي للفراء القول بأن (تنفك) تامة ، ولا تحتاج إلى خبر ، وعدّه أول من قال به ، ونقل عن الأنباري أنه نَسب هذا القول للكسائي .

---

(1) ديوان ذي الرمة ٨٦ ، والحراجيج: جمع حرجوج ، وهي الناقة السمينة الطويلة ، والخسف: الجوع.

(2) البينة : ١

(3) خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ٢٥١/٩ ، ويُنظر معاني القرآن للفراء ٢٨١/٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٦.

(4) التامة هي التي تكتفي بمرفوعها ولا تحتاج إلى خبر .

(5) الناقصة هي التي لا تكتفي بمرفوعها ، بل تحتاج معه إلى منصوب .

والذي نَسبه الأنباري للكسائي نسبه النحاس للمازني[١]، وبه قال الفراء[٢] ، وقول البغدادي بأن الفراء أول من ذهب إليه فيه نظر؛ لأن الأنباري – وهو متقدم على البغدادي– قد نسب هذا للكسائي[٣] ، فالظاهر أن الكسائي هو أول من ذهب إلى أن (تنفك) في بيت ذي الرمة تامة ، وتبعه الفراء والمازني .

واختار هذا الوجه النحاس[٤]،وابن الشجري[٥]،وابن خروف[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨]، والإسفراييني[٩]، وابن هشام[١٠]، وابن عقيل[١١]، والبغدادي[١٢].

وردّ العكبري هذا المذهب بقوله:" هذا الوجه فيه نظر وبعد ، وذلك أنك إذا جعلت (تنفك) تامة ، كان معناه ما تنفصل ولا تفارق السير أو الإعياء إلا مناخة ، فيكون (على الخَسْف) إما متعلقًا بمناخة أو حالًا من الضمير فيه ، فيكون المعنى أنها لاتزال على الخسف حتى في حال الإناخة ، وليس المعنى على ذلك"[١٣].

---

(١) إعراب القرآن ١٣٥٠

(٢) معاني القرآن ٢٨١/٣

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٦

(٤) إعراب القرآن ١٣٥٠

(٥) أماليه ٣٧٣/٢

(٦) شرح جمل الزجاجي ٤٣٦/١

(٧) شرح جمل الزجاجي ٣٨٤/١

(٨) شرح التسهيل ٣٥٧/١

(٩) اللباب في علم الإعراب ١٤٧ .

(١٠) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٧١ .

(١١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٦٤/١

(١٢) خزانة الأدب ٢٥٢/٩

(١٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

وذهبت طائفة من النحويين إلى أن (تنفك) ناقصة ، والخبر (على الخسف) ، ومناخة حال ، فكأنه قال : ماتنفك كائنة على الخسف أي :الذل والتعب أو مرميًا بها بلد قفر إلا في حال إناختها[١]. ويُنسب للأخفش والزجاج[٢] وقال العكبري:"عليه المعنى"[٣].

وردّه الإسفرايني[٤]، والرضي[٥] والمرادي[٦] وابن هشام[٧].

يقول الرضي: "إن كان العامل في الحال ماتنفك ففيه ضعف من وجهين: أحدهما: أن المفرغ قلما يأتي في المثبت وإن كان المستثنى فضلة ، والثاني: أن العامل قبل (إلا) لايعمل فيما بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه.

وإن كان العامل في الحال (على الخسف) ففيه ضعف من ثلاثة أوجه: أحدها: أن المفرغ قلما يأتي في المثبت ، والثاني: أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ، والثالث: أن المستثنى يكون مقدمًا في الاستثناء المفرغ على عامله"[٨].

وقال ابن هشام: فاسد لبقاء الإشكال ، إذ لايُقال: جاءَ زيدٌ إلا راكبًا [٩].

---

(١) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين٣٠٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب١٧٠/١ ، وشرح المفصل٣٥٩/٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٨/١ ، وشرح الرضي للكافية ١٠٤٥/٢ ، والجنى الداني٥٢١ ، وشرح الأشموني١٢١/١.

(٢) خزانة الأدب ٢٥٣/٩

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٠/١

(٤) اللباب في علم الإعراب ١٤٧ .

(٥) شرحه لكافية ابن الحاجب١٠٤٥/٢

(٦) شرح التسهيل ٣٠٢

(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٧/١ .

(٨) شرحه لكافية ابن الحاجب ١٠٤٥/٢

(٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٧/١ .

وأجاب البغدادي عن قول أبي البقاء :(وعليه المعنى) بأنه مردود ؛ لأن مراد الشاعر وصف الإبل بأنها لاتتخلص من تعب إلا إلى مثله ، وليس لها حال راحة ، ولم يكن مراده أنها مستمرة على الخسف في كل حال إلا حال إناختها[١].

وذهب آخرون إلى أن (إلا) زائدة ، أي: ماتنفك مناخة[٢] ، وهذا الوجه نسبه العكبري[٣] وابن يعيش[٤] وأبو حيان[٥] للمازني ، ونسبه المرادي[٦] وابن هشام[٧]للأصمعي ، ونسبه البغدادي لأبي علي[٨] ، وهو قول ابن جني[٩] والجوهري[١٠] وابن أبي الربيع[١١] .

وضعّفه أبو حيان[١٢] والمرادي[١٣] ؛ لأن (إلا) لم تثبت زيادتها.

ورأى آخرون أن ذا الرمة أخطأ بإيقاع (إلا) موقعًا لايصلح إيقاعها فيه[١٤] ، ووجه تخطئته أن يكون (مناخة) الخبر ، وتكون (إلا) داخلة عليه[١٥].

---

(١) خزانة الأدب ٢٥٤/٩، ٢٥٥

(٢) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٣٠٥ ، وشرح المفصل ٣٥٩/٤ ، وضرائر الشعر ٧٥ ، وشرح التسهيل ٣٥٨/١ ، والجنى الداني في حروف المعاني ٥٢١ ، ومغني اللبيب ٨٦/١ ، وهمع الهوامع ٩٨/٢.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين ٣٠٥

(٤) شرح المفصل ٣٥٩/٤

(٥) التذييل والتكميل ٢٠١/٤

(٦) الجنى الداني في حروف المعاني ٥٢٠، ٥٢١

(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٦/١

(٨) خزانة الأدب ٢٤٩/٩ .

(٩) المحتسب ٣٢٩/١

(١٠) الصحاح ١٦٠٣ (فكك)

(١١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٣٦ .

(١٢) التذييل والتكميل ٢٠٠/٤ .

(١٣) شرح التسهيل ٣٠٢ ، والجنى الداني في حروف المعاني ٥٢١ .

(١٤) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٤٩ ، وشرح المفصل ٣٥٩/٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٨/١ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٠٤٤/٢ ، وهمع الهوامع ٩٧/٢ .

(١٥) شرح المفصل ٣٥٩/٤

وردّ ابن الشجري على من خطّأه ، واصفًا إياه بالجهل ، ومتعجبًا من تخطئته كبار النحويين والشعراء ، محتجًا بأن (تنفك) تامة ، والمعنى: ما تنفصل عن جهد و مشقة إلا في حال إناختها على الخسف ، و رمي البلد القفر بها ، أي: تنتقل من شدة إلى شدة[١].

وقال بعض الرواة ممن يُريد أن يُحسن قول ذي الرمة : إن رواية البيت (ماتنفك آلا مناخة) والآل الشخص ، وعلى هذا يكون (آلا) خبر تنفك ، ومناخة صفته[٢]. يقول ابن عصفور: يقال إن ذا الرمة لما عيب عليه قوله: (ماتنفك إلا مناخة) فطن له، فقال: إنما قلت: (آلا مناخة) أي: شخصًا[٣].

وقيل :إن رواية البيت (ماتنفك إلا مناخةٌ) بالرفع ، فلا يكون فيه حجة[٤].

ورأى غيرهم أن (إلا) واقعة في غير موقعها ، والنية بها التأخير ، والمراد: ماتنفك مناخة إلا على الخسف[٥]. قال ابن يعيش : " ومثله في وقوع إلا في غير موقعها قوله تعالى :﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [٦] ألا ترى أنك لو حملت الكلام على هذا الظاهر الذي هو عليه لم يكن فيه فائدة ؛ لأنه :لا يظن إلا الظن ، فإذا كان كذلك علمت أن المعنى والتقدير: إن نحن إلا نظن ظنا"[٧].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣٧٣/٢

(٢) يُنظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ٢١٧ ، ٢١٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٦ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٠٤ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٧/١ ، وخزانة الأدب ٢٤٨/٩ .

(٣) ضرائر الشعر ٧٦

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٦ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٠٥، وخزانة الأدب ٢٥٣/٩.

(٥) شرح المفصل ٣٦٠/٤

(٦) الجاثية : ٣٢

(٧) شرح المفصل ٣٦٠/٤

والذي أميل إليه قول الكسائي ومن تبعه ، وهو أن (تنفك) في بيت ذي الرمة تامة ؛ لأنه أقرب للمعنى ، فضلًا عن كون غيره من الأقوال لاتخلو من تكلف في توجيهها.

القول في أصل (لَهِنَّك)

قال البغدادي نقلًا عن أبي علي في نقض الهاذور: " أنشد أبو زيد:

لَهِنِّي لأَشْقَى النَّاسِ إنْ كُنْتُ غَارِمًا لِدَوْمةِ بَكْرًا ضَيَّعَتْهُ الأَرَاقِمُ[١]

وأنشد أيضًا:

أَبَائِنَةٌ حُبَّى ، نَعَمْ وَتُمَاضِرُ لَهِنَّا لمَقْضِيٌّ عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ[٢]

قال: يقول لله إنا "[٣]. ثم قال:" نقل صاحب الصحاح عن أبي عبيد أن مانسبه أبو علي لأبي زيد هو قول الكسائي"[٤].

الشرح والتحليل:

اختلف النحاة في (لَهِنَّك) ، فذهب سيبويه إلى أن (الهاء) مبدلة من (إن)[٥] ؛ لأن العرب تبدل الهاء من الهمزة كثيرًا . فيقال: هَرَقْت الماء والأصل فيه أَرَقْت ، ويُقال: هِيَّاك ، والأصل :إيَّاك . وذلك نحو قول الشاعر :

فَهِيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِي إنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ المَصَادِرُ[٦]

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح الرضي لكافية ابن الحاجب١٢٧٦/٢ ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٢٣/٥ .

(٢) البيت بلا نسبة في المرجعين السابقين ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣١/١ .

(٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣٣٩/١٠، ٣٤٠ .

(٤) المصدر السابق ٣٤٤/١٠ ، ويُنظر: الصحاح ٢١٩٧/٦ ، ٢١٩٨ مادة (لهن).

(٥) الكتاب ١٥٠/٣ .

(٦) نسب البيت لطفيل الغنوي أو مضرس بن ربيعي في ديوان طفيل ١٤٣ ، وبلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس ١٨٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٥٢/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٥، وشرح المفصل ٤٩/٥، ٤٠١ ، وتذكرة النحاة ٤٤١ .

قال سيبويه:"وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين ، وليس كل العرب تتكلم بها ، تقول : لَهِنَّك لَرجلُ صدقٍ ، فهي (إنَّ) ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف"[١].

وتبعه في هذا ابن جني[٢]، والأنباري[٣]، وصدر الأفاضل[٤] وابن يعيش[٥]، والسخاوي[٦] ، وابن مالك[٧]، والرضي[٨]، والمالقي[٩]، والمرادي[١٠] ، وابن هشام[١١].

هشام[١١].

ونسب البغدادي للكسائي نقلًا عن الجوهري القول بأن الأصل في (لَهِنَّك) : للهِ إنّك ، حذفت اللام الأولى من الله ، والألف من إنك .

والذي نسبه الجوهري للكسائي نسبه له قبله الأزهري في تهذيب اللغة[١٢] ، ونسبه الأنباري للمفضل بن سلمة[١٣]، ونسبه أبو حيان لأبي زيد[١٤]. وقال ابن جني: جني: " قوّاه أبو علي ، وفيه تعسف"[١٥].

---

(١) الكتاب ١٥٠/٣

(٢) يُنظر: الخصائص ٢٥٣/١ ، و سر صناعة الإعراب ٣٧١/١ ، ٥٥٢/٢

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٤

(٤) شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٣٥٦/٤

(٥) شرح المفصل ٥٣٣/٤ ، ٤٠١/٥

(٦) المفضل في شرح المفصل ١٦٣ ، ٢٥٦ .

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٤ .

(٨) شرحه لكافية ابن الحاجب ١٢٧٦/٢

(٩) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٢١ .

(١٠) الجنى الداني في حروف المعاني ١٢٩ .

(١١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢٥٧/١

(١٢) ٥٠٣/١٠ مادة (جن) .

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٥ .

(١٤) تذكرة النحاة ١١٢.

(١٥) الخصائص ٢٥٥/١ .

ورُدّ بأن لفظ الجلالة إذا استعمل في القسم باللام ، فإنما يكون في الأمور العظام التي يتعجب منها ، وقولهم : لَهِنَّك قائم ، لاتعجب فيه[١].

وذهب الفراء إلى أن أصله: له إنك ، وصلت (إن) بلام وهاء ، وحذفت الهمزة تخفيفًا[٢]؛ لأن الحرف قد يوصل من أوله وآخره ، فمما وُصل من أوله (هذا) و (هذاك) ، وصل بهاء من أوله ، ومما وُصل من آخره قوله تعالى: ﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾ [٣]، وقولهم: لتذهبن و لتجلسن ، وُصل من آخره بـ(ما) و نون.

وهذا القول نسبه الأنباري للكوفيين[٤]، ونسبه أبو حيان[٥] والسيوطي[٦] لقطرب لقطرب والفراء والمفضل بن سلمة والفارسي .

وردّه الأنباري قائلًا: "لانسلم أن الهاء في (لَهِنَّك) زائدة ، وإنما هي مبدلة من ألف (إن)"[٧].

وردّه أبو حيان بأنه شاذ من وجوه[٨]:

أحدها: حذف حرف القسم وإبقاء الخبر من غير عوض.

والثاني: حذف (أل) من لفظ الجلالة.

والثالث: حذف الألف التي بعد اللام.

والرابع: حذف همزة (إن).

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨٠/٣ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٢٧٧/٢

(٢) معاني القرآن ٤٦٦/١ .

(٣) المؤمنون :٩٣

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧١

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٢٦٨/٣ ، و التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٢٥/٥

(٦) همع الهوامع ١٧٩/٢

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٤

(٨) التذييل والتكميل ١٢٦/٥

ونسب الأنباري[1] والرضي[2] للفراء القول بأن أصله: واللهِ إنّك ، فحذف حرف الجر ، ولام التعريف ، وألف (فِعَال)، وهمزة (إن) . ومانُسب إليه لم يَرد في معانيه ، فلعله قد قال به في مؤلف آخر لم يصل إلينا.

وردّ الرضي هذا المذهب بأن فيه تكلفات كثيرة[3].

وقيل: إن أصله: لاه إنك ، فحذف الألف من (لاه) ، والهمزة من (إن) فصارت لَهِنَّك[4].

والذي يظهر لي أن قول سيبويه هو الراجح ؛ لأنه ليس فيه إلا الإبدال ، وإبدال الهاء من الهمزة كثير في كلام العرب ، فضلًا عن كون غيره من الأقوال لا تخلو من تكلف .

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٥

(2) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٢٧٧/٢

(3) المرجع السابق .

(4) يُنظر: خزانة الأدب ٣٤٣/١٠

القول في حذف خبر لَكِنّ

فَلَو كُنْتَ ضَبِّيًا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ[١]

يقول البغدادي: " روي (ولَكِنَّ زَنْجيًا) بالنصب ، والخبر محذوف ، وتقديره عند سيبويه : لايعرف قرابتي . وقال ثعلب في أماليه : قال الفراء : غليظ المشافر تابع سد مسد الخبر. وقال الكسائي : ولَكِنَّ بك زَنجيًا ، أي يشبهك "[٢].

الشرح والتحليل:

روى سيبويه البيت برفع زَنْجي ونصبه ، وجعل تقديره في الرفع : ولَكنّك زنجيٌّ ، وتقديره في النصب : و لَكِنَّ زنجيًا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي[٣]. والنصب عنده أجود ، قال: "لأنه لو أراد إضمارًا لخفف ، ولجعل المضمر مبتدأ كقولك: ما أنت صالحًا و لكنْ طالح"[٤].

ونقل ثعلب عن الكسائي أن تقديره : ولَكِنّ بك زَنجيًا ، أي : يشبهك ، فقدّر الخبر بالجار والمجرور[٥].

وتبع الكسائي ابنُ يعيش وزعم أن أخبار هذه الحروف قد يجوز حذفها والسكوت

---

(١) نسب للفرزدق في الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٣٦ ، والأصول في النحو ٢٤٧/١ ، وخزانة الأدب ٤٤٦/١٠ ولم أعثر عليه في ديوانه ، والبيت في هجاء رجل من ضبة فنفاه عنها ، ونسبه إلى الزنج ، والمشافر: جمع مِشْفَر ، وهو شفة البعير.

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٤٤٥/١٠ ، ويُنظر: مجالس ثعلب ١٠٥

(٣) يُنظر: الكتاب ١٣٦/٢

(٤) المرجع السابق

(٥) يُنظر: مجالس ثعلب ١٠٥

على أسمائها دونها إذا كانت ظرفًا أو جارًا ومجرورًا[١].

وردّ الرضي هذا المذهب بأنه لا مُلجئ إلى جعل جميع الأخبار المحذوفة ظروفًا ، بل يجب تقدير ما يستقيم به معنى الكلام ظرفًا كان أو لا [٢].

ويُنسب للكوفيين جواز حذف أخبار هذه الحروف بشرط تنكير اسمها[٣]، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز إلا إن كان بالتكرير[٤] نحو :

*إِنَّ مَحَلًّا وَ إِنَّ مُرْتَحَلًا *[٥]

أي: إن لنا في الدنيا محلًا ، وإن لنا عنها مرتحلًا.

ورُدّ المذهبان بالسماع[٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ﴾[٧] أي : يعذبون .

وقول الشاعر:

وَقَالُوا : نَرَاها ، يَاجَمِيلُ ، تَبَدَّلَتْ وَغَيَّرَهَا الْوَاشِي ، فَقُلْتُ : لَعَلَّهَا[٨]

أي : تبدّلت .

---

(١) شرح المفصل ٢٥٩/١

(٢) شرحه لكافية ابن الحاجب ١٢٩٥/٢

(٣) يُنظر: الخصائص ٥٥٣ ، وشرح المفصل ٢٦٠/١ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٢٩٨/٢ ، وارتشاف الضرب ١٢٤٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣١١/١ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٦١/٢.

(٤) يُنظر رأيه في : الأصول في النحو ٢٥٨/١ ، و شرح المفصل ٢٦٠/١ ، وشرح الرضي للكافية ١٢٩٨/٢ ، وارتشاف الضرب ١٢٤٩ ، وهمع الهوامع ١٦١/٢ .

(٥) صدر بيت للأعشى في ديوانه ٢٣٣ ، وعجزه : *وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلَا*

(٦) همع الهوامع ٢/ ١٦١

(٧) فصلت : ٤١

(٨) البيت لجميل بثينة في ديوانه ٨٥ .

أما ابن مالك فيجيز حذف الخبر مطلقًا سواء أكان ظرفًا أم غير ظرف ، نافيًا صحة اشتراط تنكير الاسم ، محتجًا بأن ما ورد منه مع التعريف كثير[١] ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٢]

وقول الشاعر:

خَلَا أَنَّ حَيّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَو أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلا[٣]

أي : أو أن الأكارم نهشلا تفضلوا .

أما عن رواية الرفع (ولكنّ زَنجيٌ) فيقول الرضي : " لا يجوز حذف أسماء هذه الحروف التي ليست بضمير الشأن إلا في الشعر على قلة وضعف. والتقدير : ولَكِنّك زَنجيٌ"[٤].

وقال الأعلم : الشاهد فيه رفع (زنجي) على الخبر ، وحذف اسم لكنّ ضرورة[٥].

وهو عند ابن مالك غير مختص بالشعر ، بل وقوعه فيه أكثر ، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه و هو غيره[٦]. ومن ذلك قول بعضهم : إن بك زيدٌ مأخوذ ، يريد : إنه بك زيد مأخوذ .

و قول الشاعر:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمّ عَنّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلتْ نَاعِمَىْ بَالِ[٧]

---

(١) شرح التسهيل ١٤/٢، ١٥

(٢) الحج : ٢٥

(٣) نسب للأخطل في أمالي ابن الشجري ٦٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٦٠/١ ولم أعثر عليه في ديوانه .

(٤) شرحه لكافية ابن الحاجب ١٢٩٦/٢

(٥) خزانة الأدب ٤٤٥/١٠

(٦) شرح التسهيل ١٣/٢

(٧) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٧ ، وخزانة الأدب ٤٤٥/١٠ .

وتقديره يحتمل أن يكون : فليتك ، و يحتمل أن يكون : فليته .

والذي أميل إليه من بين هذه المذاهب مذهب ابن مالك و هو أن الخبر جائز الحذف بلا شرط ، وأن حذف الاسم غير خاص بالشعر بل يقع فيه أكثر ؛ لأن ما ورد من السماع يقويه والله أعلم .

خـــــاتمة

انتهت دراسة آراء الكسائي النحوية والصرفية في كتاب خزانة الأدب للبغدادي إلى عدد من النتائج ، تتلخص فيما يلي:

- يعد كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) موسوعة في علوم العربية وآدابها ؛ لاحتوائه على كثير من آراء العلماء ، لاسيّما الذين ضاع تراثهم ولم تصلنا مؤلفاتهم.
- يحتج الكسائي بالمسموع كثيرًا ، ويقيس عليه ، سواء كان من القرآن الكريم ، أو القراءات القرآنية ، أو الحديث الشريف ، أو الشعر أو النثر.
- معظم الآراء التي نُسبت للكسائي تبعه فيها الكوفيون .
- لم يكن الكسائي متعصبًا لمذهبه الكوفي ، فهو يتبع البصريين أحيانًا ، ويتفرد برأيه أحيانًا أخرى .
- تبين من خلال البحث حرص البغدادي على الدقة في مايعزوه وماينقله.
- اكتفى البغدادي – في أغلب مسائل البحث– بمجرد النقل عن غيره ، دون تأييد منه أو معارضة .
- اتبع البغدادي منهج البصريين في اختياراته .
- تبين من خلال البحث أن بعض الآراء التي نسبها البغدادي للكسائي لم تكن من قوله ، بل نقلها عن سابقيه بعزوٍ ، أو بدون عزو ، وأكثر من نقل عنه: أبو حيان ، ثم ابن الشجري .
- بعض الآراء التي نسبها البغدادي للكسائي نقلًا عن النحاة لم أجدها في مؤلفاتهم ، إما لفقدان تلك المؤلفات كنقض الهاذور ، وأمالي أبي حيان ، وإما لسبب آخر ، لعله وقوف البغدادي على نسخة أخرى من الكتاب غير النسخة

التي بين أيدينا ، فقد نقل عن أبي حيان في تذكرته ثلاثة آراء لم أقف عليها في التذكرة المنشورة.

- تبين من خلال البحث أنه قد يتعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة .
- ترجّح مذهبُ سيبويه على غيره في ثلاث عشرة مسألة من مسائل البحث.
- ظهر من خلال البحث أن بعض آراء الكسائي والكوفيين التي وصفها الآخرون بالضعف والشذوذ لم تكن كما زعموا ، بل كان لها وجهها الذي يخرجها من دائرة هذا الاتهام.
- اشتمل البحث على مسائل اختلف فيها النحويون البصريون والكوفيون لم ترد في كتب الخلاف النحوي.

الفهـــارس الفـنـيـة

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث الشريفة
- فهرس الأمثال
- فهرس الشواهد الشعرية
- فهرس أنصاف الأبيات
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾	٦، ٧	٦٥
سورة البقرة		
﴿أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌۚ﴾	٦١	٧٩
﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾	١٥٠	١١٥
﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ ﴾	٢١٧	٦٤، ٦٩
﴿ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾	٢٨٢	٧٩
سورة آل عمران		
﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ ﴾	٣٦	٧٩
﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ ﴾	٩٧	٦٥
﴿وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ ﴾	١١٨	٧٩
﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾	١٨٦	٦٢
سورة النساء		
﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَۚ ﴾	١٤٨	١١٦
سورة الأنعام		
﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلُ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآئِهِمۡ﴾	١٣٧	٥٠، ٥٣
سورة الأعراف		
﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾	٧٥	٦٥
سورة الأنفال		

﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾	٦٧	٧٥
سورة هود		
﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾	٤٤	٦٢
سورة يوسف		
﴿وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَاهِمَ مَعۡدُودَةٖ﴾	٢٠	٦٦
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾	٣٥	٦٣
﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾	٨٢	٧١
سورة إبراهيم		
﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾	١، ٢	٦٥
سورة الإسراء		
﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمۡۖ﴾	٧١	١١١
سورة مريم		
﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾	٢٦	٦٢
﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾	٣٨	٦٢
﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾	٦٥	١٠٤
سورة الأنبياء		
﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾	٢٢	١١٤
سورة الحج		
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	٢٥	١٤٧
سورة المؤمنون		
﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾	٩٣	١٤٣
سورة النور		
﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ﴾	٣٥	٦٦

سورة القصص		
﴿وَأَصۡبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوۡاْ مَكَانَهُۥ بِٱلۡأَمۡسِ يَقُولُونَ وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُۖ لَوۡلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا لَخَسَفَ بِنَاۖ وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾	٨٢	١٢٢، ١٢٥
سورة الروم		
﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ﴾	٢٧	٧٧، ٧٨
سورة ص		
﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾	٣٢	٦٠
﴿وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ٤٩ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ﴾	٤٩، ٥٠	٦٦
سورة فصلت		
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ﴾	٤١	١٤٦
سورة الشورى		
﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾	٥٢، ٥٣	٦٥
سورة الجاثية		
﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا﴾	٣٢	١٣٩
سورة القيامة		
﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾	٢٦	٦٠
سورة النبأ		
﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ٣١ حَدَآئِقَ﴾	٣١، ٣٢	٦٦
سورة البلد		
﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾	١٤، ١٥	٦٢
سورة العلق		
﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ﴾	١٥، ١٦	٦٧

سورة البينة		
﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾	١	١٣٥

فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث	الصفحة
"هل أنتم تاركو لي صاحبي"	٤٨، ٤٩
"لا يشرب الخمر حين يشربها و هو مؤمن"	٦٣

فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
ما كلُ سَوْداءَ تمرةٌ ولا بَيْضاءَ شَحمةٌ	٧١

فهرس الشواهد الشعرية

القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
الرِّقَابَا	الحارث بن ظالم	الوافر	٩٧
أَقْرَبَا	العجاج	الرجز	٨٥
سَارِبُ	الأخنس التغلبي	الطويل	١١١
مَشْعَبُ	الكميت	الطويل	٣٥
الغَالِبُ	نفيل بن حبيب	الرجز	٩٢
يَتَقَلَّبُ	---	الطويل	١١٠
مَكْرُوبُ	عبدالله بن عنمة الضبي	البسيط	١٣٢
الْجَنُوبُ	---	الخفيف	١١٧
الرّقابِ	عمرو بن الأيهم	الخفيف	٤٢
مُذْهَبِ	طفيل الغنوي	الطويل	٦٠
شَبوبِهَا	الفرزدق	الطويل	٦٥
المَشِيبِ	حسان بن ثابت	الوافر	١٣٣
الطلْحَاتِ	ابن قيس الرقيات	الخفيف	٧١
فَشَلَّتِ	كثير عزة	الطويل	٦٦
الفَرَارِيجِ	ذو الرمة	البسيط	٤٥
أَرْوَحُ	النابغة الجعدي	الطويل	٨٠
مَزَادَةْ	---	الطويل	٤٧، ٥٤
الْوَتِدُ	الأخطل	البسيط	١١٧
مِنْ أَحَدِ	النابغة الذبياني	البسيط	٤٠
بأَوْحَدِ	الإمام الشافعي	الطويل	٧٧
ذُو رَشَدِ	---	البسيط	٢٤

الجَلَدِ	النابغة الذبياني	البسيط	٤٠
نَارا	أبو دؤاد	المتقارب	٧٢
أَصْبَرَا	النابغة الجعدي	الطويل	٨٠
قَفْرا	ذو الرمة	الطويل	١٣٥
سَقَرا	---	الرجز	٧٥
الكُبَارُ	الأعشى	البسيط	١٠٨
غِزَارُ	أبو دؤاد	الخفيف	٦٦
التَّهَاجُرُ	---	الكامل	١٤١
المَصَادِرُ	طفيل الغنوي أو مضرس بن ربيعي	الطويل	١٤١
آسِـرُ	---	الطويل	٨٢
أَزُورُهَا	توبة بن الحمير	الطويل	٣١
أَنْوَرُ	---	الطويل	٧٦، ٧٩
المَشَافِرِ	الفرزدق	الطويل	١٤٥
السَّمَرِ	---	البسيط	٩٥، ١٠٠
شُوسُ	أبو زبيد الطائي	الوافر	٣٧، ٣٨
حَسِيسُ	أبو زبيد الطائي	الوافر	٣٨
الْعِيسُ	جران العود النميري	الرجز	٤١
الْنَّاسِ	---	البسيط	١١٣
احْبسِ	---	الطويل	٥٨
مُلْسٍ	العجاج	الرجز	٦٦
انْقِطَاعَا	القطامي	الوافر	٧٤
سَعَةْ	---	الرجز	٢٣، ٢٤
ألمْعَا	متمم بن نويرة	الطويل	٢٣

طَائِعُ	---	الطويل	٧٤
اليُجَدَّعُ	ذو الخرق الطهوي	الطويل	٢٤
تُزْحِفُ	بشر بن أبي خازم	الكامل	٦٧
لا يُنْزَفُ	بشر بن أبي خازم	الكامل	٦٧
الرَّصَفُ	جرير	البسيط	٥٦
مُجلَّفُ	الفرزدق	الطويل	١١٨
الصَّيَارِيفِ	الفرزدق	البسيط	٥٢، ٥٤
يَتَرَقْرَقُ	ذو الرمة	الطويل	٣١
الجَمَلْ	لبيد بن ربيعة	الرمل	٩١
الأَوْعَالا	جرير	الكامل	٧٤
نَهْشَلا	الأخطل	الطويل	١٤٧
حَاظِلًا	العجاج	الرجز	٨٥
لَعَلَّهَا	جميل بثينة	الطويل	١٤٦
مُضَلَّلَا	---	الطويل	٨١
خَلِيلَا	---	الطويل	٢٤
زَوَالُهَا	الأعشى	الكامل	٦٠
أَفْضَلُ	الخنساء	الطويل	٨٠
الأَنَامِلُ	لبيد بن ربيعة	الطويل	١١١
أَطْوَلُ	الفرزدق	الطويل	٧٧
يُزِيلُ	أبو حية النميري	الوافر	٤٤، ٥٦
أَقِيلُهَا	كثير عزة	الطويل	١٣٣
لأَمْيَلُ	الأحوص	الكامل	٧٧
الصَّهيلُ	شمير بن الحارث	الوافر	٦٨
بَالِ	---	الطويل	١٤٧
الْجَدَلِ	الفرزدق	البسيط	٢٤

ظَلَيلِ	أبو النجم العجلي أو أحيحة بن الجلاح	الرجز	٨٠
لَامَهَا	عمرو بن قميئة	السريع	٤٤
ما تَيَمَّما	حميد بن ثور	الطويل	٦٨
فَدَعَاهُمَا	دُرْنَا بنت عَبْعَبَة	الطويل	٥٦
السَّلَامُ	الأحوص	الوافر	٣١
سَنَامُ	النابغة الذبياني	الوافر	٩٨
الأَرَاقمُ	---	الطويل	١٤١
الأَعـمامِ	مهلهل	الكامل	٦٥
الكَنَائِنِ	الطرماح	الطويل	٤٨، ٥٣
الفَرْقَدَان	عمرو بن معدي كرب أو حضرمي بن عامر	الوافر	١١٤
مَاشَفَيَانِي	عروة بن حزام	الطويل	٧٤
الْعَلَنِ	---	البسيط	٧٥
فَتَخْزُونِي	ذو الإصبع العدواني	البسيط	١٠٨
نَاسِي	أبو تمام	الكامل	١١٣
وَادِيَا	سُحَيم بن وَثيل الرياحي	الطويل	٧٨
سَارِيَا	سُحَيم بن وَثيل الرياحي	الطويل	٧٨
رَاضِيَا	سوّار بن المضرب	الطويل	٦١
لا تَلَاقِيا	عبد يغوث الحارثي	الطويل	٣٠، ٣١
إِنْسِيٌّ	العجاج	الرجز	٣٨

فهرس أنصاف الأبيات

الشطر	الشاعر	البحر	الصفحة
إِنَّ مَحَلًّا وَ إِنَّ مُرْتَحَلًا	الأعشى	المنسرح	١٤٦
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ	الفرزدق	الطويل	٧٦
زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةْ	---	الطويل	٥٢
ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرُ	---	الطويل	٨٣ ، ٨٤
قِيْلُ الفَوَارِسِ وَيكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ	عنترة	الكامل	١٢٢
نَفْيَ الدَّرَاهِيْمَ تَنْقَادِ الصَّيَارِيفِ	الفرزدق	البسيط	٥٠
وَإِذا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي	---	الخفيف	٨٦
وَعَمْرًا وَ حُجْرًا بالمُشَقَّرِ أَلْمَعَا	متمم بن نويرة	الطويل	٢٤
وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالِ	أبو محلم السعدي	البسيط	٩٧

فهرس المصادر والمراجع

١. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبي شامة الدمشقي ، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب العلمية.

٢. أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط١ ، مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده ، ١٩٥٥م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.

٤. الإرشاد إلى علم الإعراب ، لشمس الدين محمد بن أحمد الكيشي ، تحقيق: عبدالله علي البركاتي ومحسن سالم العميري ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى .

٥. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، لبرهان الدين ابن قيم الجوزية ، تحقيق: محمد بن عوض السهلي ، ط١ ، أضواء السلف ، ٢٠٠٢م.

٦. الأُزهيّة في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق: عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٩٩٣م.

٧. أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق: محمد حسن شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٧م.

٨. اشتقاق أسماء الله ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق: عبدالحسين المبارك ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٦م.

٩. إصلاح المنطق ، لابن إسحاق السكيت ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف.

١٠. الأصول في النحو ، لمحمد بن سهل بن السراج ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٦م.
١١. إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق: خالد العلي ، ط٢ ، دار المعرفة ، ٢٠٠٨م.
١٢. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، لخير الدين الزركلي ، ط١٥ ، دار العلم للملايين ، ٢٠٠٢م.
١٣. الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق: إحسان عباس وآخرين ، ط٣ ، دار صادر ، ٢٠٠٨م.
١٤. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الفارقي ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، ط٢ ، جامعة بنغازي ، ١٩٧٤م.
١٥. الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٦م.
١٦. أمالي السهيلي ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا .
١٧. أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي العلوي ، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٢م.
١٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لعلي بن يوسف القفطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية ، ١٩٨٦م.
١٩. الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك ، ط١ ، مكتبة الخانجي.
٢٠. أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، لناصر الدين البيضاوي ، تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي .

٢١. أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية .
٢٢. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق: طارق الجنابي ، ط١ ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٧م.
٢٣. إيضاح شواهد الإيضاح ، للحسن بن عبد الله القيسي ، تحقيق: محمد حمود الدعجاني ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٧م.
٢٤. الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو ابن الحاجب ، تحقيق: موسى العليلي ، إحياء التراث الإسلامي.
٢٥. البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي ، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي ، دار الحديث .
٢٦. البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد الاشبيلي ، تحقيق: عياد عيد الثبيتي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٦م.
٢٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار الفكر ، ١٩٧٩م .
٢٨. البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق: طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠م.
٢٩. التبصرة والتذكرة ، لعبد الله بن علي الصيمري ، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى ، ط١ ، ١٩٨٢م.
٣٠. التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق: سعد كريم الفقي ، ط١ ، دار اليقين ، ٢٠٠١م.

٣١. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م.

٣٢. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري ، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،١٩٩٤م.

٣٣. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، ١٩٨٦م.

٣٤. تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: عفيف عبدالرحمن ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٦م.

٣٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: حسن هنداوي ، ط١ ، دار القلم ، ٢٠٠٢م.

٣٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين ابن مالك ، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧م.

٣٧. تعجيل الندى بشرح قطر الندى ، لعبد الله بن صالح الفوزان ، ط٢ ، دار ابن الجوزي ، ١٤٣١هـ.

٣٨. تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض وشارك معهما آخرون ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٣م.

٣٩. تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر ابن عاشور ، الدار التونسية.

٤٠. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق: خليل مأمون شيحا ، ط٣ ، دار المعرفة ، ٢٠٠٩م.

٤١. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، للصغاني ، تحقيق: عبد العليم الطحاوي ، دار الكتب ، ١٩٧٤م.
٤٢. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد ، تحقيق: علي فاخر وآخرين ، ط١ ، دار السلام ، ٢٠٠٧م.
٤٣. تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ،ج١٣ تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني ، الدار المصرية للتأليف والترجمة . ج١٥ تحقيق: إبراهيم الإبياري ، دار الكاتب العربي.
٤٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لابن أم قاسم المرادي ، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، ط١ ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠١م.
٤٥. توضيح النحو ، لعبد العزيز محمد فاخر .
٤٦. جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق: محمد صدوق الجزائري ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٥م.
٤٧. الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق: علي توفيق الحمد ، ط١ ، دار الأمل ومؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤م.
٤٨. الجنى الداني في حروف المعاني ، لابن قاسم المرادي ، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٢م.
٤٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية .
٥٠. الحاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : نظيف محرم خواجة ، دار صادر ، ١٩٨٠م.
٥١. الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، ط٣ ، دار الشروق ، ١٩٧٩م.

٥٢. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابن السِّيد البطليوسي ، تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي.

٥٣. الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السِّيد البطليوسي ، تحقيق: يحيى مراد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٣م.

٥٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي

ج١ ، ج٢ ، ج٣ ، ج٤ ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٧م.

ج٥ ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط٢ ، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي ، ١٩٨٤م.

ج٦ ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٧م.

ج٧ ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٦م.

ج٨ ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي ، ٢٠٠٠م.

ج٩ ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٦م.

ج١٠، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي ، ٢٠٠٠م.

ج١١، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط١ ، مكتبة الخانجي ،١٩٨٣م.

٥٥. الخصائص ، لأبي الفتح ابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، ط٢ ، عالم الكتب ، ٢٠١٠م.

٥٦. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، للمحبي .

٥٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، دار القلم.

٥٨. الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٩م.

٥٩. ديوان الأحوص الأنصاري ، تحقيق: عادل سليمان جمال ، تقديم : شوقي ضيف ، ط٢ ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٠م.
٦٠. ديوان الأخطل ، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٤م .
٦١. ديوان الأعشى ، شرح وتعليق: محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز.
٦٢. ديوان بشر بن أبي خازم ، شرح وتقديم : مجيد طراد ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، ١٩٩٤م.
٦٣. ديوان جران العود النميري ، رواية أبي سعيد السكري ، ط٣ ، دار الكتب المصرية ، ٢٠٠٠م.
٦٤. ديوان جرير ، تحقيق: نعمان محمد أمين طه ، ط٣ ، دار المعارف.
٦٥. ديوان جميل بثينة ، دار بيروت ، ١٩٨٢م .
٦٦. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، تحقيق: عبدأ مهنا ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٤م .
٦٧. ديوان حميد بن ثور ، تحقيق: محمد شفيق البيطار ، ط١ ، ٢٠٠٢م.
٦٨. ديوان الخنساء ، تحقيق: حمدو طماس ، ط٢ ، دار المعرفة ، ٢٠٠٤م.
٦٩. ديوان ذي الإصبع العدواني ، تحقيق: عبد الوهاب محمد علي العدواني ومحمد نائف الدليمي ، وزارة الإعلام ، ١٩٧٣م.
٧٠. ديوان ذي الرمة ، تقديم : أحمد حسن بسج ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٥م.
٧١. ديوان الشافعي ، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي ، ط٢ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٨٥م.

٧٢. ديوان الطرماح ، تحقيق: عزة حسن ، ط٢ ، دار الشرق العربي ، ١٩٩٤م.
٧٣. ديوان طفيل ، شرح الأصمعي ، تحقيق: حسان فلاح أوغلي ، ط١ ، دار صادر ، ١٩٩٧م.
٧٤. ديوان العجاج ، رواية : عبد الملك الأصمعي ، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي .
٧٥. ديوان عروة بن حزام ، تحقيق: أحمد عكيدي ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، ٢٠١٤م.
٧٦. ديوان عنترة ، تحقيق: حمدو طماس ، ط٢ ، دار المعرفة ، ٢٠٠٤م.
٧٧. ديوان الفرزدق ، تقديم : علي فاعور ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧م.
٧٨. ديوان القطامي ، لعمير بن شييم التغلبي ، دراسة وتحقيق: محمود الربيعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١م.
٧٩. ديوان ابن قيس الرقيات ، تحقيق: محمد يوسف نجم ، دار صادر.
٨٠. ديوان كثير ، جمع وتقديم: إحسان عباس ، دار الثقافة ، ١٩٧١م.
٨١. ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتحقيق: محمد نبيل طريفي ، ط١ ، دار صادر ، ٢٠٠٠م.
٨٢. ديوان لبيد بن ربيعة ، شرح : الطوسي ، تحقيق: حنا نصر الحتى ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، ١٩٩٣م.
٨٣. ديوان مهلهل ، شرح وتقديم : طلال حرب ، دار العالمية .
٨٤. ديوان النابغة الجعدي ، جمع وتحقيق: واضح الصمد ، ط١ ، دار صادر ، ١٩٩٨م.

٨٥. ديوان النابغة الذبياني ، شرح وتقديم : عباس عبد الساتر ، ط٣ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٦م.

٨٦. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار ، لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق: عبد الأمير مهنا ، ط١ ، مؤسسة الأعلمي ، ١٩٩٢م.

٨٧. الرد على النحاة ، لأبي العباس ابن مضاء القرطبي ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، ط١ ، دار الاعتصام ، ١٩٧٩م.

٨٨. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد عبد النور المالقي ، تحقيق: أحمد محمد الخراط .

٨٩. الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر ابن الأنباري ، تحقيق: حاتم الضامن ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧م.

٩٠. السبعة في القراءات ، لأحمد بن موسى بن مجاهد ، تحقيق: شوقي ضيف ، ط١ ، دار المعارف.

٩١. سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح بن جني ، تحقيق: حسن هنداوي ، ط٢ ، دار القلم ، ١٩٩٣م.

٩٢. سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي ، تحقيق: محمد أحمد الدّالي ، ط٢ ، دار صادر ، ١٩٩٥م.

٩٣. سير أعلام النبلاء ، لمحمد بن أحمد الذهبي ، بيت الأفكار الدولية .

٩٤. شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: حسن هنداوي ، ط١ ، دار القلم ودار العلوم الثقافية ، ١٩٨٧م.

٩٥. شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، ط٢ ، دار المأمون للتراث ، ١٩٨٨م .

٩٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥٥م.
٩٧. شرح التسهيل ، لجمال الدين ابن مالك ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، ط١ ، هجر ، ١٩٩٠م.
٩٨. شرح التسهيل للمرادي ، تحقيق: محمد عبد النبي عبيد ، ط١ ، مكتبة الإيمان ، ٢٠٠٦م.
٩٩. شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهري ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م.
١٠٠. شرح التصريف ، لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق: إبراهيم سليمان البعيمي ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٩٩٩م.
١٠١. شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف الإشبيلي ، تحقيق: سلوى محمد عرب ، ط١ ، جامعة أم القرى ، ١٤١٨هـ.
١٠٢. شرح جمل الزجاجي ، لعلي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي ، تحقيق: فواز الشعار ، إشراف: إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨م.
١٠٣. شرح الرضي على الكافية ، لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ج١ ، تحقيق: حسن محمد الحفظي ، ط١ ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٩٩٣م. ج٢ ، تحقيق: يحيى بشير مصري ، ط١ ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٩٩٦م.
١٠٤. شرح شافية ابن الحاجب ، لمحمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد الزفزاف ومحمد نور الحسن ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٢م.

١٠٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع .
١٠٦. شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق: أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي.
١٠٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ٢٠٠٣م.
١٠٨. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين ابن مالك ، تحقيق: عدنان الدُّوري ، وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية ، ١٩٧٧م.
١٠٩. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر ابن الأنباري ، تحقيق: عبدالسلام هارون ، ط٥ ، دار المعارف.
١١٠. شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ٢٠٠٧م.
١١١. شرح كافية ابن الحاجب ، لبدر الدين بن جماعة ، تحقيق: محمد محمد داود ، دار المنار .
١١٢. شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين ابن مالك الأندلسي ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، دار المأمون للتراث ، ١٩٨٢م.
١١٣. شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٨م.
١١٤. شرح المفصل ، لأبي البقاء ابن يعيش الموصلي ، تحقيق: إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠١م.

١١٥. شرح المفصل الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق: عبدالرحمن سليمان العثيمين ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٠م.

١١٦. شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي ، ط١ ، مكتبة الرشد ، ١٩٩٣م.

١١٧. شرح الملوكي في التصريف ، لأبي البقاء ابن يعيش الموصلي ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ط١ ، المكتبة العربية ، حلب ، ١٩٧٣م.

١١٨. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م.

١١٩. الشعر والشعراء ، لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، ط٢ ، دار المعارف ، ١٩٦٦م.

١٢٠. شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لمحمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق : عبد الله علي البركاتي ، ط١ ، المكتبة الفيصلية ، ١٩٨٦م.

١٢١. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لجمال الدين ابن مالك الأندلسي ، تحقيق: طه محسن ، ط٢ ، مكتبة ابن تيمية ، ١٤١٣هـ.

١٢٢. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس ، المكتبة السلفية ، ١٩١٠م.

١٢٣. الصحاح ، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٠م.

١٢٤. صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري ، ط١ ، دار ابن كثير ، ٢٠٠٢م.

١٢٥. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، لإبراهيم بن الحسين النيلي ، تحقيق: محسن سالم العميري ، ط١ ، جامعة أم القرى .
١٢٦. ضرائر الشعر ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، ط١ ، دار الأندلس ، ١٩٨٠م.
١٢٧. ضرورة الشعر ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق: رمضان عبد التواب ، ط١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥م.
١٢٨. الضوء المنير على التفسير ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق: علي الحمد الصالحي ، مؤسسة النور للطباعة والتجليد ومكتبة دار السلام .
١٢٩. طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار المعارف .
١٣٠. العباب الزاخر واللباب الفاخر ، حرف السين ، للحسن بن محمد الصغاني ، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧م.
١٣١. الغرة في شرح اللمع ، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ، تحقيق: فريد بن عبد العزيز الزامل ، ط١ ، دار التدمرية ، ٢٠١١م.
١٣٢. الفاخر في الأمثال ، للمفضل بن سلمة الضبي ، تحقيق: محمد عثمان، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ٢٠١١م.
١٣٣. الفهرست ، لمحمد بن إسحاق النديم ، تحقيق : رضا تجدد .
١٣٤. قراءة الكسائي رواية أبي عمر الدوري عن طريق ابن مقسم ، لرضي الدين محمد بن أبي نصر الكرماني ، تحقيق: حاتم صالح الضامن ، ط١ ، دار نينوى ، ٢٠٠٥م .
١٣٥. الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط ، لأبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب ، تحقيق: صالح الشاعر، مكتبة الآداب.

١٣٦. الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
١٣٧. الكتاب ، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
ج١ ، ج٢ ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.
ج٣ ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٢م
ج٤ ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط٢ ، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي ، ١٩٨٢م.
١٣٨. الكناش في النحو والصرف ، لصاحب حماة إسماعيل بن الأفضل الأيوبي ، تحقيق: رياض الخوام ، المكتبة العصرية ، ٢٠٠٤م.
١٣٩. اللامات ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق: مازن المبارك ، ط٢ ، دار الفكر ، ١٩٨٥م.
١٤٠. اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق: غازي مختار طليمات ، ط١ ، دار الفكر ودار الفكر المعاصر ، ١٩٩٥م.
١٤١. اللباب في علم الإعراب ، لتاج الدين الإسفرائيني ، تحقيق: شوقي المعري ، ط١ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٦م.
١٤٢. اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الدمشقي ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨م.
١٤٣. لسان العرب ، لجمال الدين محمد بن منظور ، دار صادر .
١٤٤. لغة الشعر ، لمحمد حماسة عبداللطيف ، ط١ ، دار الشروق ، ١٩٩٦م.
١٤٥. اللغة العربية معناها ومبناها ، لتمام حسان ، دار الثقافة ، ١٩٩٤م.
١٤٦. اللمع في العربية ، لأبي الفتح ابن جني ، تحقيق: سميح أبو فعلي ، دار مجدلاوي ، ١٩٨٨م.

١٤٧. ماتلحن فيه العامة ، لعلي بن حمزة الكسائي ، تحقيق: رمضان عبد التواب ، ط١ ، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي ، ١٩٨٢م .
١٤٨. مايجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، تحقيق: رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي ، دار العروبة .
١٤٩. المبدع الملخص من الممتع في علم الصرف ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: مصطفى أحمد خليل ، المكتبة الأزهرية للتراث ، والجزيرة للنشر والتوزيع.
١٥٠. مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق: محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي.
١٥١. مجالس ثعلب ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق: عبدالسلام هارون ، ط٢ ، دار المعارف.
١٥٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح بن جني ، ج١ تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل وعبد الحليم النجار ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٩٩٤م. ج٢ تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٩٩٤م.
١٥٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، دار ابن حزم.
١٥٤. المدارس النحوية ، لخديجة الحديثي ، ط٣ ، دار الأمل ، ٢٠٠١م.
١٥٥. المدارس النحوية ، لشوقي ضيف ، ط٧ ، دار المعارف.
١٥٦. مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٩م.

١٥٧. المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق: محمد كامل بركات ، ط١ ، دار الفكر ، ١٩٨٢م.
١٥٨. المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: محمد الشاطر ، ط١ ، مطبعة المدني ، ١٩٨٥م.
١٥٩. المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: حسن هنداوي ، ط١ ، دار القلم ودار المنارة ، ١٩٨٧م.
١٦٠. المسائل العسكريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: علي جابر المنصوري ، ط٢ ، ١٩٨٢م.
١٦١. المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: علي جابر المنصوري ، ط١ ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٦م.
١٦٢. المستقصى في أمثال العرب ، لأبي القاسم الزمخشري ، ط٣ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧م.
١٦٣. مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق: حاتم صالح الضامن ، ط١ ، دار البشائر ، ٢٠٠٣م.
١٦٤. معاني القرآن الكريم ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق: محمد علي الصابوني ، ط١ ، جامعة أم القرى ، ١٩٨٨م .
١٦٥. معاني القرآن ، لأبي الحسن الأخفش ، تحقيق: هدى محمود قراعة ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٠م .
١٦٦. معاني القرآن للكسائي ، جمع وتحقيق: عيسى شحاته ، دار قباء ، ١٩٩٨م.
١٦٧. معاني القرآن ، ليحيى بن زياد الفراء ، ط٣ ، عالم الكتب ، ١٩٨٣م.
١٦٨. معاني النحو ، لفاضل صالح السامرائي ، ط١ ، دار الفكر ، ٢٠٠٠م.

١٦٩. معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، تحقيق: إحسان عباس ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٣م .

١٧٠. معجم شواهد النحو الشعرية ، لحنا جميل حداد ، ط١ ، دار العلوم ، ١٩٨٤م.

١٧١. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ، لعبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، ط٢ ١٩٨٨م.

١٧٢. معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ، لعبد الغني الدقر ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٦م.

١٧٣. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، لعمر رضا كحالة ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٣م.

١٧٤. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، لمحمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق: طيار آلتي قولاج ، ١٩٩٥م.

١٧٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ١٩٩١م.

١٧٦. المفتاح في الصرف ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: علي توفيق الحمد ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ، ١٩٨٧م.

١٧٧. المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق: فخر صالح قدارة ، ط١ ، دار عمار ، ٢٠٠٤م.

١٧٨. المفضل في شرح المفصل ، لعلي بن محمد السخاوي ، تحقيق: يوسف الحشكي ، وزارة الثقافة ، ٢٠٠٢م.

١٧٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لإبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وعبد المجيد قطامش ، ط١ ، جامعة أم القرى ، ٢٠٠٧م.

١٨٠. المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: كاظم المرجان ، دار الرشيد ، ١٩٨٢م.
١٨١. المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، ١٩٩٤م.
١٨٢. المقرِّب ومعه مُثل المقرب ، لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م.
١٨٣. الممتع في التصريف ، لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق: أحمد عزو عناية وعلي محمد مصطفى ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠١١م.
١٨٤. من أسرار اللغة ، لإبراهيم أنيس ، ط٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨م.
١٨٥. المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، لابن حمزة العلوي ، تحقيق: هادي عبدالله ناجي ، ط١ ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٩م.
١٨٦. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، لمحمد بن عمران المرزباني ، تحقيق: محمد حسن شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٥م.
١٨٧. موصل النبيل إلى نحو التسهيل ، لخالد الأزهري ، تحقيق: ثريا عبد السميع إسماعيل ، ١٩٩٨م.
١٨٨. نتائج الفكر ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٢م.
١٨٩. النحو الوافي ، لعباس حسن ، ط٣ ، دار المعارف .
١٩٠. ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ، تحقيق: حسن محمد أحمد .

١٩١. النشر في القراءات العشر ، لمحمد بن الجزري ، تحقيق: علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية .
١٩٢. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥م.
١٩٣. نهاية الأرب في فنون الأدب ، لشهاب الدين النويري ، تحقيق: مفيد قميحة وحسن نور الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٤م.
١٩٤. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي .
١٩٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي
ج١، ج٢ ، ج٣ ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٢م.
ج٤، ج٥ ، ج٦ ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، ١٩٧٩م.
١٩٦. الوسيط في الأمثال ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي ، تحقيق: عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة دار الكتب الثقافية ، ١٩٧٥م.
١٩٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس بن خلكان ، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٤
التمهيد	١٠
أولًا: الكسائي	١١
نسبه ومولده	١١
نشأته	١١
تسميته بالكسائي	١٢
مكانته وآراء العلماء فيه	١٣
شيوخه	١٥
تلاميذه	١٥
وفاته	١٥
مصنفاته	١٦
ثانيًا: البغدادي	١٧
نسبه ومولده	١٧
رحلاته وشيوخه	١٧
مؤلفاته	١٩
خزانة الأدب ومنهج البغدادي فيه	٢٠
الفصل الأول : آراء الكسائي التي وافقه فيها الكوفيون	٢٢
القول في دخول (أل) على الظرف	٢٣
القول في نداء النكرة غير المقصودة	٣٠
القول في تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام	٣٥
القول في إبدال المستثنى المنقطع	٤٠

القول في الفصل بين المتضايفين بالجملة الشرطية	٤٤
القول في الفصل بين المتضايفين بالمفعول به	٥٠
القول في حذف الفاعل	٥٨
القول في إبدال النكرة من المعرفة	٦٤
القول في حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورًا	٧١
القول في (أفعل) التفضيل	٧٦
القول في دخول الكاف على الضمير المنفصل	٨٢
القول في دخول الكاف على الضمير المتصل	٨٥
القول في العطف بـ (ليس)	٨٩
الفصل الثاني : آراء الكسائي التي خالفه فيها الكوفيون	٩٤
القول في (أفعل) التعجب	٩٥
القول في لفظ الجلالة	١٠٤
القول في اشتقاق (ناس)	١١٠
القول في توجيه رفع الفرقدين من قول الشاعر : وَكُلّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَان	١١٤
القول في توجيه قول الفرزدق (إلا مسحتًا أو مجلفُ)	١١٨
القول في ويكأنه	١٢٢
القول في أصل (آية)	١٢٧
القول في إهمال (إذن) وإعمالها	١٣٢
القول في (تنفك) من بيت ذي الرمة : حَرَاجِيجُ مَاتَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرا	١٣٥
القول في أصل (لهنك)	١٤١
القول في حذف خبر (لكن)	١٤٥
الخاتمة	١٤٩
الفهارس الفنية	١٥١

فهرس الآيات القرآنية	١٥٢
فهرس الأحاديث الشريفة	١٥٦
فهرس الأمثال	١٥٧
فهرس الشواهد الشعرية	١٥٨
فهرس أنصاف الأبيات	١٦٢
فهرس المصادر والمراجع	١٦٣
فهرس الموضوعات	١٨٢

Abstract

The study is concerned by standing on the views Alkisaa'i syntactic and morphological in the book "khizanat al'adab walubb lubab lisaan Al-Arab" by Abdul Qadir Bin Omar Al-Baghdadi with the aim of collecting these views and limiting them on the one hand and analyzing them and studying them on the other. , And the extent of his independence or not, and also allows us to identify the assets on which he relied on the opinions of the opinions, and know the extent of his consent or contrary to the views of other man.

The first chapter deals with the views of Alkisaa'i, which was approved by the Kufyans. It includes thirteen issues. The second chapter deals with the views of Alkisaa'i, which the Kufis disagreed with. It includes eleven issues and summarizes The conclusion of the search results, including:

- Alkisaa'i invokes the audiobook a lot, and measures it, whether it is from the Holy Quran, Quranic readings, Hadith, poetry or prose.
- Most of the opinions attributed to the masked were followed by the Kufis.
- that Alkisaa'i was not fanatical to the Kufi doctrine, he sometimes follow the Opticians, and his opinion is sometimes unique.